قادة العالم واستثنائية الأسد

إعداد:
أوس عثمان

دار قتيبة
للطباعة والنشر والتوزيع

قادة العالم واستثنائية الأسد

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - ص.ب: ٦٢٦٤/١٤ دمشق - ص.ب: ١٢٤١٤

الإهداء

عندما تندمج رمال الصحراء اللامحدودة مع ستار الليل الحالك، لا يبقى لنا إلا التطلع إلى بريقك يا نجم الشمال، لنهتدي به في مسيرتنا الطويلة.

حتى وإن اختفيت من هذا العالم، فسيبقى بريقك يشع لسنوات طويلة أخرى، وهذه هي حال كل النجوم.

وعندما يخبو هذا البريق سيؤذن الكون بولادة نجم جديد.

إلى روح فقيد الوطن الغالي
الرائد الركن المظلي الشهيد باسل حافظ الأسد

بطاقة شكر

إلى السيد وزير الإعلام الدكتور محمد سلمان، الذي أغنى هذا البحث بملاحظاته القيّمة وأفكاره الصائبة..

وإلى والدي، الذي أسهم إسهاماً كبيراً معي في هذا الكتاب بتوجيهاته وآرائه حتى أنجزته.

فلا يسعني إلا أن أقدم لهما جزيل الشكر..

مقدمة

في البداية، يجب علينا القول بأن هذا البحث الذي نضعه بين يدي القارئ العربي هو بحث هام في هذه المرحلة الصعبة من حياة أمتنا العربية، وسنوضح أهميته من خلال هذه المقدمة المختصرة الوافية في الوقت نفسه، التي تعطي لمحة تاريخية هامة.

وهذا البحث هو مقارنة بين نهج سيادة الرئيس حافظ الأسد ومواقفه، وبين مواقف مختلف الشخصيات السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم، في شتى المجالات والمشكلات التي تعترض حياة الدول بشكل عام، بداية بالبناء الهيكلي للسلطة، ومروراً بالبناء الاقتصادي، وتطور الاقتصاد، والاستراتيجيات السياسية، والمشكلات التي تصب في قناتها، ونهاية بالحروب والعمليات العسكرية.

وأما الشخصيات التي تمت المقارنة معها فهي شخصيات كبيرة من زعماء العالم وسياسييه البارزين. وكل هذه الأمور من أجل هدف وغاية واحدة، هي إظهار اشتثنائية السيد الرئيس حافظ الأسد بين زعماء العالم أجمع.

وأما الدافع الرئيس إلى هذا البحث فهما أمران هامان جداً.

الأول :

هو المكانة الجغرافية و الحضارية لسوريا عبر التاريخ، حيث وجدت فيها- كما هو معروف - أقدم مدينة في التاريخ وهي دمشق، منذ ٥٠٠٠

عام قبل الميلاد. وهذا الدور لم يتغير عبر كل هذه الأزمان، بل بقي على أهميته، إن لم نقل بأن هذا الدور قد أصبح أكثر أهمية، وبخاصة بعد اكتشاف النفط والثروات الباطنية الهامة في الأرض العربية والإسلامية المتاخمة لسوريا، حيث تعدّ سوريا بوابة الشرق بموقعها الهام في قلب العالم.

أما الثاني :

فهو القائد الذي غاب عن الأرض العربية عامة، وعن سوريا خاصة، حيث إنه منذ الاحتلال العثماني عام ١٥١٦ لسوريا لم يظهر في الوطن العربي ذلك القائد العربي، الذي يستطيع إعطاء المعركة مع الغزاة والمحتلين المعنى القومي العربي، حيث يستطيع حشد القوى، والسمو فوق الجراح، لجعل الشعب العربي يقف بقوة في وجه الهجمة الاستعمارية الشرسة، حتى كان عام ١٩٧٠، حيث شهد ذلك العام ولادة قائد، قلما يوجد مثله في التاريخ العربي، قائد وضع يده على الجرح العربي، وراح يحارب التجزئة ويدعو لجمع الشمل وحشد الطاقات و لم القوى، من أجل معركة العرب مع إسرائيل وحلفائها، في أشرس هجمة على الشعب العربي قديماً وحديثاً.

وهكذا، وبعد عدة معارك ناجحة مع العدو، استطاع أن يعيد إلى أذهاننا عظمة معارك العرب وبريقها، مثل اليرموك وحطين وعين جالوت وغيرها، فعادت البسمة إلى شفاهنا، والأمل إلى قلوبنا، لبدء عصر مشرق، يبدأ من سوريا، وينتشر إلى أنحاء العالم العربي، بعد أكثر من خمسة قرون من الضعف والتخلف.

وسوف نوضح هذين الأمرين ضمن مقدمتنا هذه بشرح واف ومختصر في الوقت نفسه،ليكون للقارئ فكرة مختصرة عن سبب خوضنا في هذا الموضوع.

فلسوريا تأثير كبير في العالم لايمكن أن ينكر في مختلف نواحي الحياة منذ القدم، فهي بموقعها على الكرة الأرضية تعدّ مهداً للحضارات، وبدايةً للتاريخ، وموطناً لأعرق الشعوب وأعظمها ثقافةً، ومولداً لأقدم الدول وأكثرها شهرة.

ومن خلال نظرة تاريخية سريعة، نكتشف- ببساطة - أن سوريا قديماً هي المنطقة الأهم جغرافياً في العالم، حيث تأخذ موقعاً استراتيجياً في قلبه، وتسيطر على طرقاته البرية كلها، مما مكنها من أن تكون منذ القدم مركزاً هاماً للتجارة ومرور القوافل من مختلف بقاع الأرض.

جعل هذا الموقع الجغرافي المتاز من تنافس وتقاتل الإمبراطوريات الكبرى عليها أمراً متكرراً، حيث كانت في حالة تجاذب بين هذه الإمبراطوريات، لأنها تعدّ مركز الثقل في العالم، والإمبراطورية التي عليها تسيطر على أغلب مناطق العالم الأخرى.

وهكذا، فإن أهمية، موقعها جعلت القادة العسكريين والفاتحين يفكرون بضمها إلى دولهم قبل الإقدام على ضم مناطق أخرى، وهكذا استطاعت الإمبراطورية الفارسية، في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد، أن تشن مجموعة هجمات ناجحة على الإمبراطورية اليونانية، بعد إحكام سيطرتها على سوريا.

وبالمقابل فإن الإمبراطورية اليونانية بقيادة الإسكندر المقدوني استطاعت أن تمد سيطرتها على العالم أجمع، بعد سقوط سوريا بيده. ويكفي أن نذكّر بأن الإسكندر قد بقي سبعة أشهر يحاصر مدينة صور، حتى أمكن له السيطرة على سوريا بعد سلسلة من المعارك، ثم اندفع نحو مصر، وبعدها اتجه شرقاً

محطماً الإمبراطورية الفارسية وبعدها الهندية.

واستمر الوضع على هـذه الحـال أيـام الإمـبراطوريتين، الرومانيـة والفارسية، بين مد وجزر، للسيطرة على هذه المنطقـة مـن العـالم. وإن أغلـب معارك هاتين الإمبراطوريتين قد جرت على أرض سورية.

إن موقع سوريا الجغرافي جعل القادة الفاتحين يقدرونها حق تقدير، فقد كانوا ينطلقون منها بكل بساطة ليسـقط العـالم القديـم بـأيديهم، فهـي بوابـة مصر وشمال إفريقيا من جهة، وهي بوابة فارس والهند من جهة أخرى.

وهكذا فما إن سقطت بيد الإسكندر المقدوني حتى سقط العالم القديم كله بيده، كذلك الأمر بعد سقوطها بيد الفرس الذين استطاعوا احتلال مصر وآسيا الصغرى، ومناطق من بلاد اليونان، وسيطر الرومان على البحر المتوسط لعدة قرون بعد احتلالهم لها.

ولربما كانت التناحرات بين الإمبراطوريات للاستيلاء عليها، في جـانب من جوانبها، اقتصادية، وسنذكر مثالاً على ذلك أنه في عهد الدولة الرومانيـة كانت سهول حوران في سوريا الممول الرئيس لمختلف أجزاء الإمبراطورة مـن القمح، وكان يطلق عليها مستودعات روما، لكثرة ما تنتجه من القمح.

و لم يتغير هذا الأمر منذ العصور القديمة حتى العصور الوسطى حيث إن معظم الفـاتحين أو أصحـاب المطـامح في بنـاء الـدول والإمبراطوريـات كـانوا يبدأون بها، وبعد ذلك ينطلقـون منهـا إلى أهدافهـم المنشـودة في فتـح الـدول المجاورة، فجعلها الصليبيون قاعدتم للسيطرة على الشـرق، وأعظـم دليـل علـى ذلك قلاعهم الضخمة وحصونهم التي بنوها على أراضيها.

وأما السلطان سليم الأول فقد بدأ باحتلالها قبل جميع المناطق الأخرى، لأنها، كما قلنا، تعد بوابة مصر وبلاد الحجاز، حتى العراق سقطت بيد العثمانيين بعد احتلالهم لسوريا.

ولانقدر على نكران الدول التي قامت على الأرض العربية، حيث كانت هذه الدول تسعى لضمها إليها، لما تؤمنه من استقرار وحماية، كما قلنا، لكونها البوابة الرئيسة للمشرق العربي.

فمنذ بدء انتشار الدعوة الإسلامية قبل أن يصبح الأمر في جزيرة العرب بيد المسلمين، حيث كانت المعارك مستمرة مع المشركين، وجه الرسول الكريم أول حملاته خارج الجزيرة العربية باتجاه الروم في بلاد الشام، وكانت معركة مؤتة الشهيرة أعظم إشارة إلى أهميتها عند الرسول الكريم (ص)، حيث كانت جميع الأمور تشير إلى أن الرسول الكريم سيقوم بمهاجمة الفرس الأضعف من الروم من جميع النواحي، وذلك بعد أن تصبح الجزيرة العربية كلها بيده. ولكن ما حدث هو أنه قبل أن يتم لدعوته الانتشار، ويقوم ببناء دولته على أرض جزيرة العرب، أرسل جيشاً لملاقاة الروم بدل ملاقاة الفرس كما كان يجب في تلك الأيام.

وهذه إشارة واضحة إلى أهمية سوريا في بناء الدولة العربية الإسلامية. وإن كانت جزيرة العرب هي التي بدأت منها الدولة الإسلامية، فإن سوريا كانت القاعدة التي تم منها تشكيل الإمبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف، بعد قيام الدولة الأموية على أرضها.

وبعد ذلك كان هناك الكثير من الدول التي قامت في أماكن من الأرض العربية، كان من أهدافها السيطرة على سوريا لتضمن السيطرة على باقي

مناطق الوطن العربي، كالدولة الأيوبية، ودولة المماليك، ودولة محمد علي باشا، الذي استطاع بعد أن سيطر على سوريا الوصول إلى قلب تركيا، ولولا تدخل الدول العظمى في ذلك الوقت لقضي على السلطان العثماني في استنبول.وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدل على أن سوريا هي بوابة للشرق من كل جوانبه، لايسيطر عليها أحد إلا ويسيطر على باقي مناطق الشرق المجاورة.

ولكن ماذا عن الدول التي قامت على أرضها ؟

لقد قامت الكثير من الدول على أرضها، حتى إنه ليمكننا القول بأن أول دولة بمعنى الدولة قد قامت على أرضها في الألف الثالث قبل الميلاد، حيث استطاع سرغون الأكادي بناء الدولة الأكادية، وسيطر على أغلب مناطق سوريا والعراق، وأخضع جميع الشعوب المجاورة، من حثيين وميديين، وأقام دولة ضخمة في ذلك الوقت وتتالت الدول على ربوعها، فكانت الدولة البابلية، والآشورية، والآرامية، والفينيقية، والكنعانية، وغيرها من الدول التي سيطرت على سوريا، واستطاعت من جراء ذلك السيطرة على أكثر مناطق الشرق لفترات عديدة.

ويكفي أن نقول بأن الدولة الفينيقية في الألف الثاني والأول قبل الميلاد قد استطاعت أن تصل بأساطيلها البحرية العسكرية إلى شمال أفريقيا، لتبني دولة قرطاجة لتصل إلى قلب القارة الأوربية من إسبانيا إلى بلاد الغال (فرنسا)، إلى إيطاليا، في سلسلة حروب طاحنة مع الإمبراطورية الرومانية، في زمن القائد القرطاجي الشهير هانيبال.

واستطاعت سفنها التجارية أن تصل إلى بحر الظلمات، وإلى بلاد القصدير، أو بريطانية اليوم.

أما الدولة الشهيرة التي قامت بعد ذلك على أنقاض تلك الدول، فقد كانت الدولة التدمرية التي أنشأها أذينة الكبير وسيطر على سوريا. واستطاعت الملكة زنوبيا أن تقف في وجه الإمبراطوريتين، الرومانية والفارسية في وقت واحد، لفترة طويلة من الزمن، بعد أن أتمت ما بدأه زوجها أذينة.

أما في زمن الإسلام فلا نستطيع أن ننكر بأن الإمبراطورية الإسلامية قد انطلقت من شبه الجزيرة العربية إلى المناطق العربية المجاورة، ولكن عندما وصلت الخلافة إلى دمشق واستقرت بها، استطاعت الدولة الإسلامية أن تتوسع، لدرجة أصبحت معها إمبراطورية من أكبر الإمبراطوريات عبر التاريخ، حيث إن عصر الفتوحات قد تم بكامله في زمن الدولة الأموية. هكذا وما إن استقر الأمر في سوريا امتدت الدولة الإسلامية من الصين والهند والسند شرقاً، مروراً ببلاد الترك والفرس وشمال أفريقيا إلى المغرب والأندلس غرباً.

ويكفي أن نقول بأنه في عصر تفكك الدولة العباسية استطاع الحمدانيون بناء الدولة الحمدانية، التي سيطرت على قسم كبير من سوريا وكانت عاصمتها حلب.

فالحمدانيون استطاعوا الوقوف في وجه بيزنطة، وأمام غزواتها المتكررة على الرغم من ضعف إمكانياتهم، بالمقابلة مع الروم البيزنطيين، واستطاعوا بذلك حماية الدول العربية الأخرى، التي كانت ستسقط ببساطة لو سقطت سوريا بيد الروم، وإن الملاحظ أنه بعد فترة الأمويين والحمدانيين والفاطميين والأيوبيين والمماليك الذين أقاموا فيها دولهم، لم يستطع قائد ما عبر كل هذا التاريخ أن يعطي لسوريا الاستقرار، ويسيطر على مقاليد الأمور بها، وهكذا

عندما سقطت بيد الأتراك ١٥١٦م، حيث استطاع السلطان سليم الأول أن يهزم سلطان المماليك قانصوه الغوري، تتالى سقوط كل من مصر والجزيرة العربية والعراق وشمال أفريقيا بيد السلطان العثماني.

وهكذا مر أكثر من خمسة قرون دون أن يوجد رجل من أمثال سرغون الأكادي، أو أذينة التدمري، أو معاوية بن أبي سفيان، أو سيف الدولة الحمداني، أو الناصر صلاح الدين، يستطيع إعطاء سوريا الأمن والاستقرار الذي يؤهلها لبناء دولة قوية راسخة مستقلة، أو متحدة مع دول عربية أخرى، تستطيع بعدها أن تعطي العرب والشرق الأمن والسلام الذي غاب عن ربوعهم مدة طويلة.

إذا عدنا للوراء في تاريخ العرب القديم والدول التي قامت في الأرض العربية، فإننا نرى بأن الدول التي قامت على أرض سوريا، أو كانت سوريا جزءاً منها لاتحصى عدداً، ولكن ثمة أمر علينا النظر إليه ملياً، وهو أن الدول التي استطاع قادتها أن يسيطروا على سوريا، أو يجعلوها جزءاً مستقراً من دولتهم فإن هؤلاء القادة كان لهم دور بارز على امتداد الأرض العربية حتى المناطق المجاورة غير العربية.

فسوريا، كما نراها من خلال الخرائط، هي جزء من بلاد الشام، التي تضم عدة مناطق هي الأهم في العالم العربي، بل في العالم أجمع، وهي الجزء الأكبر مساحة والأكثر سكاناً في بلاد الشام.

وبلاد الشام، إن لم نعد بالذاكرة إلى الوراء كثيراً، فيكفي أن نعود إلى عصر الإسلام عندما دانت السيطرة للأمويين في بلاد الشام، فاستطاعت الدولة العربية الإسلامية الأولى أن تأخذ شكلها الأكمل، وبدأ عصر

الفتوحات الإسلامية الذي امتد من مشرق الأرض إلى مغربها، وإن كانت الدولة العباسية بعد ذلك في العراق قد استمرت أكثر، وتنعمت بحضارة أكبر، ولكن كان هناك أمران لايمكن تجاهلهما الأول: أن الاستقرار الذي شهدته الدولة العباسية في بداياتها كان امتداداً لاستقرار الدولة الأموية، والثاني أن الدولة العباسية لم تكن دولة عربية بحتة كما كانت الدولة الأموية، لأنها امتزجت مع أبناء الولايات غير العربية، مما أفقدها طابعها العربي الإسلامي البحت الذي كانت عليه الدولة الأموية.

ومن وجهة نظر أخرى، فإن سوريا من بين سائر بلاد الشام هي صلة وصل بينها وبين بلاد العراق، بل هي الامتداد الطبيعي للعراق، وهي تشكل معه تاريخياً منطقة الهلال الخصيب الأساسية، وجزءاً لايتجزأ من بلاد الرافدين، الذي له حضارة ضاربة في القدم. والأهم من ذلك كله فهي، كما قلنا، صلة وصل العالم العربي، وخصوصاً مصر ووادي النيل، وشبه الجزيرة العربية، مع العالم الخارجي، بل هي البوابة لكل الشرق من عرب وعجم عبر التاريخ.

وأما القواد الذين قد وفقوا في إعطاء سوريا الاستقرار بصفتها دولة أساسية لهم، أو جزءاً لايتجزأ من دولهم، فهم كثر منذ فجر التاريخ. وإن كنا قد ذكرنا الكثير من الفاتحين الأعاجم فيما مضى، بدءاً من الإسكندر الكبير، وقورش الفارسي، وتيمورلينك التتاري، والسلطان سليم الأول العثماني، وغيرهم من القواد الفاتحين، الذين ما إن تسقط سوريا بيدهم كانوا يجدون سهولة في سقوط المناطق العربية الأخرى.

ولابد لنا أيضاً أن نذكر أن القادة العرب الذين وفقوا في توحيد سوريا،

وإعطائها الاستقرار واتسعت رقعة دولهم، وإزداد نفوذها، هـم كثر، ونذكر منهم سرجون الأكادي، وحمورابي البابلي، وأشور بانيبعل، وأذينـة التدمـري، ومعاوية بن أبي سفيان الأموي، وسيف الدولـة الحمدانـي، والنـاصر صلاح الدين، والظاهر بيبرس، ومحمد علي باشا الكبير، وغيرهم كثر ممن لسنا بصدد ذكرهم الآن.

والأمر المهم الأول هنا هو أن الوضع لم يتغير، فسوريا لاتزال تتمتع بالموقع الجغرافي المهم جداً استراتيجياً، بالنسبة للمنطقة العربية بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

بل إن هناك ما زاد من هذا الواقع أهمية، ألا وهو ظهور النفط في الدول، والمناطق العربية والإسلامية المجاورة لسوريا، وظهور إسرائيل بصفتها حامية لمصالح الاستعمار والإمبريالية، ووقوف سوريا بوجهها ووجه عملائها ومصالحهم، بعد الحركة التصحيحية في ١٩٧٠، بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد.

والأمر المهم الثاني هو أن هناك صراعاً تاريخياً على هذه المنطقة من العالم بين السكان العرب الأصلين، وبين المستعمرين الذين لهم مصالح في هذه المنطقة. وهكذا كنا نرى بأن الدول والقوى المتصارعة كانت تتبدل بأشكال مختلفة، لكن مضمون المواجهة واحد، فالصراع بين الغرباء الغزاة على اختلاف دولهم، وبين العرب الأصليين على اختلاف الدول التي أنشؤوها عبر العصور، في مواجهة الدول الغازية والمستعمرة، لم يتبدل و لم يتغير.

وقد كانت الدول المستعمرة تنتصر على الدول العربية وتحتلها، عندما تكون الفرقة موجودة، بشكل عام بين أجزاء الوطن العربي، وبشكل خاص

عندما لاتوجد دولة قوية متماسكة في سوريا، وأكبر دليل على ذلك الفرقة والتجزئة أيام عصر الدولة العباسية، ومع ذلك لم يتمكن الروم البيزنطينيون من احتلال أي جزء من الأرض العربية على الرغم من المحاولات المتكررة، لأن الدولة الحمدانية كانت تسيطر على سوريا، وتقف بوجه الغزاة حامية أرض العرب من الاحتلال، لأن سوريا بوابة الأرض العربية. وما دامت هذه البوابة موصدة قوية فإنه من الصعب الدخول إلى الأرض العربية. وهنا علينا أن نلاحظ بأن المعركة لاتزال مستمرة حتى هذه اللحظة، حيث إن المستعمرين قد توصلوا إلى أبشع أسلوب خلال التاريخ، وهو خلق كيان غريب عن هذه الأمة، غايته تمزيقها وتفتيتها، وضرب حضارتها، وإيقاف تطورها. وبدأت إسرائيل تعمل عملها كقاعدة للدول المستعمرة، تقوم بشن الحروب التي غايتها إخضاع العرب للاستعمار وآثاره مرة أخرى.

ولكن يتم لسوريا الاستقرار والأمن، بعد طول معاناة من الضعف والفرقة والاحتلال، على يد قائد عربي جديد هو السيد الرئيس حافظ الأسد، الذي بنى سورية الحديثة، كقلعة للصمود العربي في وجه الغزاة والمستعمرين، ولتقف في وجه مخططات الدول الاستعمارية الرامية إلى ضرب وحدة الأمة العربية والإسلامية بغية تفكيكها واحتلالها.

وتستمر المعركة بقوة أكبر وشراسة أعظم لأن أطماع المستعمرين قد زادت في ثروات وخيرات هذه الأمة.

إن الصراع دامٍ وعنيف، فأرض سوريا قد شهدت أعظم المعارك في تاريخ المنطقة بين العرب وبين المستعمرين الغزاة، وهكذا كانت معارك اليرموك وحطين وعين جالوت. وما معركة تشرين إلا امتداد تاريخي لهذه

السلسلة من المعارك العظيمة، التي قادها عظماء هذه الأمة في وجه جحافل الغزاة والمستعمرين.

سوريا اليوم تقف بقيادة سيادة الرئيس حافظ الأسد في وجه أعظم هجمة استعمارية وأشرسها على الإطلاق، بعد أن تعددت أساليب هذا الاستعمار وازدادت قدراته وكثرت أطماعه.

وامتداداً لدور سوريا التاريخي في المنطقة والعالم، أعطت سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد العالم العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة، أماناً راسخاً بوقوفها في وجه دولة إسرائيل وحلفائها من خلفها، وتحطمت في ما مضى، وما زالت تتحطم أحلامهم على صخرة صلبة اسمها سوريا.

أما الأمر الثالث والأهم فهو القائد نفسه، فخلال كل العصور السابقة وعلى الرغم من الظروف الصعبة أحياناً، فقد كان وجود القائد الواعي الصلب هو الأساس في عملية المواجهة مع المستعمرين، لأن الدور الرئيس لهذا القائد هو عملية حشد القوى في العالم العربي، والخروج من الإطار الإقليمي للمواجهة مع المستعمرين.

وهذا الدور لم يتغير، لأن سيادة الرئيس حافظ الأسد يمارسه بشكل واضح، من خلال معرفته أن التجزئة السياسية للأمة العربية هي التي أنتجت الاستعمار والاحتلال للأرض العربية عبر التاريخ، وهو يعمل بشكل دائم ومستمر على إزالة آثار التجزئة العربية، حتى يقدر العرب على إزالة آثار الاحتلال والاستعمار من أرضهم.

فعندما قام السيد الرئيس حافظ الأسد في عام ١٩٧٠ بالحركة التصحيحية، كان هناك أحوال سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة جداً تحيق

بسوريا خاصةً وبالعالم العربي عامةً.

ولن نكرر بأن سوريا ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز والوطن العربي ذا المواد الأولية الوفيرة، كان محط أطماع الدول الأخرى، حيث كان يسقط من يد المستعمر إلى يد مستعمر آخر، بل سنذكر فقط المرحلة الأخيرة والطويلة، حيث بدأت منذ ١٥١٦، عندما استطاع المستعمر العثماني احتلال الوطن العربي ولمدة أربعة قرون تقريباً، وبعدها جاء المستعمر الأوربي ليحل محله في العالم العربي. وهكذا سقطت سوريا بيد المستعمر الفرنسي حتى عام ١٩٤٦.

هكذا وخلال عصر كامل توقفت فيه سوريا عن أي اتصال بالحضارة العالمية، وحرمت من أي تطور في مختلف جوانب الحياة، وقد سلبت موارد شعبها، وسرق اقتصادها وانتهكت كرامتها.

وحتى عندما حصلت سوريا على استقلالها المشرف حيث قدمت الكثير من الشهداء عام ١٩٤٦، بقيت الحال كما هي عليه قبل الاستقلال، فسيطرت الطبقات الرجعية المرتبطة مع الاستعمار، وبدأت تمارس دوراً لم يكن إلا ما أرادته الدول المستعمرة بعد خروجها من هذا البلد، بما يخدم مخططات هذه الدول، التي كانت ترسم في الخارج، وتنفذ في الداخل، عن طريق عملائها من القوى الرجعية عن ظهر قلب.

وأضفى هذا الأمر على سوريا استعماراً من نوع آخر، هو استعمار داخلي، غايته إبقاء البلد في حالتها، حتى لا تتضرر مصالح هذه الطبقات الرجعية، ومصالح عملائها في الخارج بأي شكل من الأشكال.

وهكذا، عندما قامت الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، بقيادة الرئيس

حافظ الأسد، كانت سوريا قد وصلت إلى مرحلة لايمكن أن يقال عنها إلا المرحلة القاسية والعصيبة فعلاً.

فلن نذكر بالتفصيل الأوضاع الاجتماعية من انقسام طائفي وعشائري، حتى عائلي، وتناحر بين الإقطاعيين من جهة، والفلاحين من جهة أخرى، وبين أرباب العمل والعمال الكادحين.

ولن نذكر التخلف والجهل والفقر والأمراض وسوء التعليم، إلى آخر ماهنالك من أمراض اجتماعية.

ولن نذكر الأوضاع الاقتصادية المتردية من تخلف صناعي وزراعي وتجاري.

بل سنذكر فقط الأوضاع السياسية العصيبة التي كانت تمر بها سوريا في تلك الفترة، حيث إن سوريا، كغيرها من الدول العربية، كانت قد أخذت حريتها واستقلالها عن الاستعمار الغربي عنوة، بعد أن قدمت آلاف الشهداء في كل مكان من أرض الوطن.

وقد خلف الاستعمار، خلال تلك الفترات الطويلة من سيطرته على الدول العربية، الفرقة والتجزئة والانقسام والتخلف أبواباً، يدخل منها عندما يشاء، ليبث سمومه في كل مكان من الأرض العربية، ليحافظ على مكانته ومصالحه في هذه الأرض.

وبرز من الناحية العالمية صراعات مختلفة، فالدول الاستعمارية القديمة كفرنسا وبريطانية، كانت تريد أن تبقي نفوذها كما كان قبل الحرب العالمية الثانية، والدول الحديثة النشأة كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، كانت تريد إنهاء هذه السيطرة، والقضاء على تلك الإمبراطوريات، والفوز بمناطق

نفوذها، أي أن تكون وريثة لها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان الصراع يتقدم بخطىً حثيثة، ليصل إلى ذروته بين عقيدتين تقسمان العالم إلى شطرين، موال لهذه ومعاد لتلك، وهما العقيدة الاشتراكية والعقيدة الرأسمالية. ولكن على خلاف هذه النزعات، فقد أوجدت تلك الدول في قلب الوطن العربي إسرائيل خنجراً حاداً في كرامة ووجدان كل عربي، قبل أن تكون خنجراً لتمزيق أوصال الوطن الواحد، وتفتيت شعوبه. وهكذا قامت في المنطقة حروب كانت كلها لمصلحة إسرائيل، وعلى حساب كرامة العرب جميعاً والسوريين على رأسهم. فمنذ عام ١٩٤٨، عام النكبة،الحروب تتالت، والهزائم استمرت حتى السبعينيات، وكانت كل معركة تزيد من لوعة العرب، لمرارة الهزيمة، وتزيد من مساحة إسرائيل ومن غطرستها وسطوتها، بسبب تحقيقها انتصارت جديدة.

وسوريا بلد له موقعه ومكانته العالمية، فكان محط أنظار الطامعين، فبعد الاستقلال تشكلت أحزاب سياسية تتصادم فيما بينها للوصول إلى السلطة، كل حزب بدعم دولة خارجية وبسيطرة مجموعة من القياديين فيها، وهكذا كانت تتطاحن هذه الأحزاب فيما بينها في صراع دامٍ عل السلطة، وقيادتها تقتتل على القيادة داخل الحزب، لأن كل حزب كانت تصل السلطة إلى يده، يستخدمها في محاولة جاهدة لإنهاء أعدائه، وتثبيت أقدامه في الحكم.

والأحزاب المعارضة لاتقعد مكتوفة الأيدي بطبيعة الحال، بل تحاول جاهدة للإطاحة بالنظام القائم الذي يهدد مصالحها.

وكانت هذه الأحزاب منفصلة انفصالاً تاماً عن الشعب، ومتناسية أحلامه وأمانيه وآلامه، فبعضها كان ذا أهداف لاترقى وطموح الجماهير

بفعالياتها المختلفة، فأهدافها يشوبها ضيق الأفق، أو يعيبها غموض المواقف.

والبعض الآخر من تلك الأحزاب كان له أهداف واضحة ومحددة وواعية في الكثير من جوانبها، ولكن التصارع والتصادم اللذين ولدا العنف على مختلف الأصعدة بين أعضاء الحزب الواحد، أو بين الحزب نفسه مع الأحزاب الأخرى، قد جعل قيادات هذه الاحزاب تبتعد عن آمال الجماهير، وتنفصل عنها انفصالاً أضاع عليها فرصة العمل الجاد لتحقيق تلك الأهداف.

ونضيف إلى ذلك الانقلابات العسكرية المتكررة لضباط كان كل همهم، ليس تخليص الشعب من تلك المصاعب والتناقضات، وإنما استخلاص السلطة لهم ولشركائهم في الداخل والخارج، والاستئثار بالحكم لتحقيق غاياتهم، ونذكر على سبيل المثال انقلاب حسني الزعيم وانقلاب أديب الشيشكلي في أربعينيات وخمسينيات هذا القرن.

على كل حال كان الشعب الكادح يتحرك في تلك الفترة، وإن كانت حركته على نطاق ضيق، ضد تلك الانقلابات والأوضاع، ولكنها كانت كافية لإزالة تلك الحكومات الهشة، فيزيل مخالب مجموعة متسلطة، ليقع في براثن شرذمة أخرى، حتى عندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٣ إلى السلطة عن طريق ثورة شعبية عارمة، هي ثورة الثامن من آذار المجيدة، حيث علق الشعب العربي كل آماله وأحلامه على تلك الثورة بقيادة ذلك الحزب العظيم، انطلاقاً من معرفة هذا الشعب بشمولية أهدافه.

ذلك الحزب الذي انبثق من آلام الشعب العربي، وبقي في مكانه آخذاً مركز ضمير الأمة والجماهير العربية في إرشادهم إلى الصواب من الخطأ، في كل الأمور والقضايا، التي كانت تواجه الشعب، وكان يقوم بكشف

المؤامرات أمام أعين الجماهير، حتى تتجلى لها الحقيقة واضحة راسخة. وخلال فترة تمتد حوالي عشرين عاماً أي بين عامي ١٩٤٣-و ١٩٦٣، لم يتحرك خلالها لأخذ أي موقع قيادي انطلاقاً من صدق أهدافه ونبل عقيدته.

نقول حتى عند وصول حزب البعث إلى السطلة ١٩٦٣، وعلى الرغم من كل ما قدمته الثورة للشعب من مكاسب، وما أعادته له من حقوق مسلوبة، إلا أن محاولات الانقلابات والمؤامرات لم تتوقف للحظة واحدة، عن طريق عملاء الاستعمار، الذين وجدوا في هذه الثورة نهاية محتمة لهم ولأسيادهم في الخارج، من قوى صهيونية وإمبريالية، فراحوا يحيكون المؤامرات ضد هذه الثورة، وينسجون حولها خيوط الغدر للقضاء على آمال الشعب بقضائهم عليها، أو تحويل مسارها، ولكن الشعب الكادح كان قد صمم على أن يلتف حول حزبه وأهدافه، فكانت تتساقط المؤامرات وتتحطم آمال المستعمرين، ومع ذلك لم ينج هذا الشعب من تسلط بعض العناصر القيادية في حزب البعث، حيث عدوا أنفسهم أوصياء على الشعب، وباتوا بعقليتهم المناورة، ورواسب عقولهم المحدودة، يحدون من عزيمة الشعب العربي في تحقيق الأهداف التي فطرته الثورة عليها، وتحطيم المنطلقات القوية التي شربتها الثورة لهذا الشعب بملء إرادته.

وحاولت قواعد الشعب التخلص من نير تلك الطبقة القيادية، لتضمن سلامة المسيرة الثورية.

وكانت حركة ٢٣ شباط صفحة مشرقة جديدة، أنارها الشعب السوري في مسيرة نضاله الطويل والمرير.

ولكن الشعب السوري أصيب بخيبة أمل كبيرة ونكبة قاسية، عندما

تبدت تلك العقليات المناورة المتسلطة بأسلوب جديد، كبحت من خلاله مسيرة الشعب ونضاله، هرباً من معركة المواجهة مع الاستعمار والقوى الإمبريالية والرجعية، حفاظاً على مصالحها، وللبقاء في مواقعها.

وهكذا عادت القوى الجماهيرية والقواعد الحزبية، بعد أن التفت حول السيد الرئيس حافظ الأسد، لتتصدى لتلك العقلية المناورة، وتعيد الحزب إلى ما كان عليه من صفاء ونقاء. وهكذا وفي السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ قامت الحركة التصحيحية المباركة، بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد، وأطاحت بتلك القيادات، وأخذت على عاتقها قيادة الحزب والثورة في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ أمتنا.

وبعد مرحلة انتقالية وتشكل قيادة قطرية مؤقتة، انتخب القائد حافظ الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية، في ظل ظروف قاسية عصيبة لم يشهد بلد في التاريخ الحديث أصعب منها ولاأحلك.

ولم يكن الهدف من الحركة التصحيحية ضيقاً، بمعنى أنها جاءت لتصحيح حركة ومسار حزب البعث، بل جاء شاملاً، حيث حدد سيادة الرئيس حافظ الأسد بأن الهدف من الحركة التصحيحية هو تصحيح أفكار الأمة العربية، وتصحيح مسار هذه الأمة في عملية نضالها ضد أعدائها.

وهكذا، وبعد هذه الأعوام نرى بأن الاستقرار، الذي أعطاه السيد الرئيس حافظ الأسد لسوريا قد أعاد التاريخ المشرق. فسوريا اليوم دولة قوية مستقرة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، تتمتع بعلاقات جيدة أخوية مع الدول العربية الأخرى، وتقف في الصف الأول للجبهة في مواجهة أعداء الأمة العربية.

هذا الأمر يذكرنا بالتاريخ العريق الناصع لسوريا والدول العربية.

وهكذا، من خلال نظرتنا للتاريخ ومقارنته بالواقع، بات يحدونا الأمل في قيام دولة عربية واحدة، تعيد إلى الأذهان حضارة العرب وأمجادهم، وهكذا يكون علينا من خلال بحثنا هذا أن نقارن سيادة الرئيس حافظ الأسد بعظماء السياسة في العالم خلال العصر الحديث، لنأخذ فكرة عن قدرات هذا القائد، مقارنة مع غيره من قواد الدول الأخرى، علنا نكون قد أعطينا لمحةً بسيطةً قد لاتغني عن استثنائية السيد الرئيس حافظ الأسد.

تنبيه

لابد لنا قبل الخوض في هذا البحث من هذا التنبيه الهام.

فلقد تعمدت في هذا الكتاب مقارنة زعيم عربي سوري معاصر هو السيد الرئيس حافظ الأسد، وهو الزعيم الأبرز على الساحة العربية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وهذه المقارنة غايتها إعطاء فكرة واضحة عن استثنائية السيد الرئيس حافظ الأسد في مواجهة الأزمات، وحل المعضلات التي تعترض الأمة العربية، وبيان شموليته، حيث إن ما يميزه عن كل الزعماء السياسيين والمفكرين هو تنوع قدراته، وتعدد مواهبة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

إن بحثنا هذا ينطوي على مقارنة بين سيادة الرئيس حافظ الأسد وبين عظماء السياسة والاقتصاد والعسكريين في العالم، ممن سجلت أسماؤهم ناصعة في تاريخ الشعوب.

ولابد لنا من التنبيه إلى أن هذه المقارنة قد بينت تطابق وجهات النظر بين السيدالرئيس حافظ الأسد، وبين هؤلاء الزعماء في بعض الأحيان.

وبينت صحة رأيه، ودقة أفكاره، ونجاح أعماله، في بعض القضايا أمام غيره من الزعماء البارزين، وأظهرت هذه المقارنة أيضاً تغلبه على بعض أشهر السياسيين من خلال المفاوضات أو الاستقراء السياسي للأحداث في أحيان أخرى.

ولابد لنا من القول بأن هناك أمرين هامين يجب أخذهما بالحسبان :

الأمر الأول :

أنّ التطابق بين الزعماء البارزين في وجهـات النظـر، أو في عمليـة حـل المعضلات والمشكلات التي تعترض الدول المختلفة في شتى جوانب الحياة، قـد تكون نوعاً من تطابق الأفكار في حل مشكلة ما عند اثنين من الزعمـاء، دون أن يطّلع أحدهما على طريقة حل الآخر للمشكلة ذاتها. هذا أمـر وارد كثيراً إذا ما دقق المرء في التاريخ، حيث نقـدر أن نحصـل علـى الكثير مـن الزعمـاء المختلفين، الذين قاموا بحل مشكلات اعترضتهم أو اعترضت دولهـم بالطريقـة نفسها تقريباً، عند زعماء آخرين، وهذا الأمر إن فسر لايفسر إلا بكونه نوعـاً من تطابق الأفكار عند العظماء.

الأمر الثاني :

أنه من الممكن أن يكون أحد الزعماء قد اعترضتـه مشكلة مـا، تكـون مشابهة لمشكلة أخرى في التاريخ اعترضت زعيمـاً غـيره في دولـة أخـرى مـن الدول، فيكون الأول قد قرأها أو أخذ عنها فكرة مـا، فيقـوم بحـل مشـكلته، بعد أن يكون قد أخذ الحل الذي وضعه الزعيم الأخـر لهـذه المشـكلة، حيـث يغيره ويبدله بما يناسب المكان والزمان الذي هو فيه.

وبالنسبة للأمرين المذكورين معاً، فإنهما يقفان في صف السـيد الرئيـس حافظ الأسد، حيث إنه بفكـره واسـتقرائه السياسـي يضـاهي أعظـم الزعمـاء وأبرعهم على مر الزمان.

وإن كان من تطابق فكري في حـل المشـكلات مـع غـيره مـن الزعمـاء الآخرين وتفوقه عليهـم في أحيان كثيرة، فهو دليل على نبوغ فكـره، وعظمـة قدرته وتحليله.

وأما بالنسبة للأمر الثاني، فلا يخفى على أحد أن السيد الرئيس حافظ الأسد هو قارئ ممتاز للتاريخ، حيث يستطيع أن يقارن بين الحوادث التاريخية والحوادث الحاضرة، ويستخلص من مشكلات التاريخ وحلولها حلولاً لمشكلات تعترض الأمة العربية، غالباً ما تكون دقيقة كل الدقة، بعد أن يأخذ حلول تلك المشكلات، ويغيرها ويعيد تركيبها، بما يناسب واقعنا وحاضرنا. وبرأيي الشخصي نحن لانقدر أن نقول بأن عظمة السيد الرئيس حافظ الأسد، وقدرته على حل المشكلات والمعضلات نابعة من الأمرين المذكورين، أو غيرهما من الأمور غير المذكورة الآن، حيث إن شموليته في حل أغلب المشكلات ومختلف المعضلات، وقدرته على التصدي لجميع أنواع الأزمات، تدفعنا للقول بأن لديه مزيجاً غريباً من مختلف الأمور المذكورة وغير المذكورة، التي يتحلى بها أعظم القادة على مر العصور.

ونحن لانقصد أبداً في مقارنتنا هذه أن نهضم حق أحد من زعماء العالم البارزين المذكورين، أو نسيء إليه ولو بكلمة، ولكن قصدنا مقارنة حادثة تاريخية لأحد هؤلاء الزعماء وطريقة حله لها مع حادثة مشابهة في تاريخ سوريا والأمة العربية، وطريقة السيد الرئيس حافظ الأسد في تعامله معها وحله لها، فإن كان من تشابه ذكرناه، وإن كان من تناقض وضحناه، وبينا الحل الأسلم، والرأي الأصح في حلها، وقد شملت مقارنتنا مختلف جوانب الحياة في الدولة، من تنظيم واقتصاد وسياسية وحروب وأزمات وغير ذلك.

الديمقراطية وأسلوب الحكم في سورية

الديمقراطية، بالمعنى الحرفي للكلمة المشتقة من الأصل اللاتيني لها، هي حكم الشعب نفسه بنفسه. ولعل هذه الكلمة قد أخذت جزءاً لايستهان به من المناقشات، والدراسات النظرية والعملية، في حياة الشعوب على ظهر الكرة الأرضية.

ولعلها أيضاً قد كلفت البشرية الكثير من الحروب والضحايا على مر العصور، بغية تحقيقها، أو من أجل الخلاف على عملية تطبيقها. فهي قد أصبحت منذ ولادتها فكرة في العقل البشري الرمز الأهم بالنسبة لحرية الإنسان، أينما وجد في هذا العالم.

وهي على الرغم مما طرأ عليها من تغيرات، وأفكار رفدتها وغذتها، وكتاب ومفكرين كتبوا عن تجربتهم معها، ومناضلين ومقاتلين في سبيلها، دونوا آراءهم حولها، فقد بقيت هذه الكلمة هي الوجه الآخر لحرية الإنسان في كل مكان من هذا الكون.

لقد تطورت هذه الفكرة منذ ولادتها، حتى اليوم كثيراً، وتشعبت الآراء، وتعددت المذاهب السياسية، من ناحية النظر إليها وإلى عملية تطبيقها، حتى إنها لم تعد هاجس كل إنسان انطلاقاً من سعيه وراء حريته فحسب، وإنما غدت هاجس كل نظام سياسي في هذا العالم.

إن البشرية منذ ولادتها تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق حرياتها بأي ثمن كان. فكم بذلت شعوب العالم من الدماء والويلات لكسب جزء بسيط من حرياتها. ونحن في هذا القرن لو نظرنا إلى الديمقراطية، التي كانت تناضل

من أجلها الشعوب في القـرون الماضيـة، لشـعرنا بـالازدراء مـن ضآلـة حجـم الأهداف التي كانت تصبو إليها.

إن سـوريا، بوصفهـا دولـة مـن هـذا العـالم، كـان لهـا تجربـة مـــا مـــع الديمقراطية. ونحن لن نتكلم عن الظروف الـتي عاشـتها سـوريا، قبـل الحركـة التصحيحية، الـتي قادهـا الرئيـس المنـاضل حـافظ الأسـد، وإنمـا سـنتكلم عـن التجربة الديمقراطية في سوريا بعـد هـذه الحركـة، الـتي هـي جديـرة بالدراسـة العلمية المستفيضة، بعد هذه السـنوات مـن النجـاح في الممارسـات العمليـة في هذا البلد.

لقد اعتمد أسـلوب الحكـم في سـوريا منـذ عـام ١٩٧٠ علـى أسـلوب الحكم الديمقراطي، انطلاقاً من الوعي الكـامل للسـيد الرئيـس حـافظ الأسـد، ومعرفته تمام المعرفة بأن أية دولة لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا كانت الحرية فيها مقدسة، ولن يتم ذلك إلا بديمقراطية سليمة وصحيحة. لقـد رأى السـيد الرئيس أن أي عمل، ومهما كـان بسـيطاً، لايمكـن للإنسـان أن ينجـزه علـى أكمل وجه إلا إذا تمتع بحرية سليمة، فكيف الحال مع الأهداف العظيمـة الـتي وضعها شعبنا نصب عينيه.؟

حقيقة الأمر لم تكن المشكلة مشكلة الطريقة لتحقيق الأهداف المبتغـاة. فقـد كـان الجـواب واضحـاً وصريحـاً وهـو الديمقراطيـة طبعـاً، ولكـن كـانت المشكلة هي نوع الديمقراطية التي كانت على سوريا التصحيح أن تعتمدها.

هل هي ديمقراطيـة غربيـة علـى اختـلاف أنواعهـا أو ديمقراطيـة شـرقية كتلك التي اعتمدتها الدول الشيوعية في ذلك الوقت أو هي ديمقراطيـة كـالتي اعتمدتها دول من مجموعة الدول النامية، كالهند ويوغسلافيا، حيث كان لهذه

الدول تجاربها الديمقراطية أيضاً.

لقد استطاع السيد الرئيس حافظ الأسد أن يرى، بقدرته العظيمة على تحليل التاريخ، وفهمه العميق لحركات الشعوب بأن لكل شعب طبيعته ونفسيته وظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، التي تحدد نوعية التجربة الديمقراطية التي خاضها هذا الشعب. وانطلاقاً من الفهم السليم، والرؤية الواضحة لسيادة الرئيس حافظ الأسد، فقد حدد نوع الديمقراطية التي على شعبنا أن يعتمدها في حياته، ليتسنى له تحقيق أهدافه المبتغاة.

لقد كانت الديمقراطية المطروحة هي الديمقراطية الشعبية، التي من خلالها ستتمكن سوريا من حشد جميع الطاقات والموارد، بغية دفعها لدعم مسيرة الأمة، والسير قدماً في تحقيق أهدافها.

فما هي هذه الديمقراطية؟

الديمقراطية الشعبية :

هي النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي يتيح للجماهير الشعبية أن تحكم نفسها بنفسها، من خلال المنظمات الشعبية، والنقابات المهنية التي تقودها طليعة ثورية منظمة.

لقد بدأ حزب البعث بعد الحركة التصحيحية المباركة في عملية تطبيق الديمقراطية ميدانياً في المجتمع، انطلاقاً من مجموعة من النقاط لتأكيد الممارسات السليمة للحرية، وأهم هذه الأمور هو أن التجربة البرلمانية في أوربا ترافقت مع صعود البرجوازية من خلال نضالها المرير للاستئثار بالسلطة، فجاءت البرلمانات في أوربا واجهة سياسية للنظام الاقتصادي الجديد، الذي فرضته البرجوازية الأوربية أثناء تحطيمها للنظام الإقطاعي القديم.

لكن المجتمعات العربية لم تعش مثل هذه التجربة أو هذه الصراعات، وإنما استوردت الفكرة استيراداً، من خلال مناداة عمليات النقل والترجمة والنظر في تلك الفترة، بأن كل ماهو أوربي فهو جيد. وهكذا نادى المفكرون العرب، في فترة من الزمن، الشعوب العربية أن تعتمد أسلوب الحكم الغربي البرجوازي، طبعاً من أجل الوصول إلى مصاف هذه الدول الحضارية.

أو فرضت فرضاً، انطلاقاً من رغبة الدول الاستعمارية الأوربية في بناء أنظمة سياسية شبيهة، إلى حد كبير، بأنظمتها، لأن هذه الدول الاستعمارية عندما علمت بدنو خروجها، وحصول تلك الدول المستعمرة على استقلالها، شاءت أن تخلق أنظمة قريبة من أنظمتها مما يسهل عليها ربط هذه الدول معها حتى بعد خروجها منها.

وفي كلتا الحالتين فإن لنا تعليقاً: ففي الحالة الأولى لن نلقي اللوم على المفكرين العرب من خلال نظرتهم تلك للديمقراطية، فهم كانوا يريدون الاستقلال بأي ثمن، وكانوا ينظرون إلى حضارة الدول الأوربية، ويتمنون أن يكون في بلادهم مثلها. وهكذا رأوا بأن تلك الحضارة والقوة هي نتيجة حتمية لطبيعة النظام السياسي هناك، و لم ينظروا إلى أن العكس هو الصحيح، وهو أن النظام السياسي في تلك الدول فرضته طبيعة التطور والتغيير في حياة الشعوب الأوربية، فكانت الأنظمة السياسية هي نتيجة وليست سبباً. أما بالنسبة لفرض هذه الأنظمة وزرعها بالقوة عن طريق الاستعمار، فإننا نقول بأن كل ما يفرض بالقوة فهو لامحالة آيل للسقوط مع مر الزمن. وهكذا، ومن تلاقي مشيئة الاستعمار مع نظرة المفكرين العرب في تلك الفترة، فإن التجارب البرلمانية في العالم العربي قد بقيت تجارب هزيلة، ونسخاً مزيفة عن التجارب البرلمانية في تلك الدول، حيث كانت هذه التجارب بعيدة عن

الواقع الذي تعيشه الجماهير العربية.

وهكذا كان لابد من إجراء تغيير جذري، وبناء نظام ديمقراطي جديد، يكون قريباً من الشعب، متوافقاً مع طبيعة التجربة التي عاشها هذا الشعب. فكانت الديمقراطية الشعبية التي اعتمدتها الحركة التصحيحية، بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد، خير أسلوب في الحكم من حيث كونها متناسبة مع الطبيعة النضالية والتجربة الديمقراطية في سوريا.

فنحن لم نجد صراعاً طبقياً كالذي عاشته أوربا، فقد كنا محكومين من قبل الأتراك أولاً، والإمبراطوريات الأوربية ثانياً في تلك الفترة. وهكذا كان نضالنا مختلفاً، فقد جاء نضالاً ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال والحرية. .

فقد انخرطت فئات الشعب بكامل طاقاتها في معركتها من أجل هذا الهدف، متناسية فروقاتها الاجتماعية وخلافاتها السياسية، فكان لابد من إيجاد نظام سياسي يتناسب مع واقع هذه التجربة، فكانت الديمقراطية الشعبية هي الحل الذي طالما أراده شعبنا. وما كان التخبط السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي عاشته سوريا إلا تأكيداً على عدم واقعية تلك الأنظمة وابتعادها عن تجربة شعبنا الديموقراطية، وما كان الاستقرار والتقدم والازدهار والسير قدماً في طريق تحقيق الأهداف المنشودة بعد الحركة التصحيحية المباركة، إلا خير دليل على سلامة هذه الديمقراطية التي اعتمدها سيادة الرئيس حافظ الأسد، وطبقها على شعبنا، فكانت تجربة ناجحة وفريدة.

إن الحرية، والإيمان العميق بهذه الحرية، هو الذي يعطي الديمقراطية الشعبية قدرتها على القيام بالدور الفعال في تلبية حاجات الفرد، وتحقيق تطور المجتمع.

وهكذا، كان على السيد الرئيس حافظ الأسد أن يقوم بعملية تحقيق وحماية الحريات بشكل كامل في المجتمع، والعمل على ترسيخ الديمقراطية في جميع نقابات ومنظمات الشعب، والحرية بالمقام الأول عند سيادة الرئيس هي حرية اقتصادية، لأن الحرية الاقتصادية هي المدخل الرئيس في عملية السير قدماً لتحقيق الديمقراطية.

وهكذا، كان على الحركة التصحيحية أن تقوم بعملية إنهاء الاستغلال، ورفع نيره عن حياة الإنسان العربي، وتحرير الشعب العربي من أي شكل من أشكال الاستغلال والاستثمار. حيث إن نوعية التجربة الواسعة في بلدنا قد خلقت نوعاً من حتمية اشتراك جميع طبقات الشعب في عمليات التشريع، وسن القوانين والأنظمة، والمساهمة الفعالة في تنفيذ هذه الأمور. وبناءً عليه فقد جاءت عملية تطوير المجتمع وإنجاز أهدافه، هي مسألة تمارسها الجماهير الواسعة من خلال منظماتها الشعبية.

هذا العمق الاجتماعي الذي يتحقق للديمقراطية، من خلال المشاركة الفعالة للجماهير في عملية التخطيط والتنفيذ والرقابة، يتم عن طريق دفع الشعب لممارسة حقه ودوره الرئيس في بناء مجتمعه وتحقيق أهدافه.

وعندما يتحقق هذا الأمر من ممارسة الشعب لدوره الديمقراطي الكامل، يؤدي هذا إلى تلافي الخلل والتقصير والبيروقراطية، التي تنجم بصورة طبيعية عند القيام بعملية بناء المجتمع.

وإن الديمقراطية الشعبية بمؤسساتها المختلفة، حتى يتسنى لقراراتها أن تبصر النور، وتزداد عمقاً أكبر، وتأخذ بعداً أسمى، فقد كان على الحركة التصحيحية المباركة أن تجد لها تمثيلاً سياسياً سليماً، من خلال وجود أعضاء

عنها في المؤسسات السياسية والدستورية العليا في الدولة، مثل الجبهة الوطنية التقدمية، ومجلس الشعب، والمجالس الشعبية للإدارة المحلية في المحافظات والمدن والبلديات.

كل ذلك من أجل أن تأخذ دورها كاملاً في الرقابة الشعبية، والمشاركة الفعالة في سن وتشريع القوانين، ووضع الخطط، والإشراف على تنفيذها، تحقيقاً لغايات وأهداف الجماهير التي تمثلها.

وأما الصحافة فقد كانت حريتها ودعمها مع وسائل الإعلام الأخرى هدفاً آخر من أهداف الحركة التصحيحية، فهي بقدرتها الكبيرة على التأثير المباشر في الشعب، وإظهار الإيجابيات بغية تقويتها وتطويرها، وإظهار السلبيات بغية القضاء عليها.

لذا فقد تم زيادة عدد الصحف والجرائد وتحسين نوعيتها، وجعلها حرةً كلَّ الحرية اللازمة، للقيام بدورها بشكل كامل من أجل تقدم المجتمع وبنائه، لأن الديمقراطية هي الوجه الآخر للحرية. وانطلاقاً من معرفة سيادة الرئيس لهذا الأمر بشكل عميق، فقد كانت الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحرية المرأة والصحافة والدين إلى آخره، هي العمود الفقري للديمقراطية الشعبية التي تم اعتمادها في سوريا بتوجيه من سيادته.

لقد تكلمنا أعلاه عن نوع الديمقراطية التي تبنتها سوريا التصحيح، بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد، وسنتكلم الآن عن أسلوب الحكم وتركيبه وطريقة عمله، حيث إن هذه الديمقراطية الشعبية قد مكنت الجماهير الواسعة من بسط سلطتها على أجهزة الدولة، بسيطرتها على المؤسسات والنقابات والمنظمات الشعبية، فأصبحت الدولة بعد عملية تصحيح العلاقة

بين الحزب الحاكم والجماهير أداة حقيقية في يد الشعب، تقوم بالتعبير عن مصالح هذا الشعب وتعمل على تحقيقها.

لقد التفت الجماهير، بمختلف فئاتها، حول القائد الرئيس حافظ الأسد نتيجة الثقة الكاملة في إخلاصه، ودأبه على توفير السلطة بيد هذه الجماهير، والعمل على حماية هذه السلطة من كل من يحاول النيل منها.

هذا الالتفاف الواسع حول السيد الرئيس حافظ الأسد قد جسد وحدة وطنية راسخة، استطاعت أن تحقق إنجازات كبيرة في مختلف المجالات، وبدأت تظهر بعد فترة وجيزة الانتصارت الوطنية والقومية، وفي مقدمتها إبداع الانتصار في حرب تشرين التحريرية على إسرائيل، ومن خلفها الدول الاستعمارية الكبرى، بعد فترة لم تتجاوز السنوات الثلاث على قيام الحركة التصحيحية المباركة.

إن من ينظر نظرةً عميقة للتاريخ سوف يجد أن الالتفاف الكبير حول شخص الرئيس المناضل حافظ الأسد عام ١٩٧٠، من قبل جميع فئات الشعب هو نفسه ذلك الالتفاف الواسع للشعب من أجل تحقيق الاستقلال عام ١٩٤٦. ولكن في المرة الأولى وبعد الحصول على الاستقلال لم يتمخض التاريخ عن وجود شخص بمواصفات السيد الرئيس الاستثنائية. وهكذا راح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي يتخبط في دوامة من عدم الاستقرار والضياع، حتى عام ١٩٧٠، عندما وجد هذا الشعب ضالته المنشودة، لتحقيق آماله المعقودة، التي هي استمرار لعملية الاستقلال التي حصل عليها عام ١٩٤٦.

فالشعب الذي تضامن والتحم لتحقيق الاستقلال، تضامن والتحم

لاستكمال هذا الاستقلال، والانتقال من استقلاله الجزئي الذي حققه فيما مضى، إلى مرحلة الاستقلال الكامل الذي كان ينشده. وهكذا وبعد هذا الالتفاف راحت الخطوات تتسع قدماً في تحقيق هذه الغاية.

من غير شك، فقد التف هذا الشعب لتحقيق أهدافه حول سيادة الرئيس حافظ الأسد، ومن أجل تحقيق أهدافه تلك، فقد كان عليه أن يسيطر على السلطة، وهنا نصل إلى سؤال هام هو: كيف استطاع السيد الرئيس حافظ الأسد أن يجسد سلطة الشعب، بعد الحركة التصحيحية لتحقيق أهدافه؟

وما هي الصيغ الديمقراطية والمؤسسات الشعبية، التي غدت صاحبة القرار الأول والأخير في الدولة؟

لقد كان أولها الدستور الدائم: فالدستور الذي أقره استفتاء شعبي في ١٩٧٣/٣/١٢، كان تعبيراً واضحاً على أن نظام الحكم في سوريا يقوم على أساس الديمقراطية الشعبية، من أجل ترسيخ سلطة الشعب على أجهزة الحكم.

وقد حدد هذا الدستور أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو قائد الدولة والمجتمع، يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على تجميع طاقات الشعب، وتضعها في خدمة أهداف هذا الشعب.

وكما قلنا سابقاً، فقد كانت الحرية هي حجر الزاوية بالنسبة للديمقراطية الشعبية برأي السيد الرئيس حافظ الأسد، وقد أكد الدستور أن الحرية حق مقدس، وأن الديمقراطية الشعبية هي البيئة الأساسية في ممارسة الشعب لحريته. وهنا نكرر أن الحرية هي الحرية الاقتصادية والاجتماعية إلى آخره..

لقد أكد الدستور قانونية مؤسسات الديمقراطية الشعبية، فأقر بأن المنظمات الشعبية هي تنظيمات تضم فعاليات الشعب، وتعمل على تطوير المجتمع وتحقيق مصالح الأفراد والأعضاء الذين تضمهم، وأن المجالس الشعبية هي منتخبة انتخاباً ديموقراطياً، يقوم من خلالها الشعب على إدارة الدولة وقيادة المجتمع، وجعل الدولة أداة في خدمة هذا الشعب من أجل تحقيق طموحاته وتطوير حياته.

الجبهة الوطنية التقدمية :

في كل دول العالم، عندما يصل حزب ما إلى السلطة فإن الدولة تصبح أداة بيده لمحاربة أعدائه من جهة، وتحقيق مصالح الفئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمثلها. وهكذا مع الزمن تستمر المشاحنات والتناحرات سجالاً بين هذه الأحزاب، ويزداد الأمر سوءاً مع تبادل المواقع، فتارةً هذا الحزب في السلطة أو مسحوقاً من قبل حزب خصم يعامله بالمثل، وقد تكون الأمور أسوأ مما قلنا حيث يكون الدم والقتل والاغتيالات السياسية أمراً عاماً.

لقد انزلق حزب البعث العربي الاشتراكي عند وصوله إلى سدة الحكم في سوريا، نتيجة وجود بعض العناصر المتعنتة المتطرفة، التي تؤمن بضرب خصوم الحزب، جعلت هذه العناصر من نفسها وصية على الشعب، وراحت تسيره قسراً باتجاهات لاتنسجم مع الواقع ومع أهداف هذا الشعب. حتى إن بريق ثورة آذار قد راح يخبو شيئاً فشيئاً نتيجة هذه التصرفات والممارسات الخاطئة.

- حافظ الأسد ذلك الرجل الذي وضع شعب سوريا أمله وثقته به في إعادة الأمور إلى نصابها، وتخليصه من نير وطغيان تلك العناصر، فالتف حوله

بجميع طبقاته. فلنر ما هي نظرتـه في تلـك المشـكلة الشـائكة في الحكـم، الـتي تعترض أية مجموعة أو حزب يصل إلى مقاليد السلطة.

لقد كان سيادته يرى أن حزب البعث العربي الاشتراكي، بعـد وصولـه إلى السلطة، ليس عليه أن يستخدم تلك السلطة في فـرض سيطرته وإضعـاف الأطراف الأخـرى. لأنـه بوصفـه حزبـاً شـعبياً عليـه أن يقـوم بحشـد طاقـات الشعب من أجل معركة الوحدة العربية والتحرير. وهكذا وانطلاقـاً مـن هـذا الواقع فقد أصدر السيد الرئيس حافظ الأسـد مرسـوماً عـام ١٩٧١، تضمـن تشكيل لجنة من الأحزاب والقوى الوطنية والتقدميـة في سـوريا، تتـولى وضـع ميثاق للعمل من أجل الوحدة الوطنية، مما يؤدي إلى تماسك الشعب ووحدته، وجعل هذا الشعب قوياً قادراً على مواجهة أهدافـه في البنـاء والتحريـر. هـذه اللجنة وضعت بعد دراسة عميقة لواقـع القـوى والأحـزاب في سـوريا ميثـاق الجبهة التقدمية، وتم التوقيع عليه من قبل جميع الأطـراف. ولقـد راعـت هـذه اللجنة أن تكون عملية التمثيل في الجبهة من قبـل الأحـزاب المشـاركة، بنـاءً على شعبية هذه الأحزاب. فمن خـلال القـاعدة الشـعبية لكـل حـزب يكـون هناك عدد من الأعضاء الممثلين في الجبهة، يتناسب مع حجم تلك القاعدة.

وتشكلت الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا بقيادة حزب البعث العربـي الاشتراكي وضمت القوى الوطنية والتقدمية التالية:

١ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي.

٢ ـ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

٣ ـ الحزب الشيوعي السوري.

٤ ـ حزب الوحدويين الاشتراكيين.

٥ ـ حزب الاشتراكيين العرب.

وفي عام ١٩٨٩ انضم إليها الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، وضمت ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال، والاتحاد العام للفلاحين. وهي مفتوحة لتقبل أي حزب أو قوة سياسية جديدة تظهر على أرض الواقع في سوريا.

هذه العملية الفذة تعدّ من أكثر الظواهر الجديرة بالدراسة في تاريخ سوريا الحديث، فقد أنهت التناحرات والمشاحنات وعمليات الانقلابات السياسية، والمؤامرات التي كانت تحدث في سوريا، وحلت عوضاً عنها مجموعة من الأحزاب التي اشتركت معاً في تسيير شؤون البلد، بتناغم وتلاحم رائعين كان شعبنا السوري بأمس الحاجة إليهما في الماضي والحاضر.

وهكذا أصبحت مقررات الجبهة الوطنية التقدمية هي المقرات السياسية الرسمية في سوريا، وهي التي توجه سياسة الدولة، عن طريق توجيه الجماهير الشعبية، لتحقيق مصالحها وأهدافها على مختلف الأصعدة والمجالات.

وتتألف هذه الجبهة من مجموعة مؤسسات هي :

١ ـ القيادة المركزية للجبهة.

٢ ـ القيادات الفرعية في المحافظات.

٣ ـ المكاتب واللجان.

وتتشكل قيادتها من رئيس وسبعة عشر عضواً، يمثلون أطراف الجبهة.وأما رئيس الجبهة فهو رئيس الجمهورية العربية السورية والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

حزب الأكثرية في الجبهة :

لقد تحولت سوريا بعد تشكل الجبهة الوطنية التقدمية إلى خلية واحدة، تعمل في بنائها وتسير دفتها الأحزاب السياسية، والقوى الوطنية في سوريا، بعد أن كانت ساحة للتناحر والتنافر قبل الحركة التصحيحية. ونحن، من خلال نظرة سريعة للأهداف العريضة لهذه الأحزاب نجد أنها متقاربة ومتشابهة، إلى حد يجعلها واحدة في أكثر الأحيان. ولكن كان الخلاف في مرحلة ما قبل الحركة التصحيحية حول الأولويات من هذه الأهداف وطرق تنفيذها. وهكذا حلت محل هذه التناقضات الجزئية بعد قيام الجبهة الوطنية التقدمية اتفاقات وبرامج عمل، وتحديد الأولويات في مختلف الشؤون والقضايا.

ولقد أكد الرئيس المناضل حافظ الأسد أن الصيغة الحالية للجبهة هي حصيلة جهود بذلت في إطار مصلحة الوطن، وجاءت متلائمة مع مقتضيات مرحلة يمر بها القطر العربي السوري. وعندما يحين وقت التطوير لهذه الصيغة سيكون ذلك منسجماً مع مقتضيات مراحل أخرى مما يوفر للجبهة الوطنية شمولاً أوسع، وقدرة، على استيعاب جماهير الشعب وتطوير نضالها.

هذا الكلام جعل الباب مفتوحاً وغير مغلق وفق ما تقتضيه الظروف والمصلحة العامة للشعب في سوريا خاصة، والعالم العربي عامةً.

مجلس الشعب :

وكطريقة من الطرق السليمة في فرض رقابة الشعب على الدولة، وتوجيه سياسة الدولة بما يتوافق مع مصالح وأهداف هذا الشعب، جاء قرار القيادة القطرية المؤقتة عام ١٩٧٠، بتشكل مجلس الشعب الذي ضم ممثلين

عن الحزب والمنظمات الشعبية والمهنية، والقوى والأحزاب الوطنية في سوريا.

باشر هذا المجلس عام ١٩٧١مهامه التشريعية، حيث وضع دستور البلاد، وأصبحت الدولة تسير من خلال هذا الدستور.

ولقد عُدَّ مجلس الشعب المصدر الوحيد للتشريع وسن القوانين في البلاد، وتمثلت، كما قلنا فيه المنظمات الشعبية والمهنية التي هي عماد الديمقراطية الشعبية، وشكل الفلاحون والعمال ٥١٪ من مقاعده. واختيار أعضائه يتم عن طريق الانتخاب المباشر الحر من قبل الشعب، بطريقة ديمقراطية.

وأما مدته فهي أربع سنوات ميلادية، لايجوز تمديدها إلا في حالات الحرب. وأما مجلس الشعب فهو يمثل الشعب بكامله، ويتمتع أعضاؤه بالحصانة طيلة مدة الولاية. ولهؤلاء الأعضاء حق في اقتراح القوانين وتوجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة أو لأحد الوزراء، تمشياً مع دور هذا المجلس في الرقابة الشعبية على الدولة. ويتولى المجلس مجموعة من المهام والاختصاصات منها:

١ - ترشيح رئيس الجمهورية.

٢ - إقرار القوانين.

٣ - مناقشة سياسة الوزارة.

٤ - إقرار الموازنة وخطط التنمية.

٥ - إقرار المعاهدات والاتفاقات الدولية.

٦ - إقرار العفو العام.

٧ - قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها.

٨ - حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء.

ويتم أيضاً عرض مشروع الموازنة على المجلس بغية إقرارها حتى تصبح نافذة.

ويوجد في المجلس ١٢ لجنة في مختلف المجالات، تتم من خلالها مناقشة الأمور وفرض الرقابة على أجهزة الدولة.

وقد بلغ عدد أعضائه (١٩٥) من مجموع الدوائر الانتخابية في سوريا. أما في الدور التشريعي الخامس فقد تم زيادة عدد أعضائه إلى (٢٥٠)، تحقيقاً لمزيد من المشاركة الشعبية في هذه المؤسسة.

الإدارة المحلية :

في عام ١٩٧١ خلال انعقاد المؤتمر القطري الخامس صدر مرسوم متضمن قانون الإدارة المحلية وهو يهدف إلى:

تركيز إدارة وتنفيذ المشاريع والشؤون العامة بأيدي الشعب، حيث تؤمن المجالس المحلية رقابة دائمة ومباشرة على حسن تنفيذ المشاريع العامة.

وهكذا تم نقل الاختصاصات المتعلقة بهذه الشؤون إلى أيدي السلطات المحلية، حيث أصبح دور السلطة المركزية التخطيط، والتشريع، والتنظيم، وإدخال أساليب التقنية الحديثة، والرقابة، والتأهيل والتدريب، والتنسيق، ومراقبة التنفيذ، والقيام بتنفيذ المشروعات الكبرى التي تعجز عن تنفيذها الوحدات الإدارية المحلية.

هذه الوحدات الإدارية المحلية أصبحت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن كلّ المستويات الاقتصادية والثقافية، والخدمات التي تهم المواطنين، وتعمل على النهوض بالمجتمع في إطاره المحلي، حتى تنعكس على الإطار العام للدولة.

وتمشياً مع مبدأ الديمقراطية الشعبية فـإن هـذه المجـالس الشـعبية تنتخـب انتخاباً ديمقراطياً على أوسع نطاق، وتشمل جميع المدن والبلدات.

وهي تضم أيضاً العمـال والفلاحـين وصغـار الكسـبة بنسـبة ٦٠٪ مـن مجموع أعضائها، بحيث تتمثل فيها قطاعات المنظمـات الشـعبية، وتمـارس مـن خلالها المشاركة الشعبية الجماهيرية الواسـعة في الحكـم المحلـي، وإدارة شـؤون الدولة، والرقابة الشعبية.

المنظمات الشعبية والنقابات المهنية :

ومن خلالها تنتظم قطاعات الشعب ضمن المجتمع بشكل سليم ومنتظم، حيث تضم كل المنتجين كل في مجموعته، حيث تصبح قطاعات الإنتاج أكـثر فاعلية.

وانطلاقاً من أن الدولة في ظل الحركـة التصحيحيـة قـد أصبحـت دولـة الجماهير الشعبية الواسعة، حيث تعمل هذه الدولة على تحقيق أهداف وغايات هذه الجماهير. والرابط بين الدولة وهذا الشعب بجماهـيره كافـة يعتمـد علـى مبدأ النقابيــة السياسـية، كأسـاس لسـير المنظمـات الشـعبية في القيـام بدورهـا الفعال في تحقيق مبدأ الديمقراطية الشعبية في قيادة المجتمع، وحكم هذا الشـعب نفسه بنفسه، وإدارته لشؤونه وتدبير قضاياه.

إن الإسـهام الفعـال للمنظمـات الشـعبية في القيـام بدورهـا الكـامل في التخطيط والتنفيذ والرقابة لمجمل عمليات البناء، وسن القوانـين، والعمـل علـى تنفيذ هـذه القوانـين، والمشـاركة الفعالـة في الجبهـة الوطنيـة التقدميـة ومجلـس الشعب واللجان والمجالس التي تعنى بالتخطيط ومجـالس الإدارات المحليـة، عـدا السلطات والصلاحيات التي تمتلكها مؤتمرات العمال والفلاحـين، قـد أعطـت

للعمل النقابي في سوريا عمقاً كبيراً، كان ركيزة كبيرة من ركائز وأسس الديمقراطية.

وسنذكر هذه النقابات وعدد أعضائها حتى عام ١٩٩٠ وهي:

١ ـ اتحاد نقابات العمال ٥٢٠٦٣١ عامل، و١٨٤٥ لجنة، و ٢٠٠ نقابة.

٢ ـ الاتحاد العام للفلاحين، ويضم ٤٧٠٠ جمعية فلاحية، و ٦٣٤٥٤٠ فلاح.

٣ ـ نقابة المعلمين، وتضم ١٧٨٢٠٦ معلم ومعلمة.

٤ ـ الاتحاد الوطني لطلبة سوريا، ويضم ١٦٢٩٨٠ طالب وطالبة.

٥ ـ اتحاد شبيبة الثورة ويضم ٣٩٩٩٣٧ شاب، و ٢٦٤٩٥٨ شابة.

٦ ـ الاتحاد النسائي العام، ويضم ١٤٧٩٨ منتسبة.

٧ ـ الاتحاد العام للجمعيات الحرفية، ويضم ٩٤١٩١ حرفي.

٨ ـ منظمة طلائع البعث، وفيها ٢٦١١٩٦١ طليعي وطليعية.

٩ ـ الاتحاد الرياضي العام: ٣٠٠ ناد، فيه ٣٠٠٠٠٠ رياضي، و ١٥٠٠ مركز تدريبي، فيه ٤٠٠٠٠ رياضي.

١٠ ـ نقابة المحامين.

١١ ـ اتحاد الكتاب العرب.

١٢ ـ نقابة المهندسين.

١٣ ـ نقابة الأطباء.

١٤ ـ نقابة المهندسين الزراعيين.

١٥ ـ نقابة أطباء الأسنان.

١٦ ـ نقابة الصيادلة.

١٧ ـ اتحاد الصحفيين.

١٨ ـ نقابة الفنانين.

١٩ ـ نقابة الفنون الجميلة.

وهذه النقابات لها ممثلوها في الجبهة الوطنية التقدمية، وفي مجلس الشعب، وفي المجالس العليا للتخطيط، وفي المجالس المحلية، وبنسب كبيرة، مما يوفر لأعضائها من الشعب ممارسة حقها الكامل في تحقيق أهدافها.

وهكذا تقوم القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية برسم سياسة الدولة، ويقوم رئيس الجمهورية بإصدار مشاريع القوانين ورفعها لمجلس الشعب، حيث يقوم بدراستها والموافقة عليها، بما يناسب مصلحة وأهداف الشعب.

هذا النظام السابق هو موجز لنظام الحكم في سوريا، الذي يعتمد على مبدأ الديمقراطية الشعبية كأساس لتسيير شؤون ومصالح الأمة، بغية تحقيق أهدافها. وهذا النظام أثبت، بعد أكثر من عشرين عاماً مرت خلالها على سوريا حروب وأزمات وحصارات اقتصادية وسياسية، بأنه نظام أكثر من رائع في مواجهة كل مايعترض تطور سوريا، والوقوف في وجه الظروف التي تحيق بآمال الشعب، والتغلب في النهاية عليها بمرونة فائقة وديناميكية عظيمة.

الديمقراطية ونظام الحكم في الدول الغربية

سنجري مقارنة بين الديمقراطية الشعبية في سوريا التي أرسى دعائمها سيادة الرئيس حافظ الأسد، وبين الديمقراطية الموجودة في دول العالم الغربي، التي هي من أكثر الديمقراطيات المتبعة في هذا العصر، وسنأخذ مثالاً عليها فرنسا، تلك الدولة ذات النظام الجمهوري، حيث تعد مثالاً يحتذى في مجال الديمقراطية البرلمانية، حتى بالنسبة لدول العالم الغربي بصفتها تجربة ناجحة ومتطورة.

إن الديمقراطية في فرنسا قديمة العهد، فالثورة الفرنسية قضت على الملكية المطلقة، في القرن الثامن عشر، فكانت من أوائل الثورات التي أطاحت بالملكية، وأقامت دولة على أسس ديمقراطية سليمة في ذلك الوقت.

هذه التجربة الديمقراطية قد تغيرت في شكلها وأساليب ممارستها كثيراً، حتى أخذت الشكل الذي نراه الآن في الوقت الحالي في فرنسا.

ولقد أخذت هذا الشكل المطور بفضل الجنرال ديغول في عام ١٩٥٨، إثر وصوله إلى سدة الحكم في فرنسا، في ظل ظروف صعبة من التشتت والضياع، والتناحر بين الأحزاب الموجودة في السلطة وبين الدولة نفسها، وبين الشعب والدولة نفسها بوصفها قيادة سياسية مع الجيش، حيث إنه بعد الاستقلال الفرنسي، و إثر نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى عام ١٩٥٨، ظلت الحكومات المتعاقبة غير قادرة على حل المشكلات الأساسية الخارجية والداخلية التي كانت تعترض فرنسا، فمثلاً كانت أزمة الجزائر قد خلقت نوعاً من التعارض الحاد بين الجيش والقيادة السياسية، كادت تؤدي إلى

حدوث انقلاب عسكري هناك. وعلى الصعيد الداخلي كانت الأزمة الاقتصادية الخانقة قد جعلت الشعب الفرنسي في ضائقة كبيرة، وفي حالة من الفوضى، والتظاهرات المعارضة للسياسة الاقتصادية للحكومات الفرنسية، وطريقة معالجتها للأمور.

لقد وصل ديغول عام ١٩٤٤ إلى السلطة إثر الاستقلال مباشرة، وقام بمجموعة كبيرة من الخطوات السليمة في إعادة بناء المجتمع الفرنسي. ولكن لم يستطع أن يكمل ما بدأه في مجال الحياة السياسية الفرنسية، من إعادة التركيبة السلطوية في فرنسا، حيث انصب جل اهتمامه على تأمين الخدمات الأساسية التي كانت مفقودة خلال الحرب، وإعادة تحرير باقي الأراضي الفرنسية والأوروبية، التي كان لايزال قسم منها بيد الاحتلال النازي.

هكذا كانت الفترة قصيرة، فقد قدم ديغول في أوائل عام ١٩٤٦ استقالته دون أن يكمل حلمه في إعادة بناء النظام وتطويره.

وتتالت الحكومات الفرنسية، فتشكلت حوالي ٢٤ وزارة. وتولى في هذه الفترة ١٧ رئيساً دون أن يستطيع أحدهم وضع حل سليم وواضح للمجتمع الفرنسي. وخلال ١٢ سنة زادت الفوضى بشكل لا يوصف، ووصلت الأزمات حداً لايطاق، دون أن تقدر أية حكومة أن تضع يدها على الجرح، وهو الخلل الكبير في نظام الحكم.

وهكذا تتالت النكبات فهزيمة عام ١٩٥٦ في السويس، والهزيمة في الهند الصينية، والأزمة الجزائرية، أدت إلى إهانة الشرف العسكري الفرنسي، حيث كان ضباط الجيش يرون بأن الحكومات السياسية في باريس ليست قادرة على السيطرة على الأحداث، بشكل يدفع الجيش لتحقيق النجاح.

وهكذا راح الجيش يتربص للانقضاض على السلطة في باريس، وإقامة حكومة عسكرية، وكان هذا الأمر يتم وسط تصفيق الجماهير التي عانت هي أيضاً ما عانته، نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها حالة الحرب، ولم تقدر الحكومات المتتالية على حلها.

في ظل هذه الظروف، وصل الجنرال ديغول إلى الحكم في فرنسا، نتيجة إجماع عام على شخصه تقريباً. فالشعب يريده أن يعيد إليه كرامته، كما فعل بوقوفه ضد ألمانية النازية وفرنسا الفيشية أثناء الحرب، ويدفع البلد إلى التقدم والازدهار الاقتصادي، كما ساهم من قبل في تحريرها، وتأمين الكثير من حاجات الشعب الأولية في تلك الفترة.

والجيش يريده لأنه يعرف تماماً بأنه ذلك الرجل القوي الحازم، القادر على الوقوف في وجه المشكلات والحروب في المستعمرات، وإيجاد الحلول الصارمة لها.

وأما الأحزاب السياسية، فكانت تريد شخصاً يعيد الشعب إلى عقله ورشده، ويجنبهم شر الانقلابات العسكرية، لأنه رجل من قلب المؤسسة العسكرية.

والديمقراطية المعمول بها في فرنسا: هي الديمقراطية البرلمانية، حيث البرلمان هو الجمعية الوطنية التي يتم انتخاب أعضائها من قبل الشعب بشكل مباشر. وهذا البرلمان هو واجهة للحرية بكامل معناها الاقتصادي والاجتماعي.

وهو بطبيعة الحال تعبير واضح وأكيد عن وجود التكتلات البرجوازية، وقوى رأس المال والشركات الضخمة في السلطة، حيث يتم توجيه سياسة

الدولة وفق مصالح هذه القوى. وكنظرية سياسية عن معنى الحرية في هذا النظام فالمدافعون عنها يقولون: إن فئات الشعب والقوى العاملة منتظمة ضمن هذه الشركات والتكتلات الاقتصادية، ومن ثم فإن وصول ممثلين عن هذه القوى يعني وجود ممثلين عن الأفراد العاملين بها بطبيعة الحال.

وهكذا عندما توجه سياسة الدولة وفق مصالح هذه القوى الاقتصادية فإنها تكون انعكاساً واضحاً عن مصالح العاملين بها.

وهكذا يكون لكل مجموعة شركات مرشحون في كل حزب تقدم لهم الدعم الكامل ، والمال اللازم، وأعمال الدعاية وما شابه، وبالمقابل تستخدم هذه الشركات سلطة هؤلاء الأعضاء بعد نجاحهم بما يحقق مصالحها، عن طريق توجيه سياسة الدولة بما يخدم هذه المصالح.

وهكذا يكون التناسب طردياً، حيث تزداد قوة تأثير هذه القوى كلما ازداد عدد الأعضاء المنتخبين الذين تتشكل منهم الحكومات والإدارات في الدولة إضافة إلى تأثيرهم الفعال من خلال وجودهم أعضاء في الجمعية الوطنية.

وحتى الأحزاب نفسها، التي قد تمتلك عدداً كبيراً من المقاعد النيابية في الجمعية الوطنية، فإنها تمول جميع برامجها ومصروفاتها من قبل شركات عملاقة وبنوك وأصحاب رؤوس أموال، لذلك فإن برامج هذه الأحزاب وغاياتها وأهدافها التي تطرحها تكون تعبيراً صادقاً عن مصالح هذه الفئات.

ولكن يجب الانتباه إلى ملاحظة نلفت النظر إليها، وهي أنه إذا كانت هذه الشركات مكونة من مجموعة كبيرة من أفراد الشعب، وبالتالي فإن تسيير شؤون الدولة بما يخدم مصالحها ينعكس بصورة أو بأخرى، كما قلنا، على

فئة كبيرة من الشعب،فإنه يجب علينا القول بأن هذه الشركات يمتلكها مجموعة معينة من الأشخاص، يهمهم في البداية مصالحهم قبل مصالح الشعب. ونكون أدق عندما نقول بأن أجهزة الدولة تأتي بالمرتبة الأولى تعبيراً واضحاً عن مصالح أفراد قلة هم أصحاب هذه الشركات والقوى الاقتصادية. وهكذا لاتراعي مصالح الغالبية من الشعب إلا نادراً، لأنها بطبيعة الحال متعارضة مع مصالح القلة المالكة، بل إن طبقات الشعب التي تعمل في تجمعات أو شركات تخص أفراد بطبيعة الحال تستخدم كسلاح في الانتخابات من خلال التأثير على رأيها بمرشح ما، وإعطاء أصواتها، وحجب هذه الأصوات عن مرشح آخر، من خلال إمساك المالكين لقوى الاقتصاد ورأس المال، وسيطرتهم شبه المطلقة على الفئات العاملة في شركاتهم واستثماراتهم عن طريق السيطرة الاقتصادية.فلا تأتي سياسة الدولة مناقضة لآراء هذه الفئات ومصالحها أحياناً كثيرة فقط، بل يكونون هم أنفسهم مساهمين في نجاح هذه السياسة وعمداً من أعمدتها على الرغم من أنها لاتخدم مصالحهم. ويكفي أن نذكر أن برنارد تابي الذي يعد من أغنياء العالم انتخب نائباً في الجمعية الوطنية أكثر من مرة في الفترة الأخيرة، على الرغم من أصابع الاتهام التي أشارت إلى تسخيره لمنصبه بما يؤمن لشركاته الخاصة أرباحاً إضافية، وأوضاعاً أفضل، و لم يتوقف الأمر عند هذه الحد، فقد وصل الأمر إلى سقوط كبير للحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا، الذي ينتمي إليه رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران في الانتخابات الأخيرة، بسبب تورط مجموعة كبيرة من وزارئه ونوابه بالرشوة، والعمل من أجل المصلحة الخاصة.

لقد أراد شارل ديغول، عندما وصل إلى الحكم للمرة الثانية عام ١٩٥٨ ، أن يقوم بتغيير طبيعة نظام الحكم في فرنسا. هذا الحلم الذي لم

يستطع تحقيقه في الفترة التي تسلم فيها زمام السلطة في فرنسا عشية انتهاء الحرب.

لقد أراد شارل ديغول أن يحول طبيعة الحكم الذي تسيره الأحزاب والتجمعات وفق دستور عام ١٩٤٦، الذي وضعته هذه الأحزاب بما يناسب مصالحها، حتى يتسنى لها قيادة الشعب وتسيير الدولة، بما يناسب الفئات التي تدعمها مادياً، بل إن الدعم المادي لا ينطوي على تقديم الأموال اللازمة للعمليات التنظيمية والانتخابية فحسب، بل على توجيه طبقات الشعب التي تحت سيطرتهم المادية نحو انتخاب حزب ما، وحجب أصواتهم عن حزب آخر. وهكذا تصبح هذه القوى الاقتصادية هي الحاكمة الفعلية، وأصحاب المناصب في الدولة هم اليد المنفذة لهذه القوى الاقتصادية.

لقد أراد ديغول أن يقوم بمجموعة من الإصلاحات أدت إلى خلق ما يسمى باسم الجمهورية الفرنسية الخامسة، التي نعاصرها في الوقت الراهن.

لقد بدأ ديغول أول ما بدأ بتغيير الدستور في ظل سلطات استثنائية، كانت بيده في ذلك الوقت، عقب تلك الأزمات التي كانت تواجه فرنسا.

وبدأ ميشال دوبريه، بمساعدة فريق من رجالات مجلس الدولة، بتهيئة مشروع الدستور الجديد.

لقد كانت مواد هذا الدستور تدقق من قبل ديغول والوزراء المعنيين في الحكومة، ثم يتم تدقيقه من قبل المجلس الاستشاري الدستوري، المؤلف من ٣٩ عضواً بقيادة بول رينو. وبعد أن اكتمل هذا الدستور تم طرحه على الاستفتاء الشعبي، حيث تم إقراره بناء على إجابة ١٧،٥ مليون بكلمة (نعم)، مقابل ٤ ملايين بكلمة (لا)، و ١٥٪ امتنعوا عن التصويت ومنذ عام ١٩٥٨

بدأ العمل بهذا الدستور.

لقد كان هذا الدستور محاولة جادة من ديغول، لتحرير البلاد من سلطة الأحزاب التي كان يكرسها الدستور القديم، ومن عمليات تناحرها على السلطة، وما يترتب على هذا الأمر من فوضى وفساد.

لقد تم بناءً على الدستور وضع السلطات بيد رئيس الجمهورية، حيث يكون مسؤولاً عن فرنسا، وهو يقوم بتعيين الحكومة ويرأس اجتماعاتها، ويسمي الموظفين والعسكريين والقضائيين، وهو القائد الأعلى للجيش.

وهو قادر على حل الجمعية الوطنية، ويقترح مشروع القوانين ويطرحه للاستفتاء على مستوى الجمعية الوطنية أو على مستوى الشعب.

ويقوم بمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، ويكون مسؤولاً مباشراً عنها، وينتخب من قبل هيئة أوسع بكثير من البرلمان، حتى يتحرر من السلطات البرلمانية لهذا الحزب أو ذاك، حيث ينتخب من قبل الجمعية الوطنية ورئاسات البلديات وأعضائها، ورئاسات المؤسسات وغيرها.

ولقد طال هذا التعديل رئيس الوزراء أيضاً، حيث إنه يقوم مع حكومته برسم سياسية الدولة وتسيير دفتها. والعمل على إنجاز خططها، ولايقدر على البت في الأمور الهامة، لأنه يستمد سلطته من رئيس الجمهورية.

أما في المجال التشريعي، فقد فرض احترام جدول الأعمال، والاقتراع المقيد، وتغيير طريقة الاستجواب القديمة، والتصويت على الثقة للقوانين والمشاريع الحكومية.

هذه المحاولة التي قام بها ديغول كانت محاولة لتغيير واقع سياسي ما

على الرغم من أن هذا الحل الذي قدمه ديغول لم يكن جذرياً وشاملاً، لأن أساس النظام الديمقراطي قد بقي على ما كان عليه.

فما دام هناك رأسمال قوي يمتلك اقتصاد دولة ما، ويستطيع بما يملكه من وسائل إعلام، ووسائل ضغط أخرى، أن يوجه الآلاف من العمال والموظفين نحو انتخاب شخص ما، فمهما يكن وضع الدستور فسيبقى بقدرته السابقة تقريباً على فرض ما تقتضيه مصالحه.

وبناء على هذه الديمقواطية فإن تلك الدول تندفع للقيام برفع أسعار مادة ما، أو فرض ضرائب على ما دة ما، وسن قوانين جديدة أو إلغاء قوانين أخرى أو تسريح مئات العمال قانونياً، بل القيام بحروب وقتل آلاف الأبرياء، وتشريد الملايين، وكل ذلك وفق ما تقتضيه مصالح هذه الطبقات الرأسمالية كما قلنا. إن استمرار هذا الوضع في فرنسا، بعد إصلاحات ديغول عام ١٩٥٨ ، ليس سبباً كافياً للقول بأن هذه الإصلاحات خاطئة أو غير مناسبة، بل إن الإصلاحات قد أعطت للشعب الفرنسي مزيداً من الحرية، ورفعت عنه ظلماً، وأعادت للديمقراطية الفرنسية رونقها من جديد. ولكنها، كما قلنا، تبقى محاولة من رحل في تغيير واقع معين ضمن الإمكانيات المتوافرة لديه.

نتيجة

سنقوم الآن بإجراء مقارنة بين النظامين: النظام الفرنسي في الحكم، والنظام السوري في الحكم، وسنخلص إلى أوجه التشابه والتناقض بينهما:

١ - النظام في سوريا هو نظام رئاسي، أي أن المسؤوليات العليا في تسيير أمور الدولة هي اختصاص الرئيس، وهو المصدر الأول في السلطة ويقوم بتعيين رئيس الوزراء وتشكيل الوزارات طبعاً بعد المشاورات من قبل مع أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية، التي تتشكل من الأحزاب الرئيسة في سوريا والقوى الوطنية، وهو المسؤول الأول والأخير عن حالات الحرب والسلم.

هذا النظام الذي أرسى دعائمه السيد الرئيس حافظ الأسد في عام ١٩٧٠، وعبر عنه دستور ١٩٧٣.

كذلك فإن نظام الحكم في فرنسا الذي وضعه ديغول هو نظام رئاسي ينطوي على مسؤولية الرئيس الكاملة في اتخاذ القرارات، والتدابير المناسبة في جميع الأوقات والأزمات، وهو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء، والعسكريين وكبار الموظفين في الجيش والدولة.

٢ - رئيس الوزراء في نظام الحكم في سوريا يعين من قبل رئيس الجمهورية، ويشكل حكومة تضم الفعاليات والقوى الظاهرة على الساحة وفقاً للظرف، والزمن الذي تمر به البلد.

وتأخذ حكومته تلك الثقة من قبل مجلس الشعب، وتكون مسؤولة أمامه عن تنفيذ خطط الدولة ومشاريعها،وتحجب الثقة عن هذه

الحكومة بعد استجوابها ومعرفة طريقة سيرها من قبل مجلس الشعب نفسه.

كذلك فإن رئيس الوزراء في نظام الحكم في فرنسا يعين من قبل رئيس الجمهورية، ويشكل حكومته، وتتشكل من الأحزاب حسب وجودها في الجمعية الوطنية، حيث تمنح هذه الحكومة الثقة من قبل الجمعية الوطنية، وتستطيع أن تحجب الثقة عنها أيضاً.

ولا يقدر أيضاً رئيس الوزراء في كلتا الحالتين البت في أمور الدولة الهامة، لأنه يستمد سلطته من رئيس الجمهورية.

٣ - في نظام الحكم السوري مجلس الشعب هو السلطة الأولى التي تعنى بالرقابة والتشريع، ويعد لسان الشعب أمام الحكومة في مطالبتها بالأمور والمشاريع الهامة التي تهم الشعب، كي تأخذها بحسبانها، وعين الشعب على هذه الحكومة في تنفيذها السليم للمشاريع والخطط، التي تساعد الشعب على التقدم والازدهار.

كذلك الحال بالنسبة لنظام الحكم في فرنسا، حيث تأخذ الجمعية الوطنية مهام مجلس الشعب نفسها من رقابة وتشريع.

ولكن الفرق أن الجمعية الوطنية هي وجود مجرد للأحزاب في السلطة دون أن تكون تعبيراً حقيقياً وصادقاً عن فعاليات الشعب، بل يكون هذا الوجود وفقاً لقوى رأس المال والقوى الاقتصادية، كما ذكرنا سابقاً.

بينما مجلس الشعب في سوريا هو تعبير حقيقي عن قوى وفعاليات الشعب موجودة بنسب تضمن لكل الأحزاب والنقابات المهنية والطبقات، حقها في التعبير عن رأيها ضمن هذه المؤسسة.

٤ - إن هذا التشابه ليس تشابهاً إلا في بنية نظام الحكم. ولا نعني، بأي شكل من الأشكال، أن السيد الرئيس حافظ الأسد قد تأثر من بعيد أو قريب بأفكار ديغول، التي وضعها في زمن ما قبل الحركة التصحيحية، ولكن قد يكون الأمر أن السيد الرئيس قد وجد في هذا النظام أفضلية وديناميكية أكثر من غيره في تسيير شؤون الدولة وتحسين الأداء فيها، أو قد يكون نوعاً من تطابق الأفكار وتوارد الخواطر بين العظماء ليس إلا.

هذا عدا أن أساس النظام وجوهره، وهو الديمقراطية في كلا النظامين مختلف، فالديمقراطية في فرنسا هي الديمقراطية البرلمانية التي تشكل تعبيراً منطقياً وواقعياً عن قوى رأس المال ووجودها في الدولة.

بينما في سوريا فالديمقراطية لها نوعية أخرى، هي الديمقراطية الشعبية، التي تعبر بصدق وحقيقة عن قوى الشعب المنظم، ضمن نقاباته المهنية، وأحزابه الوطنية التقدمية. هذه الديمقراطية التي باتت جزءاً من شعبنا وحياته،والتي جاءت نتيجة واضحة للتجربة التي مرّ بها بلدنا،والتي كان للسيد الرئيس حافظ الأسد اليد البيضاء في تحقيقها كأمنية غالية لشعبنا والقيام بعملية إرساء دعائمها، حتى غدت منطلقاً لسوريا نحو التقدم والازدهار.

الديمقراطية ونظام الحكم في الدول الاشتراكية

لقد كانت الدول الاشتراكية، حتى فترة قريبة من الزمن، تشكل ثلث دول العالم تقريباً، ولقد قدر لنا أن نرى نهاية حركة من أكبر الحركات التي مرت على عالمنا في القرن العشرين.

وسندرس نوعاً من هذه الأنظمة وهو النظام الشيوعي، الذي يكون الحزب الشيوعي فيه هو الحزب الحاكم في الدولة. وقد ساد هذا النوع من الأنظمة في دول شرق أوربا وآسيا في فترة امتدت بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٩٠ ، أي حتى انهيار الإمبراطورية الشيوعية من العالم، بنهاية الاتحاد السوفياتي، أقوى وأعظم تلك الدول على الإطلاق.

لقد كانت البداية في عام ١٩١٧ ، حينما قام لينين بالثورة البلشفية في ذلك العام مطيحاً بالنظام القيصري في روسيا، ومعتمداً على الفكر الشيوعي في إقامة نظام الحكم في روسيا.

ثم بدأت مرحلة التوسعات الكبرى للدولة الشيوعية في روسيا، في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حتى غدت الدولة الشيوعية هي الوريثة الحقيقية للدولة الروسية، التي عرفت فيما بعد باتحاد الدول السوفياتية.

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية استطاع ستالين أحد زعماء الاتحاد السوفياتي البارزين في تلك الفترة، زيادة رقعة الإمبراطورية، تارةً بالمفاوضات والمؤتمرات، كالتي حدثت بينه وبين هتلر حول ضم دول البلطيق، وتارة بالحروب، كما فعل عندما اشترك الاتحاد السوفياتي في الحرب، واستطاع ضم الكثير من الأراضي الجديدة. وأصبح الاتحاد السوفياتي الدولة الأكبر من

حيث الرقعة في العالم،حيث ضم ١٥ دولة تحت لوائه، عدا الدول الأوربية الأخرى، التي استطاع السيطرة عليها بعد الحرب، عن طريق وضع أنظمة حكم شيوعية موالية لموسكو، وربط تلك الدول به عن طريق معاهدات واتفاقيات تجارية وعسكرية وثقافية.ومن هذه الدول هنغاريا ورومانيا وبولونيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية.

وسوف نقوم الآن بدراسة المبدأ الذي سارت عليه تلك الدول في عملية نظام الحكم، ونوعية الديمقراطية التي اعتمدتها، وسوف نأخذ عليها مثالاً الاتحاد السوفياتي نفسه، الذي كان يعد مركزاً للدول الاشتراكية الشيوعية في ذلك الوقت.

وقد اعتمد لينين في روسيا فكرة سيطرة الحزب الشيوعي على أجهزة الدولة بعد نجاح ثورته، واستخدام الدولة أداة في القضاء على القوى والأحزاب الأخرى أياً كان نوعها.

ويرى لينين، في هذا المجال، أن الحزب هو تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية معينة. وهو تعبير ضيق في حقيقة الأمر، لأن الحزب يجب أن يعبر عن مصالح جميع طبقات الشعب. وبتعريف آخر يقول لينين: "هو مجموعة من الناس تربطهم مصلحة اقتصادية في المقام الأول،وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الثورة والإصلاح." وهنا يجب أن يكون الحكم وسيلة يقوم باستخدامها هذا الحزب من أجل خير وتقدم البلد.

وإن هذه الفكرة عن الحزب، التي نادى بها لينين كرستها المادة ١٢٦ من الدستور السوفياتي التي جاءت ترجمة حقيقية لأفكار لينين عن السلطة والديمقراطية: تقول المادة ١٢٦ من الدستور السوفياتي: "إن أكثر المواطنين

وعياً ونشاطاً في الطبقة العمالية والفلاحين الكادحين والمثقفين يجندون طواعية في الحزب الشيوعي السوفياتي، الذي هو طليعة العاملين في نضالهم، من أجل إنشاء المجتمع الشيوعي، وهو النواة الحقيقية لجميع العاملين في المنظمات الاجتماعية أو التابعة للدولة.

ويظهر هنا الموقع الكبير للحزب الشيوعي السوفياتي في السلطة والدولة، وهذا أمر غير خاطئ، من ناحية، لحزب له جماهير أكبر من غيره من الأحزاب. ولكن هناك خطأ واضح وهو إلغاء جميع الأحزاب والقوى والفعاليات السياسية والاقتصادية في الدولة الخارجة عن هذا الحزب.

وهكذا نرى أن ديكتاتورية البروليتاريا، التي هي ديكتاتورية الطبقات العاملة، في استخدامها للسلطة من أجل تحقيق أهداف هذه الطبقة ضد مستغليها تصبح ناقصة، لأن الموقع الكبير للحزب الشيوعي في الدولة والسلطة يجعله هو المسؤول عن تحقيق هذه الديكتاتورية.

وهو، بطبيعة الحال، كأي حزب في أي بلد في العالم، لايقدر أن يضم جميع أفراد الشعب واتجاهاتهم.

فالديمقراطية هنا هي نوع من الديمقراطية الشعبية، ولكنها ديمقراطية مبتورة، لأنها ضمن دولة فيها حزب سياسي واحد، يعمل على إلغاء وضرب جميع الأحزاب والاتجاهات السياسية الأخرى في الدولة، بدل أن يعمل على ضمها وإقامة نوع من الوحدة الوطنية .وتأتي هذه الديمقراطية غير معبرة عن اتجاهات المجتمع بشكل كلي. فالعمال مثلاً، قد يكون منهم الشيوعي، وقد يكون منهم الذي له اتجاه حزبي آخر، أو قد لا يكون متجهاً لأي حزب آخر، وهذا لا ينفي كونه عاملاً في الواقع. ونتيجة لهذا القانون يصبح ممثلوه

في السلطة لا يعبرون عن أفكاره وتطلعاته وآماله، أو بكلام آخر ليس هناك من يعبر عن رأيه في الدولة، فيحدث انشقاق في تلك الديمقراطية التي تصبح في هذه الحال غير شعبية بما تحمله الكلمة من معنى. بل تصبح ديكتاتورية البروليتاريا ديكتاتورية حزبية أو فردية بدل أن تكون ديكتاتورية واسعة تضم المجتمع بأسره.

لذلك فقد تم بناء الدولة السوفياتية على النحو التالي: يكون المجلس السوفياتي الأعلى هو المراقب الحقيقي لسياسة واتجاه الدولة، ويجب أن يكون أعضاء هذا المجلس معبرين عن جميع طبقات المجتمع الكادحة، وأعضاؤه يجب أن يكونوا شيوعيين. وهذا مناف للواقع حيث إنه من المستحيل أن يقدر حزب ما أن يعبر عن جميع الاتجاهات السياسية والقوى في بلد ما.

أما سياسة الدولة وتوجهها الاقتصادي والاجتماعي فتحدده اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ممثلة بالأمين العام للحزب، وأعضاء المكتب السياسي، وغيرهم من كبار رجال الدولة، ووزراء وحكام مقاطعات وقواد عسكريين في الجيش.

هذا المبدأ هو استبعاد كامل لجميع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وعدم إشراكها في أمور السلطة بأي شكل من الأشكال، سوى الحزب الشيوعي السوفياتي. وهذا يعني إلغاء كاملاً للتعددية السياسية.

وهذا ما أكده ستالين عندما سئل عن غياب التعددية السياسية في دستور عام ١٩٣٦ حيث قال: "في الاتحاد السوفياتي يجب أن لا يقوم سوى حزب واحد هو الحزب الشيوعي" وقد حافظ خلفاؤه على هذا المبدأ كما

حافظ هو عليه بعد لينين.

وهكذا بدلاً من حشد الطاقات وتوحيد الجهود في المجتمع، كان الحزب الشيوعي السوفياتي يحكم قبضته على أجهزة الدولة مستبعداً الأحزاب والفعاليات الأخرى عنها، بل مستخدماً سلطة الدولة أداة في تلك العملية.

وهكذا راحت الهوة تتسع بين طبقات الشعب والحزب الشيوعي السوفياتي مع الزمن، بل راحت الهوة تتسع بين قيادات الحزب الشيوعي السوفياتي وبين قواعده الشعبية.

وراحت تلك القوى تعمل على تقويض الدولة، والعمل على الإطاحة بنظام الحكم، بدلاً من العمل من أجل البناء والتقدم، لو أخذت هذه القوى في الحسبان من قبل قيادات الحزب الشيوعي السوفياتي.

وقد كانت كارثة سقوط أنظمة الحكم في هذا البلد، وفي البلدان الشيوعية الأخرى، بعد أحداث دامية، خير دليل على الخطأ الفادح في تلك المبادئ في الحكم وتلك الديمقراطية الناقصة.

نتيجة

إن الذي دفعني لسرد طبيعة نظام الحكم في الدول الشيوعية، والديمقراطية التي تبنتها خلال قيامها، أن هناك بعض التقارب بينها وبين نظام الحكم في سوريا، يفسرها بعض الناس عن جهالة بأنه تطابق. وهذا التقارب بالأفكار هو تقارب طبيعي بين جميع الدول، التي يكون نظام الحكم فيها من نوع معين. فالأنظمة الملكية متقاربة في أمور ومختلفة في أمور أخرى، وكذلك الأنظمة الرئاسية، فهي متقاربة في أمور ومختلفة في أمور أخرى.

وسنبين الاختلافات الواضحة بين النظام في سوريا، وبين النظام في هذه الدول الشيوعية، لكي نبين وجهة نظرنا في هذا الذي يظنه الناس تطابقاً، إذ هناك اختلاف كبير بين النظامين.

وبطبيعة الحال فإنه في بعض الأحيان يكون التقارب بين نظام وآخر إنما هو تقارب بالكلمات والتعابير السياسية التي تقال، بينما يكون الواقع العملي لكل منهما مختلفاً اختلافاً جوهرياً سواء بالتطبيق أم بجوهر التعبير نفسه، بحيث يصبح التطابق تطابقاً بالعناوين ليس إلا.

وسنأخذ مثالاً على ذلك كلمة الاشتراكية.فأية دولة تضع هذه الكلمة في جملة أهدافها تعد دولة لها نظام ينادي بمجموعة من الأهداف، منها المساواة والعدالة والملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى آخره. وهذه الأنظمة مهما اختلفت برأي بعض الناس فهي متقاربة...

ولن نناقش هذه الفكرة مطولاً، ولكن سنبين الخطأ الفادح في هذا الأمر.

وإذا علمنا أن أكثر أحزاب العالم مناداة ونضالاً من أجل هذه الكلمة هو الحزب الشيوعي السوفياتي الاشتراكي قد اتفق مع أكثر أحزاب العالم اختلافاً معه من الناحية العقائدية، وهو الحزب النازي، الذي كان يسمى الحزب الوطني الاشتراكي.

وقد كان هذا الحزب يتمسك بهذه الكلمة في شعاره، على الرغم من سيره في طريق استعباد البشر، بمختلف أبعاد هذه الكلمة،انطلاقاً من عبودية العامل للآلة، والفلاح للأرض، إلى عبودية الإنسان للإنسان،هذا الأمر دليل أكيد على تطابق الكلمات والعناوين واختلاف التطبيق أو الجوهر.

وسنقوم بتوضيح الاختلافات الأساسية بين نظام الحكم في سوريا، ونظام الحكم في الدولة السوفياتية، لكي نبين مدى الاختلاف بينهما، إذ لابد لنا أن نذكر بأن لكل بلد تجربته الديمقراطية التي يعتمدها، وهي لاتتطابق مع غيرها من التجارب بأي شكل من الأشكال :

١ - يعتمد نظام الحكم في سوريا على نظام التعددية السياسية، حيث هناك مجموعة من الأحزاب المختلفة، تتجمع في جبهة وطنية تحكم البلد، مع قابلية احتواء هذه الجبهة لأي حزب أو قوة سياسية جديدة، تفرض نفسها على أرض الواقع بأهداف وطنية حقة.

ويكون حزب البعث هو الحزب الحاكم، كونه حزب الأكثرية في سوريا. وهذا أمر طبيعي في كل دول وأنظمة العالم مهما اختلفت طبيعتها.

أما في الاتحاد السوفياتي فلا توجد تعددية سياسية، وإنما هناك حزب واحد يحكم فقط، لأن السلطة في يده، دون أن يقيم حساباً لأي حزب

أو قوة سياسية أخرى، مهما كانت أهدافها وتطلعاتها قريبة منه، بل يعمل باستخدام السلطة على ضرب هذه القوى، بدلاً من ضمها والاستفادة من طاقاتها.

٢ - في سوريا يعتمد مبدأ النقابات المهنية على انتظام قوى الشعب ضمن هذه النقابات مهما اختلفت اتجاهاتها السياسية،حتى يكون ممثلوها بجميع أجهزة الدولة،ويصبح مبدأ الديمقراطية الشعبية صحيحاً ومعبراً بشكل واقعي عن طبيعة المجتمع.

أما الديمقراطية الشعبية في الدول الشيوعية فقد كانت ديمقراطية مبتورة وناقصة، إذ إنها لاتقبل وجود قوى في النقابات المهنية إلا من أعضاء الحزب الشيوعي، فيكون التمثيل ناقصاً وغير واقعي.

٣ - إنّ نظام التعددية الاقتصادية الذي أرسى دعائمه السيد الرئيس حافظ الأسد، لهو مختلف كل الاختلاف عن الأنظمة الأخرى، كما سنبين لاحقاً.وما يهمنا الآن هو اعتماد هذا النظام على القطاعين العام والخاص ودعمهما معاً للقيام بدفع عجلة الاقتصاد في الدولة بشمولية واضحة، وخاصة بعد إشراكها بمشاريع مشتركة، أساسها الثقة المتبادلة، مما دفع إلى ولادة قطاع ثالث هو القطاع المشترك.

أما النظام الاقتصادي الذي كان قائماً في الاتحاد السوفياتي فقد كان كل الاعتماد فيه على القطاع العام، مع إلغاء شبه كامل، إن لم نقل كاملاً، للقطاع الخاص.

الاقتصاد

لقد تم بناء الاقتصاد في سوريا التصحيح بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد بطريقة حديثة ومبتكرة، هي طريقة التعددية الاقتصادية التي تعد من أنجح التجارب الاقتصادية في العالم. وهي لاتزال تسير حتى يومنا هذا متقدمة باطراد في تطوير الاقتصاد السوري ودفعه للأمام.

وقبل أن نتحدث عن هذه الطريقة ونعرج على النتائج الباهرة التي حققتها بالأرقام، حتى نعي، من خلال نظرة سريعة وواضحة على هذه الأرقام والنتائج، حقيقة التطور الذي وصلت إليه سوريا.

- لابد قبل ذلك أن نتحدث عن أنواع المجتمعات الاقتصادية في العالم، حتى نستطيع شرح نظرية التعددية الاقتصادية في سوريا التي أرسى دعائمها السيد الرئيس حافظ الأسد .

فالمجتمعات المعروفة اقتصادياً هي نوعان رئيسان: مجتمعات الاقتصاد الحر، الذي يقوم على أساس الملكية الفردية للاقتصاد ووسائل إنتاجه، أي إن الدور الرئيس في الاقتصاد للقطاع الخاص حيث تكون المشاريع والمؤسسات والمعامل، مهما كبرت أو صغرت، ملكاً للقطاع الخاص. بل نستطيع القول إن مؤسسات الدولة ومشاريعها تصبح بيد القطاع الخاص، وهؤلاء الأفراد يسيرون هذه المشاريع وفق ما تقتضيه مصالحهم من نمو وأرباح.

وما دمنا نتحدث عن الربح، فإن الربح هو غاية الفرد في هذه المجتمعات، فيعمل هذا الفرد بصورة طبيعية على تطوير نفسه ومشاريعه بما يمكنه من تحقيق أرباح إضافية. هذا التطور الذي يصيب الفرد ينعكس بصورة

أو بأخرى على المجتمع، وهكذا لابد أن يصيب هذا المجتمع جزء لابأس به من جراء تطور الفرد.

هذه الفكرة هي أساس المجتمعات التي تعتمد على الاقتصاد الحر. وهي بطريقة مختصرة تقول بأن سعي الفرد لتحقيق الربح سيمكن المجتمع من التطور لكونه حتمية لتطور هذا الفرد.

هذه النظرية تنطوي على الكثير من الأخطاء والمساوئ، فهناك الكثير من التناقضات التي تصيب المجتمع، فالتفاوت الكبير في مستوى المعيشة من أكثر الأمراض انتشاراً. فما يحدث مع الزمن هو أن الفئة المالكة تزداد غنىً، أما الفئة العاملة فتبقى في مكانها تقريباً إذا لم تتراجع وتزدد فقراً.

وهكذا تزداد الهوة اتساعاً، مما يخلق طبقتين متصارعتين، تتضارب مصالحهما،ولا يمكن أن تلتقيا في أي أمر، لأن أهدافهما مختلفة، الطبقة الغنية جداً و الطبقة الفقيرة جداً.

لا ينطوي الأمر على هذه الحال فقط، بل يصبح الفرد في هذا المجتمع عبداً للآلة ولرب العمل، وعرضة للطرد أو العقوبات، فتصبح حريته الشخصية مرتبطة بحريته المادية.

هذا عدا عن كون الآلة الحديثة، التي راحت تتطور يوماً بعد يوم حتى غدت تنتج كثيراً من السلع بكلفة رخيصة، تنافس العمال على لقمة عيشهم، وتزيد مع الزمن من عدد العاطلين عن العمل، دون أن يوجد قانون في هذه المجتمعات يحد من هذا الخطأ.

وهناك مشكلة الكساد في هذه المجتمعات، التي تعد من أسوأ الآفات فيها على الإطلاق، حيث إن تكديس كميات كبيرة من السلع المنتجة تدفع

أرباب العمل إلى طرد الكثير من العمال، والبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم الفائضة، قد يدفعهم الأمر إلى إيجاد سوق، ولو عن طريق دفع دولهم إلى شن حروب ضد دول أخرى، وكمثال واضح على ذلك نذكر أن حرب عاصفة الصحراء التي شنتها الدول الغربية الرأسمالية، من أجل إخراج العراق من الكويت، كانت من صنع الشركات النفطية الكبرى، التي خافت على مواقعها التجارية في المنطقة، وبدفع من شركات صناعة الأسلحة أيضاً التي أصابها الكساد بعد نهاية الحرب الباردة، فكان هذا السيناريو الذي صنعته تلك الشركات بالاتفاق مع صدام حسين العميل، وإلا لما كان هذا التدخل الذي رأيناه من قبل هذه الدول، خصوصاً بوجود الكثير من الحوادث المشابهة، التي لم تثر حمية هذه الدول ولا حتى استنكارها.

وهناك على الجانب الآخر توجد مجتمعات الاقتصاد الاشتراكي، وإن كان أكثرها قد زال الآن. ولكن نذكرها هنا لأنه في تلك الفترة من السبعينيات كانت موجودة بل كانت في أفضل أيامها.

تقوم هذه المجتمعات على أساس الملكية العامة، أي ملكية الدولة للاقتصاد ووسائل الإنتاج. فعندما يصبح الاقتصاد ملكاً للدولة يصبح بالتالي ملكاً للشعب بكامل وسائل إنتاجه، حيث العمال يملكون المعامل، والفلاحون يملكون الأرض. وهكذا يصبح الاقتصاد مسيراً وفق رغبة الجماهير كل الجماهير، ويأتي تطوره ملبياً لطموحاتها، فيعود هذا الاقتصاد بالمنفعة العامة على كل المجتمع.

وهكذا نرى أنه لاتوجد أرباح خاصة للفرد في هذا المجتمع، بل إن أرباح المشاريع والمؤسسات تكون كلها للدولة، التي تقوم بتوزيعها بشكل

يضمن التطور للمجتمع.

وأما ربح الفرد نفسه، فيأتي ربحاً متساوياً لكلٍ على حسب عمله، مع وجود الحوافز والترقيات نفسها لكل العاملين.

هذه الفكرة تلغي القطاع الخاص نهائياً، وتعطي القطاع العام كل شيء في الاقتصاد من أكبر جزء إلى أصغر جزء.

وهي تقوم على مساوئ عديدة، فقد أنكرت الفردية بشكل لا يصدق، فأصبح الفرد كالآلة يعمل دون أي دافع، فراتبه سيأخذه بكل الأحوال. وهو وإن طور ذاته وعمله فلن يغير ذلك من وضعه شيئاً مما أدى إلى بقاء المجتمع يسير بخطاً بطيئة، كون الفرد لا حافز له في التطور.

وقد كانت شركات القطاع العام في هذا المجتمع تلبي حاجات الشعب الأساسية، فتقدم السلع الاستهلاكية بأسعار زهيدة، ولكن نتيجة البطء في عملية التطور كانت السلع المنتجة تخلو من المواصفات التقنية والفنية، التي تمكنها من المنافسة والربح مع السلع المنتجة في الدول الرأسمالية، مما أبقى الإنتاج فيها إنتاجاً استهلاكياً غير معقد.

وهذا الأمر انعكس على الفرد، حيث كان ينقصه الكثير من المواد الكمالية والترفيهية، أما طبقة البيرقراطية التي نمت وترعرعت في ظل هذا النظام، فقد كانت من أكثر الآفات أذى للمجتمع الاشتراكي. والبيرقراطية أمر طبيعي في أي مجتمع، ولكنها وصلت في المجتمعات الاشتراكية الشيوعية حداً لايطاق.

هذه الأمور مجتمعة وأمور أخرى جعلت الأنظمة السياسية في هذه

البلدان تنهار، حيث لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في عملية الانهيار تلك.

عندما وصل السيد الرئيس حافظ الأسد إلى رأس السلطة في سوريا أراد أن يرسخ دعائم الديمقراطية فيها.

ولقد رأى أن الفرد حتى يستطيع أن يكون حراً كي يمارس ديمقراطية حقيقية، يجب أن تتجلى حريته الاقتصادية بأوسع معانيها، لأنها من أهم أركان الحرية، إذا لم نقل أهمها على الإطلاق.

وهكذا كانت نظرة السيد الرئيس حافظ الأسد تنطوي على أن إعطاء الشعب حريته الاقتصادية سوف تمكنه من أن يمارس حريته الديمقراطية بشكل سليم، ويقوم بإنجاز واجباته في بناء وطنه وتحقيق أهدافه. وهكذا كان مبدأ التعددية الاقتصادية في سوريا هو الأساس الذي تم بفضله تحقيق الحرية الاقتصادية للشعب السوري.

هذا المبدأ الذي يعد ثورة كبيرة في مجال الاقتصاد، وهو من أغنى التجارب على مستوى العالم أجمع.

يقول السيد الرئيس حافظ الأسد " انطلاقاً من المصلحة الوطنية فإننا سنتابع أساس التعددية الاقتصادية بقطاعاتها الثلاثة، العام والخاص والمشترك، وسنشجع النمو الاقتصادي في القطاعات الثلاثة، وبلدنا بحاجة لذلك."

نرى في هذا الكلام من السيد الرئيس تحديداً واضحاً للمبدأ الاقتصادي، والمثابرة على الاستمرارية قدماً لما في ذلك من مصلحة الوطن وحاجة الشعب.

بل نستطيع القول بأن التعددية الاقتصادية، كمبدأ عام أخذ به في

سوريا، كان مثله مثل التعددية السياسية، ركناً أساسياً من أسس الديمقراطية الشعبية.

وسنأخذ الآن تفصيلاً عن الظروف التي اقتضت أن تترعرع هذه التجربة في بلدنا. وكما قلنا من قبل ففي مختلف مجالات الحياة يوجد لكل بلد تجربة معينة مع الديمقراطية، تفرض على هذا البلد أن يكون له اتجاهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، هذه الاتجاهات التي تتناسب مع أهدافه وآماله.

والآن لنرى ما هي الظروف التي كانت سائدة، ومكنت شعبنا بقيادة الرئيس حافظ الأسد من خوض هذه التجربة الاقتصادية الفريدة.

وفي بداية الأمر لا يخفى على أحد بأن سوريا كانت في حالة حرب، وهذا يقتضي أن على الدولة أن تؤمن الحاجات الأساسية والاستهلاكية، من مواد وسلع، وغير ذلك من ضروريات الشعب اليومية، فكان لابد من قيام الدولة بالمشاريع الكبرى، وتسيير المؤسسات العامة، حيث كان لها القدرة على القيام بهذه الأعمال بفضل إمكانياتها الضخمة، ومواردها الكبيرة، أكثر بكثير من الأفراد. وهذا ما دفع السيد الرئيس حافظ الأسد إلى العناية الفائقة بالقطاع العام ودعمه، لأنه عماد الاقتصاد الوطني.

ولكن سوريا بصفتها دولة لها عراقتها الزراعية والصناعية والتجارية منذ القديم، كان من المستحيل أن تقف عند هذا الحد كغيرها من الدول.وهذا ما جعل السيد الرئيس حافظ الأسد يدفع سوريا باتجاه بناء اقتصادي متطور متين، ينتج السلع بجودة فائقة، ويقوم بتسويقها بشكل يمكنه من المنافسة العالمية في جميع الأوقات، حتى في أوقات الحرب، ويعطي لأفرادها حرية تمكنهم من تحقيق طموحهم في الإنتاج والربح. فعمل على دعم القطاع

الخاص وإعطائه حرية تضمن له استمراره ونجاحه، فكانت المشاريع التي قام بها هذا القطاع خير سند لسوريا. حيث دخل إليها الكثير من القطع النادر الذي كانت بأمس الحاجة إليه، وأعطاها سمعة عالمية عظيمة على الرغم من جميع المصاعب التي اعترضتها نتيجة مواقفها المعروفة، قلعةً للصمود العربي، وضمير للأمة العربية.

- - -

ونتيجة ظروف الحرب، والمواقف الباسلة التي أخذتها سوريا بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد، منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن، فقد كانت بعض قوى رأس المال من ضعيفي النفوس قد آثروا الهرب بأموالهم خارج سوريا، ظناً منهم بأن كل شيء قد يضيع نتيجة المواقف السياسية لسوريا في كفاحها ضد الاستعمار. ونقول للحقيقة بأن الدعاية الغربية في حملتها الغاشمة ضد سوريا قد ساهمت إلى حد بعيد في هذا الأمر.

لذلك كان على الرئيس المناضل حافظ الأسد أن يبث الثقة في أرواح هؤلاء الأفراد ضعيفي النفوس، ويعيدهم عن خطئهم، لأن البلد بحاجة إليهم في معركتها. وهكذا كان القطاع المشترك الذي جاء بمجموعة كبيرة من المشاريع الرابحة ثمرةً لتعاون عظيم بين القطاع العام والقطاع الخاص، أساسه الثقة والتعاون للنهوض بالاقتصاد.

هذا النظام الاقتصادي المرن أعطى سوريا، في أحلك الظروف وأقساها، قدرة عظيمة على مجابهة كل الضغوط التي أحاطت بها، من حصارات اقتصادية، وحروب وجهت ضدها، ومؤامرات حيكت حولها.

إن هذا النظام قد منحها القدرة على الاستمرار في تحقيق أهدافها في مختلف المجالات، من نمو وبناء وتطور، وتوازن استراتيجي مع العدو.

وسنعطي لمحة عن تطور الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٧٠ حتى ١٩٩٠، أي خلال عشرين عاماً من قيام الحركة التصحيحية المباركة، لنرى مدى النهضة في اقتصاد سوريا خلال تلك الفترة، وسنذكر أرقاماً تسهل علينا متابعة هذا التطور الاقتصادي.

لقد حققت سوريا تقدماً ملموساً في جميع المجالات الاقتصادية، سنبدأه بقطاع الزراعة والغابات والثروة السمكية. فلقد احتل هذا القطاع أولوية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين قطاعات الاقتصاد الوطني في سوريا وقد نبع هذا الاهتمام انطلاقاً من كون القطاع الزراعي أحد الموارد الأساسية للدخل، وعلى عاتقه تقوم تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان في كل المجتمعات، وتأمين مستلزمات الصناعات التحويلية من المواد الزراعية الأولية، وتحقيقه لمصدر دخل رئيس لعدد من السكان، ويقوم، إضافة إلى ذلك، بتأمين القطع النادر من خلال التصدير.

فلقد ازدادت نسبة مساهمة هذا القطاع من ١٧٣٢ مليون ل س في عام ١٩٧٠، إلى ٦٦٦٨٧ مليون ل س في عام ١٩٨٩ مقارنة بالأسعار الجارية، بينما ازداد رأس المال الثابت من ١٤١ مليون ل س في عام ١٩٧٠، إلى ٥٥٤٢ مليون ل س في عام ١٩٨٩

ولقد ازدادت المساحة المروية من ٤٥٠ ألف هيكتار عام ١٩٧٠، إلى ٦٥٥ ألف هيكتار عام ١٩٨٩

وازدادت مساحة الأراضي البعلية من ٢٨٤١ ألف هيكتار عام ١٩٧٠، إلى ٤٣٩١ ألف هيكتار عام ١٩٨٩

وازدادت مساحة الغابات من ٤٤٠ ألف هيكتار عام ١٩٧٠، إلى

٥٥٤ ألف هيكتار عام ١٩٨٩

وازدادت مساحة المراعي من ٥٤٣٤ ألف هيكتار عام ١٩٧٠ إلى ٨١٩٨ ألف هيكتار عام ١٩٨٩

وارتفع عدد الأبقار من ٥٢٨ ألف رأس عام ١٩٧٠، إلى ٧٥٦ ألف رأس عام ١٩٨٩

وارتفع عدد الأغنام من ٦٠٤٦ ألف رأس عام ١٩٧٠، إلى ١٣٩٠٣ ألف رأس عام ١٩٨٩

وارتفع عدد الماعز من ٧٧٤ ألف رأس عام ١٩٧٠ إلى ١٠٥٣ ألف رأس عام ١٩٨٩

ولقد كان الاتجاه الاقتصادي في مجال الزراعة يعمل على إقامة مؤسسات تعنى بإنتاج النوع الجيد، كعنايتها بزيادة الإنتاج،وتم إدخال أنواع جديدة في مختلف مجالات الزراعة، وتهجينها أحياناً، بغية الحصول على الأنواع والأصناف ذات الجودة العالمية.

وسنعدد بعضاً من هذه الشركات والمؤسات :

المؤسسة العامة لإكثار البذار ٧٠

المؤسسة العامة للمباقر عام ١٩٧٤

المؤسسة العامة للدواجن عام ١٩٧٤

المؤسسة العامة للأعلاف عام ١٩٧٤

المؤسسة العامة للمكننة الزراعية عام ١٩٧٧

المؤسسة العامة للأسماك عام ١٩٧٤

المؤسسة العامة .لاستثمار الغاب عام ١٩٧٠

مؤسسة مزارع الدولة عام ١٩٨٥

هذا فضلاً عن تطور زراعة الحمضيات والأشجار المثمرة، حيث أصبحت سوريا بلداً مصدراً، بعد أن كانت تستورد معظم أنواعها عام ١٩٧٠.

بل أصبحت سوريا بلداً مصدراً للغراس المثمرة تنتج ٢٢ مليون غرسة سنوياً. وازداد عدد الجمعيات التعاونية من ١٥٩٨ جمعية عام ١٩٧٠ إلى ٤٦٩٦ جمعية، كان لها الفضل في إرشاد المزارعين وتقديم يد العون لهم من أجل تطوير منتجاتهم.

و لم يكن لهذه الزيادة في استثمار الأراضي أن تتم إلا بقيام ثورة حقيقية في مجال الري واستصلاح الأراضي. فقد تشكلت في عام ١٩٨٢ وزارة للري، ومديريات عامة، حسب تقسيم الأحواض المائية عام ١٩٨٦. ففي حوض الفرات كان هناك سد الفرات العظيم وسد البعث وسد تشرين لري الأراضي، وكانت المساحة المستصلحة تقدر بـ ٩٥٧٣٥ ألف هيكتار.

وفي حوض دجلة والخابور كان هناك مجموعة من المشاريع، تهدف إلى إرواء ١٤٠ ألف هكتار وإنشاء أكثر من عشرة سدود أكبرها سدا الحسكة الغربي والشرقي، وسد باب الحديد.

وفي حوض الساحل تم استصلاح ٨٤٠٠ هكتار حتى الآن، بوجود أكثر من عشرة سدود، أكبرها سد ١٦ تشرين، وسد صلاح الدين.

وفي حوض اليرموك تم استصلاح ١٣٤٢٥ هكتار، بوجود أكثر من ١٣ سداً أكبرها سد درعا الشرقي.

وفي حوض العاصي هناك أكثر من ٩ سدود غايتها مؤقتاً إرواء ١٩٠٠ هكتار، أكبرها سد تلكلخ والبارودية. وهناك العشرات من السدود في البادية منها سد المربعة، وسد القريتين. وهذه السدود تهدف لري واستصلاح مليون هكتار من الأراضي الجديدة.

أما في قطاع الصناعة، فقد انتهجت سوريا استراتيجية واضحة في مجال التنمية، رأت أنها عملية متكاملة شاملة طويلة الأمد، تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني المبرمج والمستقل، فأجرت التحولات الجذرية في البنية التحتية للصناعة، واتجهت الجهود نحو إقامة الصناعات الأساسية وتطويرها، وتحقيق الربط الوثيق بين الزراعة والصناعة، وإقامة الصناعات البديلة، وإنتاج سلع تصديرية، والتركيز على الصناعات التي تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، بما يساهم في خلق تنمية صناعية متوازنة وقابلة للنمو ذاتياً، حتى يتحقق شعار الاعتماد على الذات.

١ ـ الصناعات النسيجية :

كان عدد المغازل في عام ١٩٧٠ ـ ١٨٩٩١٤ ـ مغزل، وأصبح في عام ١٩٨٩ ـ ٦٦٢٦١١ مغزل.

وأصبح عدد العمال ٢٥٨٠٠ عامل يعملون في قطاع الغزل.

وأحدثت ٣ معامل كبيرة للملابس، ومعامل السجاد، فضلاً عن معامل الصوف والقطن. وقد بلغت قيمة الإنتاج من الصناعات النسيجية ٦١١٥ مليون ل س.

٢ ـ الصناعات الغذائية :

تطورت الصناعات الغذائية في سوريا تطوراً هاماً، حيث أصبح عدد الشركات القائمة حالياً (٢٢) شركة، تعمل في مجال الكونسروة، والألبان والأجبان، والمعكرونة، والزيوت، والمشروبات، والعصير، والشوكلاته، والسمنة.ويبلغ عدد العاملين فيها (٥٥٠٠) عامل.

٣ ـ الصناعات الهندسية :

وهي صناعات أدخلت بعد عام ١٩٧٠، وخصوصاً صناعة الإلكترونيات، والحديد والصلب، والمقاسم الهاتفية والكبلات، وقطع التبديل. وأصبح عدد الشركات العاملة (١٢) شركة، يعمل فيها (٨٥٠٠) عامل، وتنتج مختلف أنواع الأجهزة. ووصلت قيمة الإنتاج إلى ١٥٤٧ مليون ل س عام ١٩٨٩، عدا الجرارات.

٤ ـ الصناعات الكيماوية :

أقيمت مشاريع هامة جداً في مجال الصناعات الكيماوية، منها معامل الورق، والإسمنت، والأسمدة، والإطارت، والمنظفات، والمصابيح. وهناك سناعات تطورت، مثل صناعة الزجاج، والدباغة، والدهانات. وبلغ عدد املين فيها ١٣٠٣٩ عامل، وبلغت قيمة الإنتاج ٣٠١٥ مليون ل س عام ١٩٫

. صناعة الإسمنت :

عدد منشآت صناعة الإسمنت ومواد البناء ثماني شركات، تنتج ٥٫٢ يون طن سنوياً وتستخدم في التصدير.

٦ - صناعة السكر :

أقيمت أربع شركات كبيرة، بلغت الطاقة التصنيعية لكل منها ٤٠٠٠ طن يومياً من الشوندر السكري.

وفي عام ١٩٧٤ تشكلت الشركة العامة لتجميع الجرارات وطاقتها ٣٠٠٠ جرار سنوياً.

وهناك العديد من الصناعات التحويلية وغيرها. وقد تم تشكيل المعاهد والمراكز المهنية، ومراكز الأبحاث، غايتها خلق جيل صناعي في سوريا، والعمل على القيام ببحوث وتجارب، من أجل تطوير وتوسيع الصناعة في سوريا.

وقد ازدادت قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي في سوريا من ١٤٩٤ مليون ليرة عام ١٩٧٠، إلى ٢٧٧٦٦ مليون ليرة عام ١٩٨٨ بالأسعار الجارية.

وبلغت قيمة الصادرات في النصف الأول من عام ١٩٩٠-٦٥٩٧٧ ألف دولار.

وفي النصف الأول من عام ١٩٨٩ - ٥٧٣٨٨ ألف دولار.

أما القطاع الصناعي الخاص في عام ١٩٨٥، فقد كان هناك ٢٠٠٠ مشروع برأسمال قدره /٥٥٨/مليون ل.س .

وفي عام ١٩٨٩ أصبح هناك ٦١٨٦ مشروع برأسمال قدره ١٠٠٠٤ مليون ل. س.

وفي مجال الطاقة الكهربائية :

فقد تمثل إنتاج الكهرباء بإقامة محطات كهربائية وحرارية وغازية في عدة مناطق من البلاد، أكبرها محطة الثورة الكهربائية على سد الفرات العظيم، وتنتج (٢٤) مليار كيلوواط ساعي، والمحطات الحرارية مثل محطة محردة ومحطة بانياس الحرارية، ومحطات غازية في حقول السويداء وغيرها، تؤمن حاجة القطر من الكهرباء، ويمكن تصدير الفائض منها. هذا وقد تمت إنارة الريف والقرى بخطط متلاحقة وفقاً لعدد سكان كل قرية، وتم في عام ١٩٩٠ إنارة ٧٥٠٠ قرية.وهذا رقم كبيرة جداً،حيث أصبح ٩٨٪ من سوريا منوراً.

أما بالنسبة للنفط والثروات الباطنية :

فقد كان الاستثمار الوطني للنفط تجربة رائدة بالنسبة للدول النامية، ويتم إنتاج ٣٠٠ ألف برميل في اليوم منذ ١٩٩١، وستحاول المشاريع الجديدة زيادة الإنتاج حتى ١٥٠ ألف برميل إضافي. هناك مصفاتان هما مصفاة حمص التي لحقها التطوير الكبير في طاقتها ومهامها، ومصفاة بانياس، وتقدر طاقتها بـ ٦ ملايين طن من غاز البوتان، والبنزين الممتاز والعادي، ووقود الطيران، والفيول، وغيرها.

الغاز الطبيعي :

احتل الغاز الطبيعي في سوريا اهتماماً كبيراً لكونه أحد المصادر الجديدة للطاقة، بعد أن تمت الاستفادة منه بعد أن كان يحرق هدراً، وكانت الدولة قد أرادت أن تجد بديلاً لمادة النفتا الغالية الثمن، فكان البديل في مطلع عام ١٩٨٠ هو الغاز الموجود في حقول الجبسة، وفي السويدية يتم علاجة في

حمص ومحطات الحسكة ومعامل الجبسة. وتبلغ إنتاجية هذه الحقول ٢،٤ مليون م٣ من الغاز يومياً، تستخدم في تسيير المعامل وتوليد الطاقة الكهربائية، لسد حاجة سوريا.

أما الفوسفات :

فإنتاج سوريا ٢ مليون طن سنوياً ويتم العمل للوصول إلى ٦ مليون طن، والمناجم الرئيسة في خنيفس والشرقية. وهناك عدة معامل للتركيز والتخفيف. ويتم استخدامه في الصناعة، كصناعة السماد الفوسفاتي، وللتصدير، ويتم تخزينه في صوامع التخزين التي تتسع لـ ٩٠ ألف طن.

أما المواصلات :

فقد تطورت بشكل كبير جداً، فتم وصل محافظات القطربعضها ببعض بخطوط مواصلات برية، مع شبكة من الجسور المرافقة. وقد وصل طول هذه الشبكة إلى ٢٤٠٠٠ كيلومتر من الطرق الحديثة، التي بلغت قيمتها ١٨ مليار ليرة سورية.

أما بالنسبة للسكك الحديدية، التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، فقد وصل طول شبكتها التي تربط بين محافظات القطر إلى حوالي ٢٠١٣ كم.

أما النقل الجوي، فهناك أربعة مطارات هي، مطار دمشق الدولي الذي يستوعب مليوني راكب سنوياً، ومطار حلب، ومطار اللاذقية، ومطار القامشلي. هذه المطارات تربط سوريا بعضها ببعض، وتربطها بالعالم، حيث يرافقها أسطول كبير من الطائرات الحديثة.

أما النقل البحري، فقد تم تحسين مرفأي اللاذقية وطرطوس. فمرفأ

اللاذقية يبلغ طول مكسره ٣١٦٢ متراً، وقد زاد الحوض من ٦ هكتارات إلى ١٤٥ هكتار.

أما مرفأ طرطوس فيبلغ طول مكسره الرئيس مع الثانوي ٤٣٠٠ متر، ويستوعب ٣٫٥٠ باخرة مزوّدة بالروافع والمخازن والمستودعات والبرادات. وهناك أسطول تابع لشركة الملاحة البحرية السورية، التي تمتلك ٣ سفن متوسطة حمولة كل منها ٣٦٠٠ طن

أما بالنسبة للتموين والتجارة الداخلية، فقد تطورت بشكل ملحوظ بإمكانيات واسعة، وشبكات متكاملة من المنشآت، لإيصال المواد التموينية إلى المواطن في الريف والمدينة. وقد أحدثت وزارة تعنى بشؤونها. وهناك مجموعة شركات، هي الشركة العامة لتجارة التجزئة، والشركة العامة للحوم، والشركة العامة للخضار والفواكه، والشركة العامة للخزن والتبريد، والشركة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية، والشركة العامة للأحذية، ومؤسسة التجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء، والشركة العامة للمخابز الآلية، والشركة العامة للمطاحن وغيرها.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية والتصدير، فقد ساهمت التعددية الاقتصادية والاعتماد على الذات في تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ولقد تمت سلسلة من الإجراءات، التي أوصلت إلى إلغاء العجز التجاري، كان آخرها تشجيع الاستثمار المنتج عن طريق قانون الاستثمار رقم (١٠)، وفرض خطة تصدير ملزمة على كل مؤسسة وشركة، مع تخصيص خطوط خاصة للإنتاج، من أجل التصدير والمنافسة، وخصوصاً على القطاع العام.

أنهي العجز التجاري لأول مرة عام ١٩٨٩، حيث تحقق وفر لصالح الصادرات، كان ١٠١٩٦ مليون ل س، وفي الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٠ كان الوفر تجاه الصادرات ١٤٠١٤ مليون ل.س. ولقد ساهم القطاع الخاص بنسبة ٦٣٪ من هذه الصادرات.

إن هذا الرقم يعد صغيراً جداً،ولكن قياساً مع حالة الحرب التي عانت منها سوريا، خلال السنوات الماضية، والحصارات الاقتصادية من جهة، وبالنظر إلى العجز في ميزانيات الدول المجاورة العربية وغيرها من جهة أخرى، فإنه يعد نجاحاً باهراً.

إن المرونة التي يتحلى بها نظام التعددية الاقتصادية، الذي أرسى دعائمه وثبت قواعده سيادة الرئيس حاظ الأسد، قد ساعدت على بناء الاقتصاد السوري على أسس متينة وقوية.

وتلك الأرقام التي ذكرناها، وإن كانت غير شاملة، فقد وضعناها، كما قلنا سابقاً، حتى يتسنى للمرء أن يأخذ فكرة مبسطة وواضحة عن مدى اتساع القاعدة الاقتصادية في سوريا، وإلى أي حد قد وصل تطورها.

إن نظام التعددية الاقتصادية قد ساهم بقوته ومرونته في تجنيب سوريا أعظم الكوارث، التي يمكن أن تمر بها الدول، وجعلها تتخطى أقسى الظروف التي تحيق ببلد ما في العالم. فالحروب الدائمة ولسنين طويلة، وعملية التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في كل المجالات، كانت ستستنزف أي بلد آخر، وترهق ثم تحطم أي اقتصاد مهما كان قوياً. فإسرائيل والحرب معها، والتوازن الاستراتيجي بين سوريا وبينها، كان في حقيقة الأمر حرباً مع الدول الغربية العظمى، لأنها كانت تمدها بالموارد والإمكانيات والأسلحة، وكل ما تحتاجه

أية دولة للحرب، وبالتالي كان التوازن الاستراتيجي معها مكلفاً ومتعباً للغاية لأي اقتصاد ليس مبنياً على أسس سليمة. ولكن نظام التعددية الاقتصادية قد جعل سوريا تقف راسخة كالجبل أمام ذلك التحدي الكبير.

ونضيف إلى أمر الحرب والتوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، الحصارات الاقتصادية للدول الاستعمارية والإمبريالية العالمية، بسبب المواقف الراسخة لسوريا في وجه مخططات تلك القوى الاستعمارية، والعمل بقوة على تحطيم مطامعها في الوطن العربي.

نضيف إلى تلك الأمور أمراً آخر هو عمليات البناء والتنمية، التي على سوريا أن تسخر جزءاً لايستهان به من إمكاناتها الاقتصادية لهذه العمليات.

وهكذا فإن جميع تلك الأمور مجتمعة لم تستطع أن تحطم الاقتصاد السوري، أو توقف تقدمه، أو تكبح تطوره، كل ذلك بفضل نظام التعددية الاقتصادية الفعال، الذي بني اقتصاد سوريا على أساسه، بفضل توجيهات السيد الرئيس حافظ الأسد في هذا المجال، حيث إن الرئيس قد زرع بذوره في البداية، وراح الشعب السوري يرويه يوماً بعد يوم بطاقاته وكده وعرقه، حتى أينع بعد سنين قليلة اقتصاداً قوياً متيناً يضاهي اقتصاد أفضل دولة أخرى.

الاقتصاد الفرنسي

يعد شارل ديغول، حقيقة، مؤسس الاقتصاد الفرنسي الحديث. ففي أول مرة وصل فيها ديغول إلى السلطة، عام ١٩٤٤، كانت فرنسا قد خرجت من الحرب العالمية الثانية، بعد أن دارت لسنوات أربع، أعنف المعارك، ذاقت خلالها مرارة الهزيمة والغزو الألماني لأراضيها، ثم بعد سنوات من المعارك المتواصلة استطاعت أن تحرر أراضيها من براثن الغزاة الألمان. وحقيقة الأمر إن اقتصاد فرنسا في تلك الأزمة كان سيئاً للغاية.

لقد كانت فرنسا، بسبب الحرب ، متعبة القوى، منهوكة الاقتصاد بشكل واضح: فطرق المواصلات معطلة، والمصانع مدمرة، والمواد التموينية ناقصة، والديون عالية. وأهم من ذلك كله كان الشعب خائر القوى بسبب شبح الحرب.

إذاً كانت فرنسا في وضع سيئ، على حد تعبير ديغول، حيث يقول: "وهكذا بعد التحرير كشف عن جسد فرنسا المضطرب في جميع الجهات."

إذاً جاء شارل ديغول في وقت كان الوضع الاقتصادي في فرنسا سيئاً نتيجة الحرب بالدرجة الأولى، ولم يكن على ديغول أن يعيد الاقتصاد الفرنسي إلى سابق عهده قبل الحرب، بل كان عليه أن يقوم بإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على أسس سليمة، تتناسب مع تطور اقتصاد العالم في تلك المرحلة.وبناءً على هذا الأمر فقد كان عليه، في ظل الظروف، أن يقوم بسلسلة من الإجراءات، تساعد على إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي وفق متطلبات العصر.

لقد كان يعرف بأن الظروف الصعبة التي تواجه دولة ما مثل الحروب، أو إعادة البناء الشامل بعد انهيار كبير في اقتصادها. فعملية بناء هذا الاقتصاد لايمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بل يجب أن يقوم بها القطاع العام للدولة، بما يملكه من طاقات وإمكانات ضخمة تؤهله للقيام بهذا الدور.

وهكذا وضع خطة عمل بعيدة كل البعد عن الاقتصاد الفرنسي الحر، الذي يعد أساسه وعماده القطاع الخاص، وحرية هذا القطاع هي ركن هام من أركانه. إذاً رأى ديغول أن المصلحة العامة يجب أن تتولى دفة القيادة في المجتمع، لبناء الاقتصاد على حساب المصالح الفردية. وكانت خطته التي وضعها مكونة من مجموعة من النقاط هي كالتالي:

١ - العمل على رفع مستوى الإنتاج، مع رفع مستوى معيشة العمال بالنسبة نفسها.

٢ - وضع بعض المؤسسات والدوائر والشركات تحت سلطة الدولة، ولإدارتها المباشرة عن طريق الحجز أو المصادرة.

٣ - مصادرة الأموال غير المشروعة، التي جناها البعض خلال الحرب لصالح الدولة.

وقد كان لديغول من الأسباب والدوافع، غير الأمور التي ذكرناها، للقيام بهذا العمل، بتسليم القطاع العام زمام المبادرة على حساب القطاع الخاص. ونذكر من هذه الدوافع أنه كان يريد كسب ثقة الطبقات الكادحة من جهة، التي فقدت ثقتها بقيم القطاع الخاص خلال تلك الفترة، لتعامل جزء كبير من أفراده– بدافع من رغبتهم في الربح – مع ألمانيا النازية، ولكون هذه الطبقات قد بدأت ترغب في التخلص من عبودية الآلة، بعد وجود أفكار

وظروف مناسبة في ظل التحرير الذي أرادته شاملاً.

ولربما كان من أكبر دوافعه رغبته في تخليص هـذه الطبقـات مـن براثـن الشيوعية،وخاصة أن الأحزاب الشيوعية في فرنسا قد راحـت ترفـع شـعارات تستوعب غضب الطبقات الكادحة، وتتناسب مـع مطامحهـا في التخلـص مـن العبودية والاستغلال من قبل الطبقات الغنية.

وقد ازداد الأمـر سـوءاً عندمـا كـان الشـيوعيون في خنـدق واحـد مـع الطبقـات الكادحـة ضـد الاحتـلال النـازي، بسـبب الخـلاف العقـائدي بـين المدرستين، بينما كادت الطبقات الغنية تكون غير مكترثـة بهـذا الأمـر. وراح الشيوعيون يقوّون حملتهم على هذه الطبقات ويضفـون صفـة الخيانـة والتـآمر مع العدو النازي عليهـم، لتزداد الهوة بين هذه الطبقـات والطبقـات الكادحـة، ويعطى الأمر بعداً آخر وهـو أن الشـيوعية هـي الملجـأ الوحيـد للتخلـص مـن الأوضاع السائدة والظروف السيئة، خصوصاً بعد نجاح التجربـة الشـيوعية في روسيا، وظهور الاتحاد السـوفياتي قـوة عظمـى منتصـرة بعـد الحـرب العالميـة الثانية. فكان هاجس ديغول تخليص هذه الطبقات من الوقوع في هــذا المطـب الخطر، فأعطى هذه الطبقات الثقة من خلال تسليم القطاع العام زمام المبادرة في دفع عجلة الاقتصاد من جديد.

وهكذا وضعت الدولة يدها على منابع الطاقة. ففي عام ١٩٤٤ أنشـئ تجمع مناجم الفحم الوطني، وتم إنتاج الغاز والكهرباء تحت مراقبـة الحكومـة، وتم إنشاء "مكتب البترول" المكلف بالتنقيب والتنفيذ وصناعة المحروقات بشتى أنواعها.

ثم تسلمت الدولة إدارة التسليف، وكان الهدف من هذا الأمر أن تضع

الدولة يدها على الوسائل التي تمكنها من تمويل العمليات الكبيرة، التي يجب تنفيذها، من أجل النهوض بالاقتصاد الفرنسي.

وهكذا تم اعتماد مبدأ التأميم،وأمم بنك فرنسا وغيره من المؤسسات الكبرى للتسليف، واعتمد مبدأ استصلاح الأراضي الذي أصبح مصدر ثروة رئيس، بالإضافة إلى الصندوق الفرنسي وراء البحار،" وبات يساعد بمساهمات فعالة في مشاريع الإنماء والإعمار.

وبعد ذلك تم توحيد الخطوط الجوية المختلفة، وكانت تستثمر من قبل شركات مختلفة قبل الحرب، حيث نشأت شركة الخطوط الجوية الفرنسية " إيرفرانس" وظهرت طائراتها في أنحاء العالم بدءاً من نهاية عام ١٩٤٥.

ومؤسسة رينو للسيارات قد تحولت إلى مؤسسة وطنية تشرف عليها الدولة. ثم التفت إلى العمال والطبقات الكادحة، لأنهم عماد أي مشروع، ولذلك فقد اعتمد مبدأ المؤسسات الكفيلة بتحسين الوضع العمالي. ففي عام ١٩٤٥ وضع نظام التأمينات الاجتماعية بشكل كامل وشامل، حيث أصاب كل من يتقاضى مرتباً، وبذلك تبدد خوف الكادحين من المرض والشيخوخة والبطالة. وقد طُبِّقَ نظام كامل للتعويضات العائلية، فقد أعطيت للأسر مساعدات، تتناسب مع عدد الأطفال، تبدأ منذ ولادة الطفل حتى بلوغه، أي قدرته على الإنتاج.

أما بالنسبة للمزارعين فقد قلب النظام الزراعي رأساً على عقب، فأصبح الفلاح يستثمر أرضاً واثقاً من البقاء فيها ما يشاء، بل له الأولية في شرائها إذا ما طرحت للبيع.

وهكذا بدأ الاقتصاد الفرنسي يستعيد عافيته، بسبب اندفاع القطاع

العام وتسلمه زمام المبادرة في دفع عجلة الاقتصاد الفرنسي، بما يمتلك من قوة وطاقة ودعم من الدولة.

لقد ساهمت الإمبراطورية الفرنسية في عملية نهوض الاقتصاد الفرنسي، حيث بلغت نسبة تبادل فرنسا مع دول الإمبراطوية خمسة أضعاف، وهذا ما شكل امتصاص فرنسا لدول هذه الإمبراطورية، التي يبلغ عددها أكثر من أربعين. إضافة إلى مساعدة دول الحلفاء وأمريكا وإنكلترا لفرنسا بعملية البناء، بموجب اتفاقيات مع حكومة فرنسا الحرة قبل التحرير.

إننا لا ننكر أن هذه العوامل، وعوامل أخرى كثيرة، قد ساعدت الاقتصاد الفرنسي على عملية النهوض من جديد، ولكننا يجب أن نقول: إن مخطط ديغول الذي اعتمد على القطاع العام، وإعطاء امتيازات للعمال والطبقات الكادحة، كان العمود الفقري لاستعادة الاقتصاد الفرنسي لعافيته، خلال تلك الفترة القصيرة التي لم تتجاوز السنتين.

إن تلك الآلية التي استخدمها ديغول، ليتحاشى الأزمة الاقتصادية من خلال اعتماده على القطاع العام في الأزمات، موجودة عند الكثيرين من رجال الدولة في العالم. فمثلاً فرانكلين روزفلت، رئيس الولايات المتحدة الأميركية في فترة ما بعد الكساد العظيم، عام ١٩٣٣ لجأ إلى عملية التدخل الحكومي الكبير، لمواجهة الكساد في الولايات المتحدة، ولبناء الاقتصاد الأمريكي على أرضية أكثر صلابة.

وأيضاً كان الأمر مشابهاً في بريطانيا، عندما كانت تقوم الحكومات المختلفة، خلال الحروب والأزمات الاقتصادية، بتأميم كبير على الصناعات البريطانية لتجاوز تلك الأزمات.

لقد كان ديغول يعي تماماً بأنه عندما تستتب الأوضاع، وتعود الأمور إلى نصابها، ويعود الاقتصاد الفرنسي إلى طبيعته في تأمين المواد الاستهلاكية والحاجات الأساسية للمواطنين، ويؤسس الدعامة الأساسية لانطلاق اقتصاد فرنسا بفضل القطاع العام، كان عليه أن يبدأ بإعطاء القطاع الخاص حريته، ويرفع القيود عنه، حتى يصبح بمقدوره القيام بتحسين الإنتاج وزيادته، والاعتماد عليه في عملية المنافسة مع السلع الأجنبية.

لكن الظروف لم تخدمه فقدم استقالته في كانون الثاني ١٩٤٦، وبقي حتى أيار عام ١٩٥٨، حيث عاد للسلطة. وفي فترة غيابه تلك تواكب على السلطة ١٧ رئيساً، وتم تشكيل ٢٤ وزارة لم تستطع أن تنقد الاقتصاد الفرنسي من تخبطه، ولم تقدر أن تخلص الميزانية من عجزها، والدولة من ديونها. كل ذلك بسبب الحلول المؤقتة، وعدم فهمهم لجوهر المعضلة الاقتصادية.

ولذلك عندما عاد إلى السلطة عام ١٩٥٨ فقد أراد أولاً تحريرالتجارة، بشكل واسع، مما يؤدي إلى توظيف الأموال الخاصة، وخلق جو من الاستقرار، عن طريق تثبيت قيمة الفرنك، ورفع القيود عن عملية الاستيراد والتصدير. كل ذلك من أجل إعادة رؤوس الأموال الهاربة وإعطائها الثقة بالنظام الاقتصادي. ثم اعتماد مبدأ المنافسة، حيث تؤدي المنافسة إلى تحسين وتطوير مستمر للآلات، وتوحيد المنشآت وتوسيعها، وتشجيع الأبحاث العملية في الذرة والطيران والفضاء والإعلام

إذاً حرية القطاع الخاص عند ديغول كانت الأساس لانطلاق الاقتصاد الفرنسي في عصر المنافسة والتكنولوجيا، بعد أن كان قد اطمأن إلى البنية

التحتية التي قدمها نظام التأميم، والجهد الكبير الذي بذله القطاع العام في تدعيمها، حيث ظلت تنقذ النظام الاقتصادي الفرنسي من الانهيار مدة طويلة.

هذا بالإضافة إلى مبدأ هام هو مبدأ ضغط النفقات، حيث أوقفت الاعتمادات الممنوحة لمشروعات الأبنية، وفرضت ضرائب على الكماليات، مثل الكحول والتبغ والخمور، والمواد الكمالية، وتخفيض الاستهلاك الوطني، وتخفيض الدولة للمساعدات التي تقدمها للمنشآت وبعض المنتجات الاستهلاكية، وزيادة تعرفات على الغاز والكهرباء والمواصلات، وزيادة ١٠٪ على سعر الفحم. هذه السياسة من ضغط النفقات عملت على وقف التضخم في تلك الفترة، وهذه العملية تدعى في سوريا " مبدأ التقشف،" الذي كان له دور كبير في التوازن الاقتصادي السوري، خلال فترة الحصار الاقتصادي الخانق على سوريا.

إن ما حدث في فرنسا من اتباع لهذه السياسة، التي قوامها الأساسي تشجيع القطاع الخاص، مع عملية ضغط النفقات التي ذكرناها، ودعم القطاع العام ليستمر في سيره السابق، جعل الاقتصاد الفرنسي ينطلق من جديد. وسنرى بعض الأرقام التي تؤكد كلامنا، خلال تلك الفترة. فلقد تم سداد الديون الخارجية البالغة ٦٠٠ مليون دولار، وقلت نسبة البطالة إلى نصف ٪، وإزداد سوق الأسهم والبورصات في باريس إلى الضعف.

أما معدلات زيادة الإنتاج، فقد بلغت ٣٪ عام ١٩٥٩، و٧،٩٪ في عام ١٩٦٠،و ٤،٦ في عام ١٩٦١، و ٦،٨ في عام ١٩٦١. وهكذا استقر الميزان التجاري، وازداد إنتاج الطاقة، حيث بلغ إنتاج غاز (لاك) ٤ مليارات

متر مكعب سنوياً، وازدادت كميات المحروقات في الجزائر إلى ٢٥ مليون طن عام ١٩٦٢.

وبالنسبة للمواصلات، فقد تم خلال ٤ سنوات وصل الكهرباء لمسافة ٢٠٠٠ كم، وزاد طول خطوط السيارات ٣ أضعاف، ونفذ نفق جبل/ مون بلان/، وتم توسيع وتحسين القنوات المائية، مثل قناة دنكرك - ليل - فالنين، والقنوات على أنهار السين والرون... غيرها.

وتم تحسين المرافئ وتوسيعها، وتوسيع المطارات وتحديث مهابطها، وتم تشييد ٣٠٠ ألف مسكن سنوياً من أموال الدولة، وأصبح عدد المنشآت الصناعية ٥٠٠٠ على مساحة ١٤ مليون متر مربع.

وفي عام ١٩٥٨ كان هناك ٨ مخازن كبيرة، و ١٥٠٠ مخزن عادي فأصبحت في عام ٢٠٧/١٩٦٠ مخزن كبير، و/ ٤٠٠٠ مخزن صغير.

وتم تحديث المدن وتشييد الأبنية فيها، وشق الطرق الواسعة داخلها وحولها، وكان الأمر يشبه الانقلاب في الحياة الفرنسية.

أما الزراعة، فقد التفت إليها ديغول، ووضع بعض القوانين والمراسيم، أهمها" قانون التوجيه الزراعي، حيث تم تطوير الزراعة من خلالها، وخلق المؤسسات اللازمة لتحقيق هذه القوانين. وكان الأمر الصادر عن الحكومة يقضي بتوزيع المياه، وتشييد المساكن، والإصلاح والتجميع، وتقديم يد العون لكل مزرعة أو مشروع استثماري زراعي صالح اقتصادياً، وتوجيهها نحو التوسع وتغيير كيانها، ودفعها نحو الانضمام إلى غيرها من المنشآت، إذا لم تكن قادرة على التوسع. ومن أجل دعم الأسعار تم إنشاء "الأسواق الإقليمية المشتركة" وتم تنظيم التعليم الزراعي وبرامج التوجيه، وتقديم الخبراء. بهذا

ارتفعت قيمة الإنتاج من ٣٢ مليـار فرنـك إلى ٤٢ مليـار فرنـك، وأصبحت فرنسا تنتج ما يكفي ١٠٠ مليون نسمة، بعد أن تم توجيه اقتصادهـا الزراعـي وفق حاجة فرنسا.

أما بالنسبة للبحث العلمي، فقد تم تشجيعه أيضاً بحيث كان هنـاك ١٦ مركـزاً لأبحـاث الـذرة وصناعـة الطـيران، والفضـاء، والغـاز، وتكرير النفـط والصناعات الكيماوية.

النتيجة

في بداية الأمر فإن مقارنة بسيطة تجعلنا نرى بوضوح أن النظام الاقتصادي في سوريا، الذي يعتمد على مبدأ التعددية الاقتصادية قد أثبت بأنه أقدر وأفضل من النظام الاقتصادي الرأسمالي أولاً، ومن النظام الاقتصادي الشيوعي ثانياً، لأن نظرةً سريعة إلى ما يسببه النظام الأول من أخطاء ومساوئ كثيرة، منها العبودية للآلة واتساع الهوة بين طبقات المجتمع، والكساد، والحروب والويلات على شعوب العالم وغيرها.

وبنظرة سريعة إلى ما يسببه النظام الثاني من حرمان وفقر، وإنتاج استهلاكي في أغلبه تنقصه الجودة، وبيروقراطية وقبضة حديدية من قبل الدولة، وغيرها من المساوئ الأخرى، وإلى ما يسببه نظام التعددية الاقتصادية من إنتاج وافر، ومساواة وعدالة اجتماعية، وطاقات، ومرونة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياسية وغيرها، ويجعلنا نفكر بأمر واحد هو أفضلية النظام الاقتصادي المتعدد في سورياً الذي أرسى دعائمه سيادة الرئيس حافظ الأسد.

ومن ناحية أخرى فإن الكوارث التي سببها النظام الاقتصادي الأول للعالم، من حروب واستعمار واضطرابات داخلية في هذه الأيام في تلك الدول، وانهيار الدول المتبنية للنظام الاقتصادي الثاني، وظهور الانقسامات السياسية والطائفية على أراضيها، عدا عن التحطم الكامل للبنى الاقتصادية في تلك الدول، وظهور الفقر والعوز والبطالة حتى المجاعات، وماسببه ويسببه حتى هذه اللحظة نظام التعددية الاقتصادية في سوريا، من استقرار، ومساواة

اجتماعية، ووفرة في فرص العمل، ووجود قواعد اقتصادية ضخمة، ومعدلات نمو عالية جداً مكنت سوريا من مواجهة تحديات عديدة، وجعلتها قادرة على تجاوز أزمات لايمكن تجاهلها. كل هذه الأمور لاتجعلنا نقف عند مرحلة التفكير بأفضلية نظام التعددية الاقتصادية على النظامين السابقين، بل تجعلنا نتعداها إلى مرحلة التسليم بهذا الأمر بشكل قطعي.

إن هذا النظام، الذي أرسى دعائمه سيادة الرئيس حافظ الأسد، قد جاء ثمرة لتطور الإنسان على الأرض. فإذا نظرنا إليه بشكل دقيق نرى بأنه مزيج من النظامين بشكل محكم، وهو مطور عن النظامين، حتى إنه بعبارة بسيطة عملية كبح للنظام الأول من الاندفاع وراء الربح، وما يسببه هذا الاندفاع من أخطاء، وبالمقابل هو عملية تخليص للنظام الثاني من جموده الزائد، وما يسببه من أخطاء. إنه بعبارة أخرى حل للمعضلة في كلا النظامين في آن واحد.

هنالك نتائج تجعلنا نقارن بين النظام الاقتصادي في فرنسا، ونظام التعددية الاقتصادية في سوريا، لنبين نقط الاختلاف بين كلا النظامين، ونرى في الوقت نفسه كيفية تعامل كل من القائدين العظيمين، السيد الرئيس حافظ الأسد، والجنرال شارل ديغول مع القضايا والأمور الاقتصادية في بلديهما.

١ - لقد جاءت التغيرات الاقتصادية في سوريا نتيجة أساسية لرغبة السيد الرئيس حافظ الأسد في ترسيخ دعائم الديمقراطية، وانطلاقاً من قناعته الراسخة أن الشعب لا يمكن أن تكون حريته كاملة، إلا بإعطائه حريته الاقتصادية الكاملة، حتى يتمكن هذا الشعب من بناء وطنه وتحقيق أهدافه.ولذلك جاءت التغيرات الاقتصادية مواكبة لسلسلة من التغيرات السياسية والإدارية والاجتماعية في بنية النظام السوري.

وبالمقابل، فقد ترافق تغيير شارل ديغول للنظام الاقتصادي الفرنسي حتى أخذ شكله الحالي، مع مجموعة من التغيرات الإدارية والسياسية، سواء في تغيير الدستور وقانون الانتخاب وبنية وديناميكية السلطة بشكل عام.

٢ - إن دراسة الأرقام التي ذكرنا جزءاً منها، و قراءة بسيطة للتاريخ، تجعلنا ندرك إلى أي مدى كان التطور في المجال الاقتصادي السوري، فمن دولة لديها الكثير من النكسات والديون، وانعدام البنية التحتية الاقتصادية إلى دولة لها نظامها الاقتصادي المستقر المتوازن، الذي مكنها من تجاوز الأزمات وتحطيم العقبات، التي كان من الممكن أن تنهار معها أعظم الدول وأغناها، والتي لا يستطيع أي اقتصاد مهما بلغت قوته أن يجابهها.

كذلك نجد بأن الأرقام والتطور الاقتصادي قد جاء في مصلحة النظام الاقتصادي، الذي وضعه ديغول لفرنسا، والذي مكنها من العودة إلى سابق عهدها، من قوة وتقدم وازدهار، بعد أن كانت على حافة الهاوية.

٣ - لقد اعتمد النظام الاقتصادي في سوريا على القطاع العام في تأمين متطلبات الشعب، من مواد أساسية، وسلع استهلاكية، ثم في مرحلة أخرى اعتمد على القطاع الخاص في تحسين الإنتاج وتطويره ودفعه، لجعل سوريا تنافس بشدة في السوق العالمية.

كذلك الأمر بالنسبة للنظام الاقتصادي الفرنسي، فقد اعتمد في بداية الأمر على القطاع العام، لتجاوز الأزمة الخانقة التي كانت تمر بها فرنسا بعد التحرير، ثم عندما عاد ديغول إلى السلطة عام ١٩٥٨ أكمل

ما كان في ذهنه حول جعل الاقتصاد الفرنسي أفضل إنتاجاً وأكثر منافسة على المستوى العالمي، فعمد إلى دعم القطاع الخاص وإعطائه مزيداً من الحرية للانطلاق نحو تطوير الإنتاج وتحسينه.

٤ - هناك خلاف واضح بين النظامين من حيث مكان التطبيق، فالنظام الفرنسي قد نجح في إعادة الاقتصاد الفرنسي إلى قوته وازدهاره في دوله هي فرنسا، دولة، كما نعلم، من دول العالم المتقدمة اقتصادياً وحضارياً.

أما نظام التعددية الاقتصادية السوري، فقد تم تطبيقه في دولة من دول العالم الثالث في تلك الأيام، وقد نجح في بناء اقتصاد متين، جعل سوريا تضاهي اقتصادياً أعظم الدول. لذلك نستطيع أن نقول بأن الاقتصاد السوري، الذي وصل إلى ما وصل إليه الآن من نجاح باهر، قد كان في مرحلة ما قبل الحركة التصحيحية في درجة قريبة جداً من الصفر، على عكس النظام الفرنسي، الذي كان له اقتصاده القوي، ولكنه تضعضع بسبب مجموعة من الظروف والأزمات.

٥ - لقد كان ديغول، في عملية إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي، قد اعتمد على مراحل أساسية. ففي البداية نرى أنه اعتمد على القطاع العام، ثم في مرحلة أخرى اعتمد على القطاع الخاص خطوة إثر خطوة.

أما سيادة الرئيس حافظ الأسد، فقد اعتمد في عملية بناء الاقتصاد السوري على نظام التعددية الاقتصادية، الذي يشمل، في واقع الأمر، القطاعين العام والخاص بنظام واحد. وهذا هو السبب الرئيس في تفوق هذا النظام. فهناك مؤازرة وتكاتف وتعاون وثقة متبادلة بين القطاعين. كل ذلك برغبة منهما في بناء الاقتصاد السوري على أكمل وجه.

النفط في سوريا

في مجال الاقتصاد لايمكننا إلا أن نأتي على ذكر موضوع النفط واستثماره في سوريا لسببين هامين:

السبب الأول :

هو أن النفط وموضوع استثماره قد شغل الحيز الأكبر من جميع أمور الاقتصاد ومواضيعها، في مختلف دول العالم، لأنه، وبعبارة مختصرة، عصب الحياة وأساس الحضارة في القرن العشرين، وهو رمز لقوة الدول وعمادمن أعمدة بنائها وتقدمها.

لقد قامت حضارة القرن العشرين على النفط بكل معنى الكلمة، كما قامت حضارة القرن التاسع عشر على الفحم.

وهكذا أصبح استخراجه وتكريره واستخدامه في الصناعة هَمَّ الدول الكبرى، التي كان أساساً لصناعاتها وتطورها. وبالمقابل فإن الدول المنتجة قد وجدت به ضالتها المنشودة في الاستفادة من عائداته، لتطوير مجتمعاتها وتحسين حياتها، سيما أن الدول المتطورة لم يكتب لها أن يوجد النفط في أراضيها بشكل كبير، كما هي الحال في دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية.

وهكذا في ظل تلك الظروف نشأ نوع من الصراع، بين الدول المستهلكة ممثلةً بالدول الصناعية وشركاتها الكبرى، وبين الدول المنتجة، حول موضوع استثمار النفط وتقسيم عائداته.

وقد كان هذا الصراع محسوماً في البداية لصالح الدول الصناعية التي لجأت في تلك الفترة إلى نوع من الاستثمار الاقتصادي، كان من أهم أهدافه سيطرة تلك الدول على منابع النفط الموجودة في دول العالم الثالث. ولكن هذا الأمر لم يدم، حيث ظهر رجال وطنيون قاوموا حرب الاحتكارات التي شنتها الدول الاستعمارية، وقاموا بعدة محاولات، ولكنها كانت تصطدم بضراوة المقاومة من تلك الدول، ويعود الأمر إلى ما كان عليه.

أما السبب الثاني :

فهو أن أسلوب استثمار النفط في سوريا، بعد الحركة التصحيحية بقيادة سيادة الرئيس حافظ الأسد، كان تجربة فريدة من نوعها، فقد كانت المرة الأولى، التي تتمكن بها دولة من دول العالم الثالث من مقاومة الشركات الأجنبية، والدول الاستعمارية الكبرى من ورائها. وقامت بعملية استثمار النفط السوري استثماراً وطنياً، حيث تم اكتشافه، والتنقيب عنه، واستخراجه، وتكريره وتصنيعه، وبيعه في الأسواق الخارجية، بأيدعربية، دون أي تدخل أجنبي مباشر أو غير مباشر.

ولقد كان هذا الأمر تجربة رائدة لايمكن لأحد أن يتجاهلها، لما لها من أهمية سياسية واقتصادية على مستوى الوطن العربي والعالم أجمع.

ولذلك، فسوف نأخذ لمحة عن الطريقة، التي اتبعها سيادة الرئيس حافظ الأسد، لتحقيق ذلك النجاح في مجال النفط، والحدّ الذي وصلت له سوريا في هذا المجال.

لقد حدد سيادة الرئيس حافظ الأسد أسلوب استثمار النفط في سورياحيث قال:" الأمر الذي يحدد خطانا في مجال النفط هو الاستثمار

الوطني، يجب أن نتحرك بحيث نطبق هذا الشعار على أكمل وجه ممكن."

لم يكن استثمار النفط وطنياً شعاراً طرح فقط، وإنما كان تجربة نمت، وحققت النجاح الباهر في ظل الحركة التصحيحية، واستطاعت التجربة أن تنجح على الرغم من جميع الضغوط الاقتصادية، وعلى الرغم من ضآلة الإمكانات، وقصر التجربة الصناعية عامةً والنفطية خاصةً في أوائل السبعينيات في سوريا.

ولكن تمت عملية استكشاف النفط وإنتاجه من مرحلة البداية الصعبة إلى مرحلة الاعتماد على الذات، وأصبحت تجربة سوريا في استثمار النفط وطنياً المثال الأفضل لدول العالم الثالث.

في عام ١٩٧٤، أحدثت الشركة السورية للنفط، وأحدث إلى جانبها شركات أخرى متخصصة في مجالات التكرير والنقل والتوزيع، وترتبط جميعها بوزارة النفط والثروة المعدنية. لقد أنيط بالشركة السورية للنفط جميع الأعمال الرامية إلى اكتشاف الثروات النفطية السورية، واستثمارها وتطويرها، من خلال القيام بأعمال الحفر والإشراف على الفرق الاستكشافية، والحقول الإنتاجية، وتنفيذ مشاريع إنتاج النفط والغاز، وتسويق النفط الخام والغاز المنتجين من حقول النفط السورية.

لقد أدت أعمال البحث والتنقيب، التي قامت بهما الشركة السورية للنفط إلى تحقيق نجاحات باهرة في اكتشاف حقول النفط والغاز في سوريا.

لقد حققت سوريا في ظل الحركة التصحيحية المباركة نجاحاً كبيراً في استغلال الثروة النفطية. ففي مجال استثمار النفط تم المحافظة على إنتاج نفط (٢٤) درجة جودة على مستوى (١٦٠) ألف برميل يومياً بالإضافة إلى

(٢٥٠) ألف برميل في اليوم من النفط الخفيف.

هذا في العام ١٩٩٠، وفي العام ١٩٩٢ بلغ الإنتاج زيادة قدرها ١٥٠ ألف برميل يومياً. وهذه الأرقام قابلة للزيادة، بفضل تطوير وإدخال آبار جديدة في الخدمة.

وتصل حاجة القطر إلى حوالي ١٨ ـ ٢٠ مليون طن مكافئ نفط في السنة الأخيرة من القرن الحالي، وأنتجت سوريا عام ١٩٨٩ مثلاً ٢١ مليون طن مكافئ سنوياً.

إن هذا التطور أعطى سوريا اكتفاء ذاتياً من المحروقات لاسيما أن سوريا منذ ١٩٨٨ استغنت تماماً عن حاجتها للنفط الخفيف، المهم بالنسبة للصناعات التكريرية. أما الفائض، فيصدر ويسوق حسب الأسعار العالمية.

إن هذا الرقم الذي حققته سوريا في عهد السيد الرئيس حافظ الأسد هو أكثر من نصر، إذ تم بعيداً عن تدخل الدول الاستعمارية النفطية. ولمعرفة قيمة هذا الرقم، يكفي أن نعلم أن استهلاك اليابان اليومي حوالي (٥) ملايين برميل بعدد سكانها، الذي يبلغ مئات الملايين، والقاعدة الصناعية التي تعد من أكبر القواعد الصناعية في العالم.

ويكفي أن نقول بأن الولايات المتحدة الأميركية قد حددت الاحتياطي النفطي في مخازنها، في حال حدثت حالة طارئة في العالم كحرب مثلاً، يكفيها هذا الاحتياطي ٦ أشهر بطاقة مليوني برميل يومياً.

لقد كانت دول العالم الثالث تبحث عن طريقة لاستثمار نفطها وطنياً، ولكن لم تستطع أية دولة أن تصل إلى هذه النتيجة منذ اكتشاف النفط حتى الآن إلاّ في سوريا، التي حققت نجاحاً رائداً بين الدول النامية في الاستثمار

الوطني، وتجربة فريدة جديرة بالدراسة.

لقد وضعت مصفاة حمص في الخدمة بعد توسعها وتطويرها، وأيضاً مصفاة بانياس، التي دخلت الخدمة عام ١٩٧٩، حيث بدئ بتشييدها عام ١٩٧٥، وبكلفة تقدر بـ (٣١٦) مليون دولار. كل ذلك من أجل إحداث تكامل الإنتاج النفطي والغازي في سورياً بغية منع الدول الاستثمارية من استغلالنا ونهب ثرواتنا بأي شكل من الأشكال، ولنفتح الطريق أما م الدول العربية والإسلامية والنامية لتمشي على خطانا الرائدة في هذا المجال.

لقد كان لهذه التجربة الرائدة في سوريا أثراً عظيماً ونتائج باهرة. فسوريا، التي تعدّ ضمير الأمة العربية وقلبها النابض، كانت تحارب على مختلف الأصعدة وبشتى الطرق والأساليب.

واستعراضنا لتلك الأرقام والنجاحات لايعني أبداً أن الأمر قد تم ببساطة. فلقد تم الضغط على سوريا، وفرضت عليها حصارات اقتصادية عديدة، بل عدوان دائم على أراضيها، وحروب مستمرة مع العدو الإسرائيلي. وقد كان استثمار النفط وطنياً من الأسباب المهمة، ليس لأهمية الكمية على مستوى العالم، وإنما لأن عملية استخراج النفط وطنياً في سوريا كان لها أثراً سياسياً واقتصادياً كبيراً في الساحة الدولية.

لقد حدد سيادة الرئيس حافظ الأسد، في أسلوب استثمار النفط وطنياً، طريقاً واضحاً لدول الوطن العربي ودول العالم الثالث. هذا الطريق الذي طالما حاولت تلك الدول المنتجة إيجاده، لإيقاف النهب الكبير لنفطها، من قبل الدول الاستعمارية الكبرى.

النفط في إيران

هناك الكثير من الرجال الوطنيين في مختلف أنحاء العالم، تنبهوا لقضية النفط، ولطبيعة الأساليب التي قامت بها شركات النفط الكبرى، ومن خلفها الدول الاستعمارية، في عملية احتكار النفط والتحكم به وبإنتاجه، وتسويقه والاستفادة شبه الكاملة من عائداته وفوائده، دون أن تبقي للدول المنتجة شيئاً يذكر من تلك الفوائد.

لقد حاول هؤلاء الرجال الوطنيون كسر الاحتكار الأجنبي الاستعماري لثروات بلادهم، خاصةً النفط، أو الذهب الأسود، فالرئيس جمال عبد الناصر في مصر، والوزير عبد الله التريكي وزير نفط السعودية، ووزير النفط في فنزويلا "الفونسو"، وغيرهم من الوطنيين في الدول المنتجة، الذين حاولو أن يغيروا واقعاً مريراً تعانيه شعوبهم من استغلال في ثرواتها وعلى رأسها النفط.

فبعضهم حاول أخذ أكثر ما يمكن من عائدات النفط، التي تستغلها شركات أجنبية في بلاده، وبعضهم كان له الفضل في إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط، مثل عبد الله التريكي وزير النفط السعودي، وألفنسو وزير نفط فنزويلا، اللذين استطاعا رسم الخطوط العريضة لهذه المنظمة، التي أعلنت عام ١٩٦٠ في بغداد، وكانت غايتها كسر احتكار الشركات النفطية الكبرى وتحكمها بالأسعار.

إن أعظم تلك المحاولات على الإطلاق كانت محاولة الدكتور محمد مصدق، زعيم الحكم الوطني في إيران في بداية الخمسينيات من هذا القرن، حيث حاول كسر الاحتكار الاستعماري لنفط إيران، بعملية تأميم النفط

الإيراني، التي كانت سابقة في هذا المجال في تلك الآونة.

لقد كان النفط الإيراني يستغل من قبل شركة نفط إنكليزية وتدعى الشركة "الإنكلو إيرانية" للنفط، وقد كانت هذه الشركة تدعم الشاه الإيراني وحكمه في إيران، ومن خلفها الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت حكومته تؤمن لتلك الدول مصالحها الأساسية في نفط إيران المهم جداً على المستوى العالمي.

وكان الشعب الإيراني عاجزاً عن فعل أي شيء، فقد كان لا يصله إلا حصة ضئيلة جداً من فوائد هذه الثروة، لأن تلك الشركة ومن خلفها إنكلترا كانت تعمل بشتى الطرق على تقييد إيران، سواء بمعاهدات أو اتفاقيات يوقعها الحكام، وعلى رأسهم الشاه، وتؤمن لنفسها بذلك حصة الأسد من النفط الإيراني، وبالمقابل تعمل على دعم حكم الشاه في إيران. كل ذلك على حساب الشعب الإيراني.

في ظل تلك الأوضاع الصعبة استطاع الحكم الوطني بزعامة الدكتور محمد مصدق الوصول إلى السلطة عام ١٩٥١، حيث كانت مشاعر الشعب الإيراني ملتهبة في ذلك الوقت، بسبب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي تعاني إيران منها.

وعلى الرغم من كل المشكلات والصدامات التي استمرت بين الشعب الإيراني ونقمته من الوضع، وبين شركة النفط الإنكليزية، لم تتراجع يوماً عن حرمان الشعب الإيراني حقه في الاستفادة من عائدات النفط في وطنه من أجل تحسين حياته.

عندما تسلم الدكتور مصدق السلطة، قام بتأميم النفط الإيراني عام

١٩٥١، انطلاقاً من معرفته بواقع الظلم الذي يعيشه شعبه الذي تسلب ثرواته وحقوقه، بسبب عمالة وطغيان حكومته المتآمرة المتمثلة بالشاه. فقام مصدق بخطوة أخرى في تكريس هذا العمل الذي بدأه، وقام بخلع الشاه ونفيه خارج إيران.

لقد كان مصدق أول زعيم في الشرق الأوسط يقف أمام مطامع الدول الاستعمارية الغربية في عملية الاحتكارات النفطية.

وقامت إنكلترا باعتراضها العلني والمباشر على هذا العمل، الذي سلبها حقها في النفط الإيراني حسب مزاعمها، فعمدت إلى رفع دعوى ضد الحكومة الإيرانية الوطنية أمام محكمة العدل الدولية. وقد أجاب الدكتور مصدق بعدم شرعية هذه المحكمة.

وفي ردّ آخر قام مصدق بطرد الموظفين الإنكليز من عبدان. ورد إنكلترا جاء سريعاً، حيث قامت بفرض حصار على تجارة النفط الإيراني، حتى لايقدم أحد على شرائه.

ولقد شهدت الفترة ما بين عامي ١٩٥١-١٩٥٣ اضطرابات كبيرة جداً في العالم، حيث عمدت الحكومة البريطانية على فرض حصار بحري على إيران، عن طريق البوارج الحربية والأساطيل العسكرية البريطانية، وجرى إعداد فرق من المظليين للتدخل السريع في حقول النفط الإيراني في حال الحاجة لذلك. ومن أجل زيادة الضغط على مصدق وحكومته قامت شركات النفط الكبرى بزيادة ضخ النفط العراقي والكويتي والسعودي في الأسواق العالمية، حتى لا يتأثر السعر العالمي للنفط بسبب غياب النفط الإيراني من الأسواق العالمية نهائياً.

وتحت هذه الضغوط قرر محمد مصدق تقديم بعض التنازلات، فطلب من الولايات المتحدة التوسط وفض النزاع بينه وبين الإنكليز. وهنا أجابت واشنطن أن عليه الاتفاق مع الإنكليز أولاً، ثم هي بدورها وعند اتفاقه معهم، ستقدم له كل المساعدات التي يطلبها من أجل تسويق النفط الإيراني.

تجاه هذا الوضع الأمريكي من القضية قرر مصدق أن يلجأ للاتحاد السوفياتي، بغية تسويق النفط الإيراني، دون تقديم المزيد من التنازلات لشركات الدول الاحتكارية والدول الاستعمارية من خلفها.

وهنا كشرت الولايات المتحدة عن أنيابها سيما أنها كانت في خضم المواجهة مع الاتحاد السوفياتي في مختلف بقاع العالم. وقد كانت على استعداد لعمل أي شيء مقابل أن تحرمه قطرة واحدة من نفط الخليج، وكان هناك دافع آخر وراء تحرك الولايات المتحدة، وهو منع امتداد العدوى للمناطق المنتجة الأخرى القريبة من إيران.

فعمدت إلى إعادة الشاه من منفاه في روما، وترتيب الأوضاع والاضطرابات في الدولة بوساطة عملائها، ثم قامت عن طريق مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب عسكري على الحكومة الوطنية، أطاح بحكومة مصدق وأعاد الشاه إلى منصبه. ثم تم تقسيم النفط الإيراني عن طريق ما يعرف باسم اتحاد الشركات، التي عمادها مجموعة شركات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، عرف هذا الاتحاد باسم "كويسورتيوم"، غايته إبقاء النفط الإيراني تحت سيطرة الدول الاحتكارية النفطية.

لقد أراد مصدق لبلاده، من محاولته الشهيرة تلك، أن تستفيد من تلك الثروة الاستراتيجية إلى أقصى حد ممكن. ولكن في النهاية لم يستطع أن ينجح

في تحقيق تلك الغاية، وتم دفن أولى محاولات تأميم النفط لصالح الدولة المنتجة، وتقليص نفوذ شركات الدول الاحتكارية.

وتتالت المحاولات بعد ذلك لاستثمار النفط في الدول المنتجة وطنياً، بعيداً عن الاحتكارات الأجنبية. ولكن تلك المحاولات كانت تـوأد في الرمال مرةً بعد أخرى، حتى جاءت سوريا التصحيح بقيادة الرئيس حافظ الأسد، حيث عمدت إلى ضرب المصالح الاستعمارية، وتحويل عملية إنتاج النفط إلى عملية وطنية كتب لها النجاح بعد الآخر، حتى أصبحت نبراساً لجميع الدول الأخرى في هذا المجال.

نتيجة

١ - على الرغم من أن النفط الإيراني أكثر بكثير من ناحية الكمية من النفط السوري، إلا أن الأمر سيان عند الدول الاحتكارية الغربية لسببين هما:

أ - أن أية كمية من النفط مهما كانت صغيرة فإنها تثير اهتمام تلك الدول، ورغبتها في الاستيلاء عليها، سيما أن ظهور النفط في منطقة ما يعني إمكانية ظهوره في مناطق مجاورة وبكميات أكبر.

ب - أن لتلك الدول أساليب كثيرة، تمكنها من التقليل من أهمية الكميات الكبيرة من النفط، بل إهمالها تماماً، لتحرم الدولة المنتجة في حال تمردها من الاستفادة من العائدات النفطية الخاصة بها، حيث إن هذه الدول الاحتكارية تستطيع أن تحظر بيع الإنتاج النفطي لدولة ما في الأسواق العالمية، وتقوم برفع الإنتاج العالمي منه عن طريق زيادة ضخه من دول أخرى، فتمنع بذلك النقص الذي يصيب الأسواق العالمية من جراء فقدان كمية هامة من النفط. وهذا الأمر رأينا كيف طبقته بريطانيا مع الحكومة الوطنية في إيران في فترة الخمسينيات.

وهكذا، فإن الكمية الكبيرة أو الصغيرة تصبح عندها أمراً واحداً.

٢ - أن المهم عند هذه الدول الاحتكارية ليس فقدانها لمصدر مهم من النفط، مهما بلغ حجمه من الكبر والضخامة في الإنتاج، لأنها تستطيع، بطبيعة الحال، تعديل النقص في كمية النفط عن طريق زيادة ضخه من مناطق أخرى. ولكن المهم عند هذه الدول الاحتكارية هو عدم انتقال

العدوى لمناطق أو دول أخرى منتجة للنفط.

وهكذا نصل إلى نتيجة هامة، وهي أن الدول الاحتكارية تلجأ، لمواجهة قوانين التأميم وعمليات الاستثمار الوطني في الدول المنتجة للنفط، إلى غض النظر عن الكمية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، حتى لا تنتقل العدوى في التأميم أو الاستثمار الوطني إلى مناطق أخرى. وهكذا فهي تتحرك لمواجهة هذه العمليات بالقوة نفسها وبالعنف نفسه، في أي دولة تسعى لضرب مصالحها، مهما كانت هذه المصالح بسيطة.

٣ ـ أن أساليب تلك الدول في التعامل مع الحكومات الوطنية، التي تسير في طريق ضرب مصالحها، لم تتغير حتى اليوم. فما جرى من حصار اقتصادي لإيران وحكومتها الوطنية بقيادة مصدق، قد جرى مع سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد، حيث عانت سوريا من حصارات اقتصادية متعددة، نتيجة النهج الذي اتخذته لنفسها في ضربها لمصالح الدول الاستعمارية أينما وجدت.

ولقد شهدت إيران في عهد حكومة مصدق الوطنية حصاراً بحرياً عن طريق الأسطول البريطاني،وشهدت أيضاً سوريا حصاراً بحرياً مشابهاً، في فترة أواسط الثمانينيات من قبل الأساطيل الحربية للدول الغربية، التي كانت تتأذى مصالحها الاقتصادية، من جراء النهج الوطني القومي لسوريا.

٤ ـ لقد اضطر محمد مصدق في فترة ما نتيجة للحصارات الاقتصادية والعسكرية، وفي النهاية بسبب الاضطرابات الشعبية أن يهادن تلك الدول، ويقدم لها بعض التنازلات. ومع ذلك فلم يفلح في المحافظة على

خط سيره، لأنه اعتمد على إمكانية تصريف النفط الإيراني في فترة قريبة بعد التأميم.

أما سيادة الرئيس حافظ الأسد فلم يقبل مهادنة أو تقديم أيه تنازلات، على الرغم من المحاولات المستمرة لضرب الحركة الوطنية التقدمية في سوريا،وعلى الرغم من الحصارات الاقتصادية والعسكرية. فقد استطاع سيادته المحافظة على موقف سوريا الثابت والمشرف، لأنه لم يعتمد إلا على شجاعة وبسالة الشعب السوري في مواجه الأزمات.

٥ - إن نظرة سريعة لموضوع النفط يجعلنا نعرف تمام المعرفة بأن سوريا قد نجحت، بقيادة الرئيس حافظ الأسد، في كسر الاحتكار النفطي الغربي. في الوقت الذي أخفقت أغلب الدول المنتجة الأخرى من دول العالم الثالث في كسر هذا الاحتكار.

إن نجاح هذه التجربة الرائدة في سوريا، من خلال نجاح عملية الاستثمار الوطني للنفط، قد جاءت بالشكل النهائي لجميع حركات كسر الاحتكار، الذي قامت به القوى الوطنية في مختلف دول العالم الثالث المنتجة للنفط. فالبداية المتعثرة كانت عند محمد مصدق، والنهاية الناجحة كانت عند السيد الرئيس حافظ الأسد، على الرغم من أن الظروف أصبحت أقسى، وأساليب الاستعمار هي نفسها لم تتغير إلا نحو مزيد من التشدد والقوة.

الاستراتيجية السياسية

الوحدة العربية :

الوحدة هدف تسعى كل الدول لتقيمها مع دول أخرى، تجمع بينها صفات وتاريخ مشترك، وتعقد العزم على آمال واحدة.

وكل ذلك سعياً منها لضم القوى وحشد الطاقات في بوتقة واحدة، لمواجهة المستقبل وما يخبئه من أخطار وتحديات.

وهكذا كانت الوحدة هي غاية الشعوب الواحدة منذ القديم، خصوصاً الشعوب التي أصابها التشرذم والتفرقة. فكم من الشعوب وصلت إلى قمة الحضارة وأمسكت بزمام القوة بفضل الوحدة، وكم من الشعوب استعمرت وسحقت لتمزقها وتشرذمها وبالتالي ضعفها.

وفي هذا العصر وظروفه الصعبة ومشكلاته القاسية، تبرز قضايا الوحدة بين مجموعات مختلفة من الدول، في مناطق مختلفة من العالم. ولعل أشهرها وأقدمها طرحاً قضية الوحدة العربية. فالوحدة العربية ليست حديثة العهد، كما يظن البعض، بل هي قديمة ترجع في قدمها إلى عصر تشرذم الدولة العباسية، وتفككها إلى مجموعة من الدويلات المتفرقة المتقاتلة المنهكة الضعيفة، التي أصبحت عرضة للطامعين والغزاة، ولقمة سائغة أمام المستعمرين، بعد أن كان للأمة العربية دولة واحدة قوية، سيطرت لفترة من الزمن على إمبراطورية امتدت من مشرق الأرض إلى مغربها، وكانت منارة يهتدى بها علماً ونوراً في ليالي الجهل والظلام في العالم.

وفي العصر الحديث عادت الوحدة العربية تطرح من جديد، لكونها طريقاً لخلاص الأمة العربية من نير الاستعمار، ونيلها لحريتها وكرامتها، ودرباً للخلاص من الضعف والتخلف إلى القوة والتقدم والازدهار.

وهكذا نادى رواد الوحدة العربية في القرن العشرين بها، وناضلوا من أجلها، ولايكاد يوجد أديب أو شاعر أو مفكر إلا كتب عنها، وأصر على ذكرها، و لم يغفل حزب سياسي تقدمي عن المناداة بها في برامجه المختلفة، بل وضعها هدفاً من أهدافه.

وإن التاريخ العربي الحديث لممتلئ فعلاً بوجود الكثير من المناضلين، الذين نذروا حياتهم للمناداة بها والنضال من أجلها.

ولعل أبرز من عددناهم من السياسيين العاديين والقادة، الذين نادوا بالوحدة العربية، وناضلوا من أجلها، هو سيادة الرئيس حافظ الأسد.

تعد الوحدة العربية هي الهدف الاستراتيجي الأول بمفهوم سيادة الرئيس حافظ الأسد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الأخرى للأمة العربية، من نيل هذه الأمة لحريتها، واسترداد لأراضيها من أيدي مستعمريها، وتحقيق تقدم الأمة وازدهارها، وأخذها لموقعها الأساسي العريق بين أمم العالم.

إن الأمة العربية هي أمة واحدة منذ فجر التاريخ تعيش حياة واحدة في ظل الظروف الواحدة، وتتحدث لغة واحدة، وهي من أصل واحد، ولها تاريخ مشترك، وأهدافها وطموحاتها مشتركة. لذلك هي أكثر الأمم حقاً في إقامة دولتها الواحدة بين أجزائها، والتنعم بميزات هذه الوحدة، من تطور وحضارة وقوة، بعد أن فرضت التجزئة على هذه الأمة فرضاً وظلماً وعدواناً، فحولتها إلى دول عديدة.

إن دول العالم تقيم وحدة فيما بينها في حال توافَرَ لها أحد هذه الأسباب، فكيف لأمة لها من أسباب الوحدة ما يعجز عن تعداده المرء ومع ذلك تعيش آلام الفرقة وآثار التجزئة ؟

إن سوريا بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد لم تكن أول الدول العربية، التي نادت بالوحدة العربيةلكونه هدفاً أساسياً من جملة أهدافها، ولكنها كانت الدولة الأولى التي أعطت لهذا الهدف معنى استراتيجياً وبعداً نضالياً،بعد أن وضعت هدف الوحدة كحجر أساس في تحقيق الأهداف الأخرى بوضعه في مقدمة الأهداف.

لقد جعلت سوريا من الحرية العربية، والتحرر العربي، والتقدم والتطور، أهدافاً تابعة لهدف الوحدة. فلا يمكن للدول العربية أن تأخذ حريتها كاملة، طالما التجزئة قائمة، كما لايقدر الإنسان العربي على العمل من أجل التقدم والتطور طالما آثارها تحيق به.

يقول سيادة الرئيس حافظ الأسد في تحديد معركة العرب القومية:

نحن الآن أمام عمليتي عدوان: عملية استراتيجية وعملية تكتيكية -

العدوان الاستراتيجي هو الذي أنتج التجزئة، والعدوان الاستعماري التكتيكي هو الذي أنتج احتلال الأرض، وتشريد المزيد من شعبنا العربي عام ١٩٦٧. وعلينا الآن أن نناضل من أجل إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧، وعلينا أيضاً أن نناضل من أجل إزالة آثار ذلك العدوان الاستراتيجي الكبير، الذي أنتج التجزئة. ولو قدر لنا أن ننجح في إزالة التجزئة، أي إزالة العدوان الاستراتيجي لاستطعنا، بشكل ما، أن نزيل آثار العدوان التكتيكي.

بهذا الفهم العميق للصراع العالمي في المنطقة، قام سيادة الرئيس حافظ الأسد بالحركة التصحيحية المباركة، ليس غايته تصحيح مسار الحزب فقط، ولكن غايته تصحيح المفاهيم والأوضاع، التي تقف حاجزاً منيعاً أمام العمل العربي. فأعطى مضامين أقوى وأكثر فاعلية للجهد العربي في كفاحه.

وإيماناً من سيادته بهذا المفهوم العميق للوحدة العربية، انطلق، ومن خلفه أبناء سوريا في نضال مرير لتحقيق هدفهم السامي، وأملهم المرتقب في الوحدة العربية. وسنذكر أمثلة كثيرة عن هذه الخطوات الجادة والصريحة تجاه تحقيق الوحدة العربية التي أسهم فيها سيادة الرئيس حافظ الأسد إسهاماً فاعلاً جسد الجانب النضالي من شخصيته الفذة ومنها :

تأسيس اتحاد الجمهوريات العربية، الذي ضم سوريا ومصر وليبيا، ثم بعد ذلك عملية رصّ الصفوف العربية، خلف كل من مصر وسوريا، والقيام بحرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣، وبمساهمة الكثير من جيوش الدول العربية، حيث أثمر هذا العمل الوحدوي النصر العسكري لأول مرة في تاريخ العرب الحديث، واستطاعوا أن يستعيدوا كرامتهم المهددة في حربهم مع الصهاينة.

ثم بعد ذلك قيام جبهة الصمود والتصدي العربية، التي جمعت عدداً من الدول العربية للوقوف في وجه المؤامرات الاستعمارية والإسرائيلية، الرامية إلى عزل مصر والانفراد بها، وتحطيم الصف العربي، وإعادة تمزيقه بعد النجاح العربي في حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣.

وهكذا بدأ النضال على مستوى المؤتمرات الشعبية، ومؤتمرات القمة، وقد تم إحباط هذه المؤامرة، وعادت مصر إلى جامعة الدول العربية، لتأخذ

دورها الحقيقي والتاريخي في النضال العربي.

ثم كان هناك الموقف العظيم لسوريا، بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد في وجه عملية تقسيم لبنان وتجزئته إثر الحرب الأهلية اللبنانية.

لقد قامت سوريا بتقديم يد العون والمساعدة للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته، من خلال تدخلها بوساطة قوات الردع العربية، والتضحيات العظيمة التي قدمتها خلال الحرب اللبنانية، من أجل عودة السلام والاستقرار والوفاق الوطني العربي.

وقد توصلت محاولات سوريا في النهاية إلى إعادة الشرعية اللبنانية من خلال قمة الطوائف، حيث تم التوقيع على اتفاق ضمن لبنان به استعادة أمنه واستقراره ووحدته، وبدأ يخطو خطواته الجادة في تحرير أراضيه، والرد على العدوان الصهيوني، عن طريق المقاومة الوطنية اللبنانية، وقد كان لسوريا الموقف الرئيس في نجاح الاتفاق، انطلاقاً من الهدف الأول لسوريا. بقيادة الرئيس حافظ الأسد، وهو بناء الوحدة لبنة لبنة.

وبعد عدوان النظام العراقي الغاشم بقيادة صدام حسين على الكويت الشقيقة، وما ترتب عليه من نتائج سيئة بالنسبة للدول العربية، حيث تحولت الحرب العربية الإسرائيلية، والعربية الاستعمارية، مع الدول التي تحتل أجزاء من أرضها إلى حرب عربية، لم يكن بمقدور الدول العربية أن تحسمها دون تدخل دول العالم الكبرى، التي رأت في الأمر فرصة لا تعوض للدخول إلى المنطقة، واستعادة سيطرتها على مواقعها السابقة فيها.

وهكذا قامت سوريا ومصر ودول الخليج العربي برص الصفوف وحشد القوى، وتم تشكيل جبهة غايتها منع السيطرة السياسية والاقتصادية

للدول الغربية الكبرى، ومنعها من فرض قراراتها وسياستها فيما يخص المنطقة العربية عموماً، والوقوف في وجه المخططات الرامية إلى تقسيم العراق، تلك المخططات التي طرحت بشدة بعد الحرب، وكان من أهدافها الواضحة جعل العراق مقسماً لمجموعة من الدول على شكل طائفي.

وبعد ذلك كان هناك عمل آخر على مستوى توحيد القوى العربية وحشد طاقاتها، حيث ذهبت سوريا إلى مؤتمر السلام في مدريد، والصف العربي موحد ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية.

لقد أصر سيادة الرئيس حافظ الأسد على عدم توقيع أي اتفاق منفرد لدولة عربية مع إسرائيل، دون التوصل إلى حل شامل للقضية العربية الإسرائلية. وقد وضح سيادته بأن التوقيع المنفرد سيعود بتكريس الاحتلال الصهيوني، لأن التجزئة هي العدوان الاستراتيجي الذي ينجم عنه الاحتلال للأراضي، الذي هو عدوان تكتيكي يخدم العدوان الاستراتيجي.

هذه بعض الأحداث التي تؤكد توافق النضال مع المفهوم العميق لقضيةالوحدة العربية في حياة الرئيس حافظ الأسد.

إن نظرة سريعة للواقع العربي تجعلنا نرى بأن الشعب العربي شعب واحد. يضاهي أكبر الشعوب عدداً. وللوطن العربي موقع جغرافي استراتيجي في قلب العالم، وثروات ليس لها نظير، وحضارة ضاربة في القدم. ومع ذلك فرضت على هذا الشعب التجزئة، وراح يدفع ثمن نتائجها السوداء ... من تشريد وقتل لشعبه، واحتلال لأرضه، ونهب لثرواته، وتحطيم وطمس لحضارته.

لقد كانت الدول الاستعمارية على اختلاف مذاهبها وأنواعها تعرف

تمام المعرفة أنه لاشيء يضاهي مطلقاً الدولة العربية الواحدة، التي إن قدر لها الوجود فسوف تتحكم في أهم طرق العالم وأعظم ثرواته، ويصبح لشعبها أن يفرض حضارته، ويحتل موقعاً رائداً في هذا العالم، وينفض الغبار عن تاريخه العظيم، ويساهم في بناء صرح الإنسانية المجيد على حساب موقعها، لذلك راحت هذه الدول الاستعمارية تبث سمومها في أرجاء هذا الوطن، لأن مصالحها في كفة والوحدة العربية في الكفة الثانية. وأقذر تلك السموم هو التجزئة. فمع التجزئة لايوجد حرية ولا تقدم ولا ازدهار.

إن نظرة سريعة على العالم العربي ترينا التكامل الاقتصادي لدوله، فالزراعة في مناطق، والنفط في مناطق ثانية، والمعادن في مناطق ثالثة والطاقات البشرية متركزة في مناطق رابعة، إن هذا التكامل الاقتصادي يخلق نوعاً من الحتمية بالنسبة لقضية الوحدة العربية، حتى يتسنى للدول العربية مجابهة عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة العملاقة، التي تلتهم الدول الصغيرة الضعيفة.

لم يكن حافظ الأسد أول رئيس عربي نادى بالوحدة العربية انطلاقاً من تلك الأسس السابقة، أو ناضل من أجلها، ولكنه كان أول رجل رهن حياته من أجل إقامتها. لقد كان أول رئيس عربي تطابق عنده الفكر والعقيدة مع النضال من أجل تحقيقها. إنه الرئيس الوحيد الذي نعرف تمام المعرفة بأن أية حركة أو خطوة يقوم بها إنما هي بدافع بناء لبنة أخرى، في إعلاء أساس الوحدة العربية وتدعيم بنيانها.

إن المميز في شخصية السيد الرئيس هو ذلك الامتداد، الذي لاينقطع أبداً لسيل من الأبطال، تمسكوا بالوحدة العربية لتحقيق أهداف العرب الأخرى، بداية من الناصر صلاح الدين، ومروراً بالظاهر بيبرس، وجمال عبد

الناصر، وغيرهم، ونهايةً بحافظ الأسد القائد الجديد، المنادي بلم الشمل العربي، والمناضل من أجل إقامة الدولة العربية الواحدة وولادتها من جديد، حتى يقدر العرب على تحقيق أهدافهم ومواجهة التحديات التي تعترضهم..

الوحدة الأوربية :

تعد الوحدة الأوربية من أعظم الأحداث السياسية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

وسنقوم بدراسة عن الشخصيات، التي ساهمت بصنعها، أي إلى رّوادها الأوائل، حيث سنلقي الضوء عليها، وعلى هؤلاء الرواد، لنقارن بينها وبين الوحدة العربية من جهة، وبين روادها وبين رائد من رواد وحدتنا، وهو السيد الرئيس حافظ الأسد من جهة أخرى.

وكل ذلك لأمنية غالية نتمناها، هي أن تتحقق وحدتنا العربية على يد سيادة الرئيس حافظ الأسد، كما تحققت تلك الوحدة بين الدول الأوربية.

لقد أراد رواد الوحدة الأوربية لأوربا أن تصبح دولة واحدة، لتقف في وجه الدول العملاقة، التي تحمل في طياتها عدة دول.

إن أبرز هؤلاء الأشخاص اثنان، الأول هو شارل ديغول، والثاني كونراد آديناور. فما هي رؤيتهما التي دفعتهما لتبني هذا الخيار.

هذه الفكرة التي راودت الكثيرين من زعماء أوربا قبلهم، ولكنها لم تتخذ التطبيق العملي إلا بفضل النضال والجهد، اللذين قدمهما هذان الشخصان في سبيل تحقيق هذه الفكرة.

فكرة الوحدة الأوربية كانت تقول، في تلك الآونة، بأن دول أوربا هي

دول صغيرة بالنسبة للدول العملاقة الأخرى، التي برزت فجأة وبشدة خلال الحرب العالمية الثانية.

فالاتحاد السوفياتي هو إمبراطورية ضخمة،يضم تحت لوائه ١٥ دولة، تتفوق على أية دولة أوربية بالطاقات البشرية والاقتصادية والعسكرية.

هذا العملاق ذو النظام الشيوعي، الذي راح يهدد الدول الأوربية بسبب خلافه العقائدي السياسي معها، بما يملكه من حلفاء شيوعيين في قلب القارة الأوربية نفسها، مثل بلغاريا ورومانيا وهنغاريا وبولونيا وغيرها، حيث وضع أنظمة موالية له في هذه الدول إبان احتلاله لها في حربه مع ألمانيا النازية، وهكذا جعل من هذه الدول قواعد لوجوده داخل القارة الأوربية، ليضغط على دولها عندما يشاء.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فعلى الرغم من أنها في حلف واحد مع هذه الدول، هو حلف شمال الأطلسي، إلا أنها تعد أساس هذا الحلف ومحوره الرئيس، الذي لولاه لالتهمت الشيوعية أوربا كلها. وهي بطاقتها السكانية والاقتصادية، وثرواتها الباطنية، وقوتها العسكرية، تتفوق بدرجات كبيرة على أية دولة أوربية، فضلاً عن حليفتها الدائمة إنكلترا، حيث تشكلان معاً الحلف الأنكلوسكسوني، الذي يعد أكبر المنتصرين في الحرب العالمية الثانية على ألمانيا النازية وعلى اليابان. فعلى حساب الدول الأوربية، وما ظهرت به من ضعف خلال تلك الحرب، تشكلت لهذا الحلف أعظم إمبراطورية عسكرية في العالم، وتحولت إلى إمبراطورية اقتصادية، سيطرت على ثروات العالم وقراراته الهامة، فيما بعد.

أوربا في حالة حروب طاحنة فيما بينها، الدم لم يجف يوماً على ترابها،

غزوات واحتلالات وحروب، وإمبراطوريات تبنى، وأخرى تهدم، ولكن ما من أحد استطاع أن يوحد أوربا بالقوة في يوم ما. شارلمان أخفق، وشارلكان، ونابليون وهتلر، كل أولئك أخفقوا لأن توحيد أوروبا بالقوة أمر عسير، وإذا لم تقم وحدة أوربية فستبقى الدول الأوربية كل على حدة، دولاً ضعيفة في جميع المجالات وهذا ما سيبقيها عرضة للتجاذب بين الدول العظمى الموجودة على حدودها.

كان رواد الوحدة يعلمون أن الحرب العالمية الثانية أظهرت ضعف الدول الأوربية في جميع المجالات بالنسبة للدول العملاقة، مثل أمريكا والاتحاد السوفياتي واليابان. حتى الدول المنتصرة في هذه الحرب مثل إنكلترا وفرنسا، فقد كان من المحال عليها أن تحسم نتيجة الحرب العالمية دون تدخل تلك الدول.

لقد أفرزت الحرب العالمية دولاً عملاقة عظيمة، خلت الساحة العالمية لها تماماً. فنتيجة للحرب العالمية تحطمت قوة اليابان وألمانيا وإيطاليا. حتى دول الحلفاء المنتصرة مثل فرنسا وإنكلترا لم تكن دولاً تقارن بعظمة الدول التي ربحت الحرب.

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية دولتان عملاقتان، راح العالم يسير في عملية تجاذب بينهما. حتى الدول الأوربية المنتصرة كان كذلك حالها.

لقد رأى رواد الوحدة أن على أوربا نسيان الماضي الأليم، ويجب على الشعوب الأوربية أن تدوس على الجراح الطرية، وأن تقيم دولة واحدة مهما كانت الصعوبات، ومهما غلت التضحيات، حتى تتمكن تلك الدولة من

الوقوف في وجه الدول الكبيرة الإمكانيات، العظيمة الطاقات. هذا هو الهدف الأول العام للوحدة الأوربية. ولكن كان لكل دولة أسبابها الأخرى. فكونراد إيدنهاور كان في ذلك الوقت له أهداف تتعلق خصوصاً بالوحدة الألمانية، التي كانت قد قسمت إلى أربع مناطق، ثلاثة غربية، وواحدة شرقية تضم بروسيا، وبعض المقاطعات كدولة شيوعية تابعة لموسكو، هذا عدا عن برلين التي كانت منطقة دولية.

لقد أراد إيدنهاور أن يعيد لألمانيا شرفها وسمعتها، التي فقدتها أثناء الحرب، ورأى أنه لايمكن أن يحدث ذلك إلا بإعادة الوحدة الألمانية. وبدأت خطواته تتوالى، حيث استقل بالمناطق الغربية. وفي النهاية تمت الوحدة الكاملة بعد انهيار الشيوعية في العالم، وعادت ألمانية، كما كتب لنا أن نراها دولة قوية، تنافس بصناعاتها واقتصادها أكبر الدول.

لقد أراد إيدنهاور أن يتابع طريق من سبقه في توحيد أوربا، حتى تتمكن من مجابهة الدول العظمى، بعد أن أعطته الحرب العالمية درساً له ولأبناء الشعب الألماني، بأن القوة ليست السبيل لتحقيق الوحدة، ولكن اجتماع تلك الدول بشكل سلمي، بحيث يكون لكل دولة ما للأخرى من الواجبات والحقوق، وهو أساس وعماد الوحدة الأوربية. وكانت الرؤية العامة للوحدة الأوربية نفسها موجودة عند ديغول، ولكن كان له أسبابه الخاصة فيمايتعلق بفرنسا.

ففرنسا برأيه قلب أوربا، وأساس الديمقراطية فيها، وعنوان الحضارة والعراقة. لكنها بقيت سنين طويلة في حروب مع جيرانها، كلفتها غالياً. لقد كان الهدف سابقاً إقامة دولة أوربية واحدة بزعامة فرنسا، لتقف في وجه

إنكلترا، بغية حصارها وتركيعها، في أيام الحروب الطويلة بين الإمبراطوريتين، الفرنسية والإنكليزية. لقد حاول نابليون هذه المحاولة وأخفق وقبله شارلمان وأخفق، ولكن بقي هناك بصيص أمل عند الفرنسيين لتحقيق تلك الوحدة سلمياً، بعد أن عجز الكثيرون عن تحقيقها بالقوة.

والهدف لم يكن التغلب على إنكلترا، كما كان سابقاً بل الوقوف في وجه الدول العظمى بدولة تضاهيها عظمة، إن لم تتفوق عليها.

ومن ناحية أخرى، لقد رأى ديغول أن فرنسا قد ربحت الحرب، وتركت تتصرف اقتصادياً بحرية. ولكن الاقتصاد العالمي الجديد بحاجة لإمكانات عظيمة، وطاقات ضخمة، تفوق طاقات فرنسا المادية والبشرية. لذلك كان لابد لها من إقامة الوحدة الأوربية، حتى لايفوتها قطار الحضارة.

لقد تتالت الخطوات، فمن ٦ دول هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ، أقيمت بذور وحدة اقتصادية بسيطة في أول الأمر، حيث تم تشكيل السوق الأوربية المشتركة، التي غايتها تخفيض بعض الرسوم الجمركية، والسماح بالمبادلات التجارية بحرية، قدر الإمكان. وتتالت الخطوات في بناء صرح الوحدة الأوربية، إلى أن وصل الأمر في العقد الأخير من القرن العشرين، إلى قيام دولة أوربية واحدة يراهن عليها الكثيرون على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، بأنها ستحتل موقع الريادة في العالم قريباً، لأن المؤشرات السكانية والجغرافية والحضارية تقف في صف هذه الوحدة، التي ساعدت على انهيار الاتحاد السوفياتي اقتصادياً. وهاهي تقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية حتى غدت هاجسها الأول.

النتيجة

١ - الفرق الأول هو أن واقعية الوحدة العربيةأكبر من واقعية الوحدة الأوربية، حيث إن الأمة العربية تجمع بينها صفات مشتركة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية وثقافية، تجعل من تحقيق دولتها الواحدة أمراً ضرورياً وحتمياً.

بينما أوربا تشكلها مجموعة من الأمم والقوميات والعروق، لاتجمع بينها أية صفات مشتركة، فلا تاريخ واحد، ولاثقافة واحدة، ولالغة واحدة، وليس هناك من تقارب سوى رغبة تلك الأمم في بناء دولة أوربية قوية اقتصادياً وبشرياً في مواجهة الدول والقوى العظمى.

٢ - الوحدة الأوربية لم تتحقق عبر التاريخ أبداً فقد حاول الكثيرون توحيد أوربا ولكن لم يستطيعوا تحقيق ذلك، فالدولة الأوربية الواحدة على جميع أراضي القارة لم يكتب لها الحياة. ومع ذلك نرى الآن هذه الدولة، التي طال ما حلم بها كبار قادة أوربا على اختلاف قومياتهم، تقطع أشواطاً كبيرة، وبخطاً واثقة، نحو النهوض والقيام.

أما الدولة العربية الواحدة فقد تحققت لمرات عديدة عبر التاريخ، وعلى كامل أرض الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، بل مرت أيام كان لهذه الدولة الأثر الأكبر في حياة العالم، ومع ذلك نراها الآن تتلكأ وتتعثر، وتسير بخطاً بطيئة. ونحن نتمنى أن تسير بوتيرة سريعة، وعلى أسس علمية واضحة، لتقترب مسيرتها من مسيرة الوحدة الأوربية. ونحن على ثقة تامة بأن هذا الأمر سيحدث يوماً ما إن شاء الله ما دام

هناك شخصيات في أمتنا، كالسيد الرئيس حافظ الأسد، تؤمن وتناضل من أجل قيامها، وتستند في نضالها على عقيدة علمية واعية. فسيكتب لهذه الدولة الحياة في يوم ما، مهما غلت التضحيات وكبرت الصعوبات.

٣ - استعرضنا في حياة سيادة الرئيس الأسد توافق النضال مع مفهوم الوحدة، من خلال المواقف الكثيرة التي ذكرناها في حياته في هذا المجال، سواء في أوقات الحرب وأوقات السلم. كما وجدنا أن رواد الوحدة، مثل إيدنهاور وديغول قد سار عندهم النضال مع الفكر جنباً إلى جنب في حياتهم، في سبيل تحقيق الوحدة، أي أنهم لم يكتفوا بالأفكار والنظريات، بل عمدوا إلى العمل على تحقيق هذه الأفكار والنظريات بالنضال المستمر.

٤ - لم يؤمن يوماً سيادة الرئيس حافظ الأسد بعملية تطبيق الأفكار الوحدوية بالقوة، لأن العصر قد تغير عما كان عليه الأمر من قبل، ولأن الوحدة يجب أن تتم بكل رضى ومحبة بين الدول العربية، مع احترام عامل الزمن، الذي هو عند سيادة الرئيس حافظ الأسد عامل مهم جداً.

وكمثل على ذلك نلاحظ الموقف السوري من الاحتلال العراقي للكويت الشقيقة، الذي تم بناءً على أفكار وحدوية من الجانب العراقي، ولكن هذه الأفكار مرفوضة في حال تمت بالقوة. لذلك لاحظنا أن سوريا من الدول التي استنكرت الغزو، وقد نادى سيادة الرئيس حافظ الأسد الرئيس العراقي برسالة أساسها النصح والتوعية

لخطورة الموقف، الذي وضعت فيه العراق والكويت بشكل خاص، والعرب بشكل عام، من جراء قيام صدام بغزوه الغاشم. وعندما أخفق سيادة الرئيس في إقناعه، وقف الموقف الواضح والمشرف ضد صدام حسين وضد عمالته بحزم وقوة كان لهما أثر فعّال في تحرير الكويت وعودتها إلى الصف العربي.

وبالمقابل فإن رواد الوحدة الجدد مثل ديغول وإيدنهاور قد فطنوا إلى حقيقة دامغة، أساسها أن الوحدة الأوربية لايمكن أن تقوم على أساس القوة، فكم من معارك دامية وحروبٌ طاحنة قامت واشتعلت، ومع ذلك لم تتمكن من تحقيق هذا الحلم عن طريق هذا المبدأ.

شارلمان ونابليون وهتلر كل أولئك القادة كانت الدولة الأوربية الكبرى حلمهم وأملهم، وكلهم أخفقوا، لأن القوة لايمكن أن تثمر نتيجة في هذا المجال.

ولذلك عمد أولئك الرواد إلى استخدام الوسائل السليمة في تطبيق الوحدة الأوربية وقد كتب لوسائلهم النجاح.

السلام العربي الإسرائيلي

تعد قضية السلام العربي الإسرائيلي من أهم القضايا، التي برزت على الساحة السياسية في المنطقة خلال العشرين عاماً الماضية.

ولعل قضية السلام العربي الإسرائيلي هي أكثر القضايا تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط والعالم. ولعل ذلك يعود إلى كون منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم تشابكاً وتداخلاً، بل أعظمها أهمية، لأنها الأهم جغرافياً، والأغنى بالثروات والمواد الأولية.

وتحتل القضية العربية الإسرائيلية الجانب الأهم والحيز الأكبر في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لدول العالم جميعها.

تعود قصة السلام العربي الإسرائيلي إلى عام ١٩٧٣، أي بعد حرب تشرين التحريرية، حينما علمت إسرائيل بعد تلك الحرب أنه لم يعد بمقدورها القيام بعدوان جديد على الدول العربية المجاورة، ولن يكون باستطاعتها ضم أراض جديدة أو الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧، لأن وجودها بعد تلك الحرب قد أصبح مهدداً.

ولذلك طرحت قضية السلام بتدبير من إسرائيل وحلفائها غايتها إنقاذ إسرائيل من الضربات الموجعة في حرب تشرين التحريرية ونتائجها، واستباق الزمن من أجل إنقاذها من ضربات أكثر شدة وقوة في المستقبل.

لقد كان لعملية السلام التي طرحتها إسرائيل وحلفاؤها في تلك الآونة مجموعة من الأهداف، نجملها بهدفين عريضين، قريب وبعيد:

أما الهدف القريب فهو طمس الانتصار العربي العسكري في حرب عام ١٩٧٣، وإضاعة الجهد العربي الحربي، الذي ظهر في تلك الفترة قوةً في وجه إسرائيل وحلفائها، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي.

ولقد استطاعت إسرائيل والقوى الإمبريالية من خلفها، أن تعقد صفقة سلام منفردة مع مصر. في تلك الآونة من السبعينيات أبعدت مصر من الصف العربي زهاء عشرة أعوام، كان العرب بأمس الحاجة إليها في مواجهتهم الدامية مع العدو.

لقد كان بالمقابل هناك تشدد سوري، ورفض قاطع لعملية السلام غير العادل، وتصميم من سيادة الرئيس حافظ الأسد على عدم إضاعة الأراضي العربية والكرامة الوطنية، من خلال الحفاظ على النتائج العميقة لحرب تشرين التحريرية.

لقد وضعت نظريات من قبل رجال السياسة في إسرائيل وحلفائها الغربيين، حيث انطلقوا وراء نظرية سياسية تقول إنه لاحرب في المنطقة يقوم بها العرب دون مصر، وانطلاقاً من هذه النظرية، فقد رأوا أنه في حال تم عقد صفقة سلام مع مصر، فسيكون الأمر منتهياً، وستربح إسرائيل السلام بعد طمس الانتصار العربي.

أما نظرية سيادة الرئيس حافظ الأسد بالنسبة لهذا الأمر فقد كانت مختلفة جداً، حيث طرح شعار" لاسلام في المنطقة دون سوريا."

وهكذا منذ عشرين عاماً، أي منذ بداية المفاوضات وتوقيع الاتفاق المصري الإسرائيلي، سقطت مقولات السياسيين الإسرائليين وحلفائهم، وأثبتت الأيام صحة مقولة السيد الرئيس حافظ الأسد، حيث إن إسرائيل على

الرغم من توقيعها لذلك الاتفاق لم تنعم يوماً بالسلم، لأن الجبهة السورية كانت مستعرة بشكل دائم. وأكبر دليل على ذلك حرب لبنان الطويلة عام ١٩٨٢ التي قدر لسوريا فيها أن تعيد أمجاد حرب تشرين التحريرية، بعد دحرها لإسرائيل والدول الاستعمارية من خلفها في حرب رائعة ومشرفة.

أما الهدف البعيد لعملية السلام الإسرائيلي فقد كان تمزيق الصف العربي، الذي ظهر في حرب تشرين التحريرية قوة لاتقدر إسرائيل وحلفاؤها أن تقف في وجهها.

ولذلك أرادت، من خلال طرحها لعملية السلام، أن تعقد صفقات منفردة مع كل دولة عربية على حدة، حتى يضيع الجهد العربي الذي ظهر قوة كبيرة في الحرب، فأرادت أن تضعف هذا الجهد الموحد في عملية السلام، بل تمزيقه إن استطاعت ذلك.

ولكن بعد الهزيمة القاسية، التي تلقتها إسرائيل في حرب لبنان عام ١٩٨٢ على يد سوريا والقوى الوطنية اللبنانية، والتقدم بخطوات واسعة بعد جمع القوى الوطنية اللبنانية، وتوصلهم إلى اتفاق هو بمنزلة ميثاق وطني هو اتفاق الطائف، وما نتج عن هذا الاتفاق من استعادة لبنان لوحدته واستقراره وأمنه، بمساعدة سوريا، والقيام بالإغارة على الجيوش الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، عن طريق المقاومة اللبنانية، استعاد الصف العربي وحدته وقوته، وأخفقت المؤامرات الإسرائيلية والصهيونية في عملية تمزيق لبنان. لذلك عادت إسرائيل راضخة لعملية الحل السلمي للقضية العربية الإسرائيلية مع الدول العربية، وعلى رأسها سورياً، ولكن بقواعد جديدة، وأسس مختلفة عما كانت قد طرحته في فترة السبعينيات.

إن أهم مبدأ عند إسرائيل من أجل عملية السلام في الوقت الحاضر هــو مبدأ السلام مقابل السلام، وهو مبــدأ عــدم تخلــي إســرائيل عــن أي شــبر مــن الأراضي العربية المحتلة.

ثم النقطة الأخرى المهمة هي الاتفاق مــع الأطـراف العربيـة كـل علـى حدة، من أجل ضرب وحدة الصف العربي للنيل منه في عمليـة السـلام، بعـد عجزها عن تمزيقه من خلال الحرب. لذلك انبرى سيادة الرئيس حافظ الأسد للدخول في عمليات السلام، تتمةً لمرحلة من مراحل النضال في تـاريخ شـعبنا الطويل ضد المستعمرين والغاصبين.

إن رأي سيادة الرئيـس حـافظ الأسـد بعمليـة السـلام هـو رأي واضـح وصريح. فهو يـرى أن عمليـة السـلام هـي عمليـة السـلام العـادل والشـامل، انطلاقاً من إدراكه العميق لقضية الصــراع العربـي الإسـرائيلي. فهـو يعلـم أن النتائج التي حققها العرب في الحرب، بفضل توحيد الجهـود العربيـة، يجـب أن يجعل تلك الجهود الموحدة تستمر في عملية السلم، حتى لايضيع الحق العربي، كما ضاع سابقاً بسبب التجزئة والفرقة في الصف العربي.

يرى سيادة الرئيس حافظ الأسد أن عملية السلام يجب أن تكون عملية مقايضة الأرض مقابل السلام. فإسرائيل مادامت تحتـل الأراضـي فلـن تجـد في يوم من الأيام سلاماً. هذا ما أثبتـه التـاريخ، والموقـف العظيـم للسـيد الرئيـس حافظ الأسد، ومن خلفه الشعب السوري والقــوى الوطنيـة العربيـة. الموقـف الصريح هو أن لاسلام لإسرائيل مادامت تحتل أرضاً عربية وتدنسها.

إذاً على إسرائيل إما أن تأخذ الأرض وتتحمل سـعير الحـرب والمقاومـة العربية، أو أن تتخلى عن الأرض فتضمن لنفسها السلام لفترة من الزمن.

لقد حدد سيادة الرئيس حافظ الأسد ماذا تعني عملية السلام بالنسبة للشعب السوري:

إن سوريا تريد سلاماً هوسلام الشجعان. فكما روى الشعب السوري بدمائه تراب الوطن بكل شجاعة وبسالة، فيجب أن يقدم على عملية السلام بشجاعة وبسالة، تضاهي تلك التي تقدم بها إلى الحرب.

سوريا خلال العشرين عاماً الماضية لم تخسر أية حرب، فلماذا سترضى بسلام لايعيد إليها كامل الأرض العربية، وتستعيد الكرامة الوطنية بريقها وعزتها.

إن أية عملية سلام لاتعطي البريق الحقيقي لحروبنا السابقة مع العدو، وتعيد لنا كامل حقوقنا المادية والمعنوية ،وتريح أرواح شهدائنا، فلن نقبل بها.

لقد حاربنا بشجاعة، ويجب أن نعلم أن إسرائيل لم ترض أن تدخل عملية السلام إلا بعد علمها بأن الحرب ليست في صالحها، لذلك علينا أن ندخل عملية السلام انطلاقاً من مصالح شعبنا. وإن أي إنكار لحقنا العربي ستجدنا إسرائيل في الحرب بالشجاعة نفسها التي كنا عليها قبل ذلك.

لو كانت سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد سترضى بسلام جزئي لنالته منذ عشرين عاماً، ولكن سوريا قلعة العرب الصامدة، والسد الشامخ، الذي يقف حائلاً في وجه الهجمة الاستعمارية الشرسة على الشعب العربي، لم ترض على الرغم مما قدمته لها الدول الغربية من تنازلات، مقابل أن تضيع ذرة تراب من الوطن العربي، أو أن تمس الكرامة العربية بضيم. هذا هو السلام برأي الرئيس حافظ الأسد، ومن خلفه الشعب السوري، والوجدان العربي. وكما سار شعبنا خلفه في نضاله الباسل ومواقفه المشرفة في الحرب،

سيسيرون خلفه أيضاً في السلم والسلام، انطلاقاً من إيمانهم العميق بآرائه السديدة، وحرصه الكبير على مصلحة الشعب العربي وحقوقه.

فالسلام، بمفهوم الأسد والشعب العربي، هو سلام الشرف والكرامة والعزة للوطن وأبنائه، قبل أن يكون سلام أرض وحدود وأرواح.

لقد نادى الرئيس حافظ الأسد لزمن طويل بأنه لن يقبل بالسلام الجزئي، وأكد رغبة سوريا بالسلام العادل والشامل، على أسس واضحة وسليمة، وأوضح أكثر من مرة، بأن السلام هو ما ترفضه إسرائيل، بل هو عدوها اللدود، لأنها دولة بنيت على القتل والعدوان وسفك الدماء البريئة.

لذلك، وانطلاقاً من هذا الواقع، قرر أن يثبت للعالم صحة مقولته، ولذلك دخلت سوريا مؤتمر السلام بكل صدق وإخلاص. وراحت إسرائيل تتبع أسلوب اللف والدوران، والتلاعب بالألفاظ والكلمات، وفي الوقت نفسه لم تكن لتتوقف، ولو ليوم واحد، عن الاعتداءات والمجازر، سواء في لبنان أم في الأرض المحتلة، بل لم تتوقف عن تسليح جيشها بغية إعداده لعدوان جديد على الأرض العربية، تحقيقاً لأهدافها التوسعية ومطامحها العدوانية.

ولكن مطامحها تلك كانت ولازالت تصطدم بالوقفة الشامخة لسوريا ولشعبها، ولقائدها، محبطة آمالها، ومحطمة أهدافها. وهذا ما كان في الماضي وما سيكون في المستقبل بكل تأكيد.

ونستون تشرشل والسلام :

ونستون تشرشل سياسي غني عن التعريف، وهو أبرز شخصية سياسية إنكليزية في التاريخ الحديث، ومن أعظم السياسيين العالميين في فترة الحرب العالمية الثانية. وقد قاد إنكلترا، بعد بدايتها العاثرة، وخسائرها المتلاحقة في

المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، إلى النصر الأكيد مع حلفائها الباقين. وقد طرح موضوع السلام بين إنكلترا وألمانيا، منذ المراحل الأولى للحرب. ولقد كان لتشرشل رأي واضح في هذا الموضوع، موضوع السلام "فسنرى ما هو رأيه فيه، وما هي تفاصيل السلام الإنكليزي الألماني.

لقد كانت بداية الحرب بالنسبة لإنكلترا قاسية، حيث إنها هزمت في عدة معارك على يد الألمان، وكانت الخسارة الأولى في فرنسا في ١٠/مايو/ عام ١٩٤٠، حيث اجتاحت القوات الألمانية فرنسا، بعد اختراقها لخطوط الحلفاء عند سيدان، ثم وصول قوات جوديريان المدرعة حتى دنكرك، حيث تم حصار قسم عظيم من الجيوش الفرنسية والإنكليزية، البالغ عددها ٤٥ فرقة عسكرية، أي حوالي مليون مقاتل، تم حجزهم في منطقة دنكرك.

ثم قام البريطانيون بعملية إجلاء كبيرة لقواتهم بعملية تدعى "عملية دينامو" حيث تم إجلاء ثلث مليون مقاتل بريطاني، بعد خسائر فادحة في المعدات والأرواح، بل ترك عدد كبير من معدات الجيش الإنكليزي السليمة في أرض المعركة.

إن الذي أنقذ الجيش الإنكليزي من كارثة حقيقية هو هتلر نفسه. فقد حدث أنه في يوم ٢٤/مايو/ ١٩٤٠ أعطى أوامره بوقف الهجوم على دنكرك، وأنه يجب على الدبابات الألمانية ألا تتعدى خط القنوات والأنهار "لينس بيتون ـ سانت أومير ـ جرافلين" وأن تعود القوات التي اجتازت هذا الخط إلى مكانها خلفه في أسرع وقت ممكن.

ومهما قيل عن براعة الأسطول الإنكليزي في تنفيذ عملية الإنقاذ تلك، فإنه من المؤكد أن الأوامر، التي صدرت عن هتلر في ذلك اليوم هي التي أنقذت الجيش البريطاني من كارثة محتمة.

لقد كان لدى هتلر في ذلك الوقت وجهة نظر سياسية، ولذلك تعامل مع هذه القضية من خلال وجهة النظر تلك، حيث كان يرى أن عليه أن يحافظ على الإمبراطورية الإنكليزية لكونها عنصراً أساسياً في عملية التوازن العالمي، حيث كان يرى أن تحطيم إنكلترا لن يعود بالفائدة على ألمانيا، بل سيعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى اليابان. ولذلك أعطى هتلر أوامره لقواته بوقف التقدم قرب "دنكرك"، حتى يجنب بريطانية خسائر عظيمة. وهذا الأمر سيجعل البريطانيين يقبلون بسهولة بالغة تسوية سليمة مع ألمانية، تحتم عليهم الاعتراف بسيطرة ألمانيا على القارة الأوربية دون أن يحطم جيشهم، الذي ستتضرر ألمانيا من تحطيمه أكثر من فائدتها.

وبكلمة أخرى ستعطي هذه التسوية السلمية لإنكلترا حق الاحتفاظ بإمبراطوريتها وبجيشها، وعدم التعرض لها من قبل ألمانيا، مقابل اعتراف إنكليزي بسيطرة ألمانيا على القارة الأوربية. وقد كان هذا الأمر واقعياً في تلك الآونة، حيث كان الجيش الألماني يزحف بسهولة بالغة، محتلاً الجزء بعد الآخر من القارة الأوربية. هذا عدا عن سيطرته على أجزاء كبيرة منها سواء بالاحتلال أم بالاتفاقيات.

لكن الجواب جاء من بريطانيا بالرفض القاطع للصلح والسلام، خصوصاً بعد تلك الهزيمة. فلقد كانت وجهة نظر ونستون تشرشل، أن عملية السلام تلك هي بحقيقة الأمر استسلام للألمان من قبل الإنكليز.

فكل عملية سلام، برأي تشرشل، تقف أمامها الدولة البريطانية دون كرامة، أو تضطر لقبول شروط تحت أية ضغوط تضر بمصالح أبنائها وكرامتهم، فهي تكلف بريطانيا ثمناً أكبر بكثير من أن تستمر في الحرب،

مهما بلغت نتائجها. وهكذا وضّح تشرشل هذا الأمر في خطاب له أمام مجلس العموم، مشدداً على عدم قبول السلام أمام ألمانيا: "على الرغم من أن مساحات شاسعة من أوروبا، وعلى الرغم من أن دولاً كثيرة وعريقة ومشهورة قد سقطت، أو قد تسقط في قبضة الغستابو. وتحت وطأة جهاز الحزب النازي الرهيب، فإننا لن نهونَ ولن نستسلم، بل سنمضي إلى النهاية، وسنحارب في فرنسا، وفي البحار، وفي المحيطات، وسنقاتل بثقة، وسندافع عن أنفسنا وجزيرتنا، مهما كان الثمن، ولن نستسلم.

لقد حدد تشرشل سياسته بعدم قبول أي شكل للمفاوضات تملي على شعب بريطانية شروطاً استسلامية، وتمس الكرامة القومية له، مهما كانت مكاسبها كبيرة.

لقد كانت ألمانيا في تلك الآونة ستعطي لإنكلترا كل ما تطلبه من مستعمرات ومقاطعات مقابل اعتراف إنكلترا بوضع ألمانيا في القارة الأوربية. وقد كان هذا الطلب عادياً جداً، لأن ألمانيا كانت تسيطر بالفعل على جميع أجزاء أوروبا و لم تكن توجد دولة ولا حتى إنكلترا تستطيع أن تقف في وجهها، في أية معركة على أرض القارة الأوربية.

ولكن تشرشل رفض مبدأ المفاوضات، ليس من منطلق المكاسب المادية، وإنما من منطلق المكاسب المعنوية، حيث كان يرى بأن محض الاعتراف بالحكم النازي البغيض في أوربا، كان جرحاً كبيراً في كرامة البريطانيين.

هذا التعنت قد جر على إنكلترا الكثير من الخسائر والهزائم العسكرية، حيث تكررت، وتتالت الضربات الألمانية الموجعة على إنكلترا، فهزيمة في

النروج للجيش البريطاني كانت كافية ليرى تشرشل من جديد ضعف جيشه أمام غريمه.

ثم الضربة التي تلقاها الجيش البريطاني في اليونان، حيث حدثت فيه دنكرك مصغرة، حينما حاولت بريطانية الوقوف مع الجيش اليوناني، لمنع حملة هتلر على البلقان. ولكن كانت الهزيمة لبريطانية والانسحاب من قواعدها في اليونان في آذار عام ١٩٤١.

وبعد تلك الضربة التي وجهها روميل إلى القوات البريطانية في شمال إفريقيا، حينما تمكن في اليوم الأخير من آذار عام ١٩٤١، بشن هجوم صاعق، مستخدماً فرقة ألمانية مدرعة، وفرقتين إيطاليتين إحداهما مدرعة، والأخرى عادية، وأعاد احتلال المواقع التي يسيطر عليها البريطانيون خلال ١٢ يوماً حيث تمكن من أن يطوق مدينة طبرق، ووصل إلى منطقة البردية، التي لاتبعد إلا بضعة أميال عن حدود مصر. وهكذا غدت إنكلترا بوجود الألمان في اليونان على بعد قليل من مصر، في حالة يرثى لها، وتهدد وجود الإمبراطورية البريطانية في شرق المتوسط.

تلك الإمبراطورية، التي كان بوسع تشرشل أن يتفادى تعرضها للزوال، عن طريق الحل السلمي. ولكنه كان يأبى ذلك مهما تعرض للضغوط والهزات والانكسارات والهزائم العسكرية، لأنه في مسألة الكرامة لاتوجد مفاوضات. فالأرض تستعاد، والدول تقوم وتبنى من جديد، لكن الكرامة وحدها إذا هدرت فسيضيع كل شيء.

لقد ظل تشرشل مصمماً على رأيه، على الرغم من أن ألمانيا كانت في وقت ما من تلك الفترة من الحرب، تسيطر على القارة الأوروبية بكاملها، بل

على الكثير من المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار، بسبب تواطؤ قيادات تلك المستعمرات مع حكومة فيتشي، وهي الحكومة الفرنسية التي وقعت معاهدة الاستسلام الفرنسي مع ألمانيا، حيث استطاعت هذه الحكومة أن تستقطب الكثير من قيادات المستعمرات الفرنسية.

وبقيت بريطانية وحدها صامدة قبل دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي الحرب، لفترة طويلة من الزمن. وعلى الرغم من ذلك فقد ظل تشرشل يقف بعناد حيال معاهدة السلام مع ألمانيا، وعلى الرغم مما كلفه الأمر من تضحيات، فقد بقي مصمماً على رأيه، لأنه رأى، ببعد نظره ونفاذ بصيرته، أن موضوع الكرامة والحفاظ عليها هو الصواب. وهذا ما أثبتته الأيام بعد خروج بريطانيا من الحرب العالمية الثانية منتصرة مظفرة.

نتيجة

١ - سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد ترفض بشدة مبدأ السلام، الذي فيه مس بالعزة والكرامة الوطنية، مهما قدم لها من تنازلات مادية.

لقد كانت سوريا تستطيع أن تحصل على كامل أرضها المحتلة مقابل الاعتراف بإسرائيل مثلما فعلت مصر، ولكنها لم تفكر في الأمر لحظة واحدة، لأن السيد الرئيس حافظ الأسد كان يرى أن جرح الكرامة من الصعب الشفاء منه، وأن السلام لايستجدى وإنما يؤخذ بقوة، تضاهي قوة الحرب.

أما تشرشل، فقد كان في موقف مشابه، يرفض بشدة مبدأ السلام، إذا ما مست الكرامة القومية لإنكترا بأذى، مهما قدم لها من تنازلات مادية.

٢ - سوريا بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد قدمت الكثير من التضحيات، وتعرضت للكثير من الضغوطات، بسبب موقفها الراسخ الشامخ.

لقد مرت أوقات عصيبة، كانت سوريا لوحدها في مواجهة القوى الاستعمارية والإمبريالية. ولكن بآراء السيد الرئيس حافظ الأسد وتوجيهاته السديدة استطاع الشعب السوري أن يتجنب الوقوع في سلام يعرض كرامته للضيم، ويخلي الساحة أمام أعداء الأمة العربية.

أما بالنسبة لإنكلترا فقد مرت أيضاً عليها أيام عصيبة، وقفت لوحدها في وجه دول المحور، وعلى رأسهم ألمانيا، وتعرضت لهزائم كثيرة. ولكن موقف تشرشل السليم جنبها الوقوع في مطلب التوقيع على

معاهدة سلام تؤذي كرامتها القومية.

٣ - إن الفرق بين موقف سوريا وموقف إنكلترا، هو أن إنكلترا قد تعرضت لعدة هزائم عسكرية واضحة خلال موقفها من ألمانيا.

أما بالنسبة لسوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد، فهي لم تتعرض لأية هزيمة عسكرية، حيث النصر واضح في حرب تشرين التحريرية، والنصر الأكيد في حرب لبنان عام ١٩٨٢، ثم النصر في إعادة توحيد لبنان، والوقوف في وجه تقسيمه، ودحرها لإسرائيل وعملائها.

ولذلك نلاحظ أنه من حق سوريا التمسك بالسلام، الذي يحفظ لها بريق انتصاراتها وكرامتها الوطنية وكرامة العرب القومية، أكثر من إنكلترا.

مخططات هنري كسينجر

الوقوف في وجه مخططات هنري كسينجر :

إن التاريخ الطويل للسيد الرئيس حافظ الأسد لايظهر، بأي شكل من الأشكال، أنه وقف في يوم من الأيام ضد شخص ما لذاته. ولكنه كان يقف من خلال مبادئه في وجه المخططات الإمبريالية والاستعمارية، التي غايتها دوماً النيل من وحدة الشعب العربي وحريته وهضم حقوقه. وقد كانت هذه المخططات تنفذ من قبل أشخاص، كان سيادة الرئيس حافظ الأسد، للسبب الجوهري الذي ذكرنا، يضطر للوقوف في وجه هؤلاء الأشخاص نتيجة وقوفه في وجه المخططات نفسها.

وشاءت الظروف أنه خلال حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ وجد رجل أمريكي الجنسية، يهودي الأصل، هو وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر. وخلال تلك الفترة أراد هنري كيسنجر، بأي شكل من الأشكال، إنقاذ إسرائيل من نهايتها المحتمة في الحرب، فعمد إلى مجموعة من أمور، أولها الجسر الجوي العظيم الذي مد به إسرائيل بالعتاد والسلاح، بل إنه في مرحلة من المراحل كانت تنزل الطائرات والدبابات بطاقمها من الولايات المتحدة إلى أرض المعركة مباشرة، للاشتراك بالحرب.

وأما الأمر المهم الآخر، فهو ضغطه على العرب لقبول وقف إطلاق النار، عن طريق فتح أقنية ديبلوماسية سرية، لكبح جماح العرب في التقدم على أرض المعركة، ووضع خيارات أخرى أمامهم غير الخيار العسكري، الذي نجحوا فيه، لدرجة أنهم كانوا على بعد خطوات من تحطيم إسرائيل. ولقد

ساعده على نجاح هذا الأمر وجود شخصية الرئيس المصري أنور السادات، الذي قبل بوقف إطلاق النار، وفصل القوات، وغيرها من الأمور الأخرى، بدلاً عن الاستمرار في القتال، لتحقيق الأهداف العربية المنشودة في الحرب.

هذا ما أراده كيسنجر، وبشكل سريع، خلال فترة الحرب. أما ما أراده من مخططاته بعد نهاية الحرب، فقد أراد أن يجعل إسرائيل المهزومة في تلك الحرب تحصد أكبر قدر من المكاسب لمصلحتها. وكانت وسيلته في تلك الغاية تمزيق الصف العربي، وعلى الأخص، جناحي الأمة العربية سوريا ومصر.

وقد بدأ بتنفيذ هذا الأمر قبل أن تضع الحرب أوزارها عن طريق القنوات الديبلوماسية، حيث استطاع إيقاف التقدم المصري، وبقيت سوريا لوحدها في ساحة المعركة طيلة أيام الحرب الباقية.

هذا الرجل الذي يدعى هنري كيسنجر، كانت شخصيته هي الكاسحة في ذلك الوقت على الساحة الدولية، ونبوغه السياسي هو الألمع في العالم كله.

ولقد ساعده في طغيان شخصيته عدة أمور:

أولها مرض الرئيس الأمريكي نيكسون بجلطة دموية في ساقه.

وثانيها فضيحة وترغيت التي أثارت الرأي العام ضده.

وهكذا انشغل الرئيس الأمريكي بصحته من جهة، وبالأزمات الداخلية التي خلفتها قضية وترغيت من جهة ثانية، مما جعله يترك الأمور الخارجية بيد كيسنجر بشكل كامل تقريباً، حيث راح يتصرف بحرية في السياسة الخارجية الأمريكية خلال تلك الفترة من السبعينيات.

ولقد زاد من قدرته على تطبيق سياسته، وإكمال مخططاته، والعمل بمنتهى الحرية على تنفيذها، استقالة الرئيس نيكسون في ٨/آب/ عام ١٩٧٤، وتسلم نائبه عديم الخبرة جيرالد فورد الرئاسة الأمريكية، فأصبح كيسنجر مسيطراً على الأمور الخارجية في السياسة الأمريكية، أكثر من ذي قبل.

لقد بدأ كيسنجر جولاته المكوكية في المنطقة من أجل مجموعة أمور ظاهرة، منها عملية وقف إطلاق النار على الجبهة، وعملية فصل القوات المتحاربة. أما في الحقيقة فقد كان يريد أن يشغل كل من مصر وسوريا بالمباحثات بينما كان الجسر الجوي الأمريكي، الذي كان من صنعه يتدفق بالسلاح والعتاد إلى إسرائيل. وراح يعمل على إضاعة الوقت في محادثاته المتكررة مع العرب، من خلال وجوده خلال تلك الفترة في المنطقة. كل ذلك، حتى تتمكن إسرائيل من استعادة مواقعها قبل الحرب، بل لكسب مواقع جديدة، تجعلها تذهب بحرية أكبر وثقة أعظم إلى مؤتمر السلام في جنيف.

لقد وقعت مصر في شركه. ففي حين كان يعطي الوعود الكاذبة يوماً بعد يوم، ويقوم بطرح الشعارات السياسية، وعمليات التلاعب بالألفاظ، كانت إسرائيل قد استطاعت أن تقوم باختراق الجبهة المصرية في منطقة الدفرسوار الغربي، حيث راحت تضيق قواتها قبضتها على الجيش الثالث المصري المحاصر، وراحت قواتها الكثيفة تهدد مدينة السويس، هذا الأمر جعله يفرض على مصر كل ما أراده لإبعادها عن الأهداف التي دخلت الحرب من أجلها.

ولقد استطاع أن يقنع السادات بأن على مصر، وعلى جميع أطراف

النزاع العربية أن تذهب للتفاوض في المؤتمر بشكل ثنائي، كل على حدة، مع إسرائيل، وهذا ما سيعطي إسرائيل فرصة أكبر في نيل مكاسب أعظم، من خلال تمزيق الصف العربي في المفاوضات، بعد أن كان هذا الصف قد دخل الحرب متماسكاً موحداً، وهذا ما خطط له في تلك الآونة.

لقد استطاع السيد الرئيس حافظ الأسد، ومنذ اللحظة الأولى أن يقرأ مخططات هنري كيسنجر في المنطقة، وبدأيرد على بنودها وخطواتها أولاً بأول، باستقراء سياسي قلما يوجد مثله.

وهكذا فمنذ اللحظة الأولى بدأ السيد الرئيس الرد على مخطط هنري كيسنجر، في تحويل مجرى الحرب من هزيمة عسكرية لإسرائيل إلى نصر، حيث قام بإنشاء الجسر الجوي الأمريكي الشهير، ثم عمد إلى إيقاف القتال على الجبهة المصرية.

وهكذا تحول الضغط بشكل أساسي على الجبهة السورية، حيث خسر العرب القوة التي تقدمها عملية القتال على جبهتين، وأراد هنري كيسنجر من هذا العمل التغلب على سوريا، ثم العودة إلى جبهة مصر لتحقيق النصر على الجبهة الأولى، ثم على الجبهة الثانية. وهكذا بتوقف مصر المفاجئ في اليوم الثاني للحرب زاد الضغط، كما قلنا، بشكل لم يكن متوقعاً على الجبهة السورية، وبدأ الطيران الإسرائيلي الذي راح يزداد عدةً وعتاداً وعدداً يوماً بعد يوم عن طريق الجسر الجوي، بدأ هذا الطيران يقوم بألف طلعة جوية على الجبهة السورية في اليوم، مقابل أقل من ٥٠ طلعة على الجبهة المصرية. كل ذلك من أجل دحر العرب في الجبهة السورية، والتحول بعد ذلك نحو الجبهة المصرية.

وبسبب معرفة السيد الرئيس حافظ الأسد لهذه النقطة من المخطط، عمد على إفشالها، حيث أعطى أوامره للجيش السوري بتصعيد القتال ومتابعته بقوة أكبر، واستماتة في الدفاع عن كل شبر من الأرض بشكل أعظم، حيث أصبحت القوات الإسرائيلية غير قادرة على التقدم في أي موقع من أرض المعركة.

وهكذا فشلت الخطة الإسرائيلية الأمريكية التي وضعها كيسنجر في تغيير نتيجة الحرب كما كان يريد، بسبب الفشل في حجر أساسها، وهو تحقيق الهزيمة العسكرية لسوريا.

ومن خلال النظرة الثاقبة للسيد الرئيس حافظ الأسد، فقد استطاع أن يعرف بأن مؤتمر جنيف سيكون الضربة القاضية، التي ستحطم وتقضي على الأهداف العربية المنشودة في الحاضر والمستقبل. وهكذا ومن خلال المحادثات قرر بجرأة، لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، عدم الذهاب إلى المؤتمر في جنيف مهما كانت النتائج.

لقد كان يرى سيادة الرئيس حافظ الأسد أن كيسنجر قد وضع شروطاً مجحفة بحق العرب كثيراً على الرغم من قدرة كيسنجر على جعل الرأي العام العالمي يوافق ويؤيد المؤتمر، حيث حظي بموافقة الدول العظمى في ذلك الوقت والدول العربية أيضاً.

لقد ربح كيسنجر تلك الجولة بشكل جزئي، حيث استطاع إخراج مصر من المواجهة مع إسرائيل، ثم قام بتمزيق الوطن العربي، حيث إنه كان قد وضع شعاراً شهيراً هو "لاحرب في المنطقة دون مصر بين إسرائيل والعرب".

ووضع سيادة الرئيس حافظ الأسد شعاراً هو: "لاسلام في المنطقـة دون سوريا".

نقول إن كيسنجر قد ربح جزئياً، حيث بقي شعاره متماسكاً لفترة من الزمن، ثم ما لبث أن سقط شر سقطة، حيث إنه في عام ١٩٨٢ جرت حرب بين العرب وإسرائيل في لبنان، وقد كانت هذه الحرب دون مصر.

ولكن شعار سيادة الرئيس حافظ الأسد حتى اليوم، أثبت بأنه قوي وواضح ومدروس، لدرجة أنه لايمكن أن يتغير أبداً مع الزمن.

وهكذا فخلال كل تلك السنوات لم تتمكن المنطقة من الشعور بالأمن أو التنعم بالسلام، مادامت سوريا ترفض مؤتمر السلام وترفض الذهاب إليه، إلا بشروط تضمن للعرب حقوقهم وكرامتهم. وهكذا سقط جزء هام من مخطط كيسنجر، من خلال هذه الضربة، التي وجهها إليه السيد الرئيس حافظ الأسد.

وأما النقطة المهمة الأخرى التي تستحق الوقوف عندها في مخططات هنري كيسنجر، حيث أراد بضربة واحدة أن يحقق جميع أهداف إسرائيل، وينسف أهداف العرب كلها، فوضع مخططاً من أبشع المخططات، غايته تمزيق الصف العربي في أقليات مذهبية، ومنظمات طائفية، تقوم بينها حروب دامية، تؤدي في النهاية إلى جعل إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة المتماسكة اقتصادياً، والمستقرة سياسياً، أو بعبارة أخرى، إعادة تركيب المنطقة وفق مصلحة إسرائيل.

ولقد وجد ضالته المنشودة في لبنان لسببين: الأول، أن لبنان يملك جميع الأقليات والطوائف الدينية في المنطقة.

وبسبب وجود إسرائيل على حدوده فإن نيران الفتنة تشتعل، وتغذى بسهولة من قبل إسرائيل.

وأما السبب الرئيس الثاني، فهو استخدامه للقضية اللبنانية كخنجر مغروس في الخاصرة السورية، بعد وقوفها في وجه مخططات الصهيونية والإمبريالية بقوة وحزم منذ عام ١٩٧٠

وهكذا تم بوساطة إسرائيل والإمبريالية العالمية وعملائهم في المنطقة، إشعال نيران فتنة الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، التي ما انفكت تمزق في أوصال لبنان والعالم العربي مدة طويلة من الزمن، وتهدد العالم العربي بامتداد الحرب الطائفية إلى جميع أجزائه.

ولكن سيادة الرئيس حافظ الأسد عاد وحرم مخططات كيسنجر من النجاح، عندما وقف في وجه الحرب اللبنانية، وحاصرها في أول الأمر منعاً لانتقالها إلى أجزاء أخرى من العالم العربي، ثم قام بالقضاء عليها نهائياً، بتكوين جبهة عريضة، تضم القوى الوطنية اللبنانية، وحرمت الصهيونية والإمبريالية من الآمال، التي وضعتها في تلك الحرب واستمرارها وانتقالها.

لقد عادت وحدة لبنان، وسقط جميع عملاء إسرائيل والإمبريالية، وانتصرت إرادة الشعب اللبناني بالوحدة والاستقرار، بفضل توحد القوى الوطنية اللبنانية، ومن خلفها قلب العروبة وسندها، سوريا بقيادة السيد الرئيس حافظ الأسد.

أما في هذه الآونة، وبعد مرور حوالي ٢٠ عاماً على العمل المتواصل، والسير قدماً من قبل إسرائيل والقوى الإمبريالية، بغية تحقيق مخططات كامب ديفيد، التي تعد وجهاً من وجوه مخططات هنري كيسنجر في إبعاد مصر عن

الصف العربي، والانفراد بها، لكونها مع سوريا جناحي الأمة العربية، نرى هناك انتصاراً جديداً للرئيس حافظ الأسد حيث عادت مصر إلى جامعة الدولة العربية، وعلى أرضية قوية من الأخوة والتفاهم بين القيادتين التوأمين، واحتراماً لمشاعر الجماهير العربية في عودة التلاحم بين الشقيقتين.

لقد كانت هذه ضربة جديدة بعد مدة طويلة من اعتماد مخططات التقسيم، وحروب التجزئة، التي اعتمدتها إسرائيل والقوى الإمبريالية في العالم العربي، والتي كان المهندس الأول لها هو هنري كيسنجر.

نقول ضربة جديدة، حيث إنه بعد عودة الوحدة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، وعودة الاستقرار والأمن إلى ربوعة، كانت عودة مصر بمنزلة نصر آخر من انتصارات الأمة العربية، في تاريخ نضالها الطويل ضد المحتلين الغاصبين.

إن كل إنسان يتميز ببصيرة نافذة، ورؤيا واضحة، ودراسة واعية، يعرف، بكل تأكيد، بأن الصراع في المنطقة، ولفترة طويلة كان بين شخصين سياسين، أحدهما هو هنري كيسنجر، ومن خلفه مصالح الإمبريالية والصهيونية العالمية وإسرائيل، ومطامحها الواضحة في قتل وتشريد الشعوب، ونهب وسرقة حرياتهم وثرواتهم، والآخر هو سيادة الرئيس حافظ الأسد، ومن خلفه الشعب العربي في سوريا، وجمع القوى الوطنية في العالم العربي، غايتها الوصول إلى حقها في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم.

صحيح أن كيسنجر قد تنحى عن منصبه منذ مدة طويلة، ولكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة وإسرائيل اعتمدت مخططاته لمدة طويلة، وراحت تعمل بكل قواها لتنفيذها في المنطقة.

إذاً كانت المواجهة بين الباطل والحق، وكانت الغلبة والنصر، وبعد عشرين عاماً من النضال، للحق على الباطل.

لقد انتصر إيمان السيد الرئيس حافظ الأسد بحرية شعبه وحقه في الحياة على مخططات كسينجر، التي غايتها سلب حرية هذا الشعب بأقذر الطرق والوسائل.

لقد انتصرت العقيدة على الخداع، وانتصرت الشهادة على الجسور الجوية، وانتصرت الوحدة العربية على التجزئة، وسينتصر السلام في النهاية على الاستسلام.

حرب الخليج

تعد حرب الخليج بجميع فصولها، خصوصاً الحديثة منها، أي الحرب العراقية الإيرانية، وبعدها الغزو العراقي للكويت، من أكثر الأحداث التي أثرت في ضمير الأمة العربية في العصر الحديث، ولربما كانت هي أكثر الأحداث، التي ترتب عليها نتائج كبيرة، كلّفت الشعب العربي والأمة الإسلامية الكثير مادياً ومعنوياً.

سنتكلم في لمحة، عن حال المنطقة قبل الحدث الأول في هذه الحرب وهي الحرب العراقية الإيرانية. فقد كان، ولفترة طويلة، يحكم إيران الشاه الإيراني، أو ملك الملوك، تدعمه الولايات المتحدة كجبهة مواجهة للاتحاد السوفياتي، في تلك الأيام، أيام الصدام الدائم والحرب الباردة بين العملاقين. وقد بنى الشاه الإيراني قوة عسكرية حديثة، كانت القوة العسكرية السادسة في العالم في ذلك الوقت. ولما أراد توسيع نفوذ دولته واستعادة أمجاد إمبراطورية أجداده، نظر إلى الشمال، فوجد الاتحاد السوفياتي القوي، والباكستان، وأفغانستان الفقيرتين بمواردهما نسبياً في الشرق. هذا الأمر جعله ينظر باتجاه الغرب، حيث الخليج العربي الغني بموارده وثرواته الطبيعية، خصوصاً النفط، وحيث تقيم على أطرافه دول عربية صغيرة نسبياً مساحة وسكاناً، بالمقارنة مع إيران. وهكذا راح ضغطه يزداد، وتدخله في هذه الدول يتضاعف يوماً بعد يوم، لتحقيق أهدافه المنشودة في بناء إمبراطوريته.

هذا الضغط الإيراني على الدول العربية في الشرق التقى لقاء مصلحة استراتيجية مع إسرائيل، التي كانت تشن حروباً على الدول العربية من

الغرب. وبتنسيق من الولايات المتحدة حليفة الدولتين، تم الاتفاق بين نظام الشاه الإيراني وإسرائيل، على خلق جبهة متناغمة في المنطقة العربية بين الدولتين المستعمرتين، مما وضع دول الشرق العربي كلها بين فكي كماشة، وخصوصاً بعد أن تم تحييد مصر في فترة ما بعد حرب تشرين التحريرية. حيث فرغت إسرائيل نهائياً للجبهة الشرقية، بعد أن أمنت ظهرها في جهة الغرب من الخطر المصري. وراحت إسرائيل تضرب في المنطقة العربية وإيران تساندها، أو بالعكس؛ إيران تضرب وإسرائيل تساندها. وكان هذا الأسلوب الاستعماري الصهيوني المطبق في المنطقة العربية شبيهاً بأسلوب المطرقة والسندان.

وفي عام ١٩٧٩ اندلعت الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني، وأطاحت بحكم الشاه وعملائه. وتمت السيطرة على الحكم في إيران في ١٦/كانون الأول/ عام ١٩٧٩، وبدأت هذه الثورة تقوم بتغييرات جذرية بالنسبة لاستراتيجية إيران ومواقفها المشبوهة من القضية العربية الإسرائيلية، وقطعت علاقاتها مع إسرائيل نهائياً، حتى إنها طردت المسؤولين الإسرائيلين في السفارة الإسرائيلية في إيران بمظاهرة شعبية عارمة. وسلمت مكاتبها لمنظمة التحرير الفلسطينية، واستعدت لتقديم العون بكل طاقاتها للدول العربية في صراعها مع إسرائيل. هذا التغير الاستراتيجي، كان جل ما أراده السيد الرئيس حافظ الأسد والقوى الوطنية، في الوطن العربي. وهكذا راحت بوادر التغيير لصالح العرب تظهر بعد هذا التغيير في الموقف الإيراني، الذي كان ثورة هزت إسرائيل وحلفاءها في المنطقة العربية، كما كانت الثورة الإيرانية حدثاً هز العالم أجمع.

في تلك الأثناء كانت الخطوات الوحدوية بين سوريا والعراق تسير قدماً، لتشكيل الجبهة الشرقية الكبيرة ضد إسرائيل، في دولة بعثية واحدة.

وبغياب نظام الشاه المعادي للعرب، وقيام نظام الخميني الموالي للعرب والمعادي لإسرائيل، راحت هذه الجبهة تـأخذ عمقـاً وبعـداً اسـتراتيجياً جديـداً بالنسـبة للصراع العربي الإسرائيلي. في ذلك الوقت، حيث كان العرب بأمس الحاجـة لتلك الجبهة العظيمة المتحدة، من لبنان مروراً بدمشق وبغداد ونهاية بطهـران، إضافة إلى الدول العربية الأخرى، التي كانت ستشارك هذه الجبهـة في نضالها المرتقب مع الإمبريالية العالمية، والدول الإسلامية الأخرى، التي كانت ستصب حتماً في قناة هذه الجبهة العظيمة، لو قدر لها النجاح.

هذا المحور العظيم الذي أرعـب إسـرائيل والولايـات المتحـدة، والقـوى الإمبريالية، ففرضت الولايات المتحدة حصاراً بحرياً عظيماً على إيـران وعلـى مبيعات النفط الإيراني في العالم وذلك عـام ١٩٨٠، بـل عمـدت إلى التلويـح باستخدام القوة العسكرية، لضرب القوى الوطنية في إيـران، إذا لم تعـدل عـن مواقفها وتقوم بتغيرها نهائياً.

لقد باتت ثورة إيران والجبهة المرتقبة في الشرق تقض مضاجع إسـرائيل وحلفائها، وتقلق راحتهم، وتهدد وجودهـم. ولكـن إسـرائيل وحلفاءهـا مـن القوى الإمبريالية سرعان ما وجـدت ضالتهـا المنشـودة لتحطيـم تلـك الجبهـة وتمزيقها، وبالتالي إعادة الوضع كما كـان في عهـد الشـاه بـل أفضـل بالنسبة لإسرائيل، حيـث قـام صـدام حسـين العميـل بـانقلاب عسـكري بإيعـاز مـن الإمبريالية في تموز ١٩٧٩ أطاح بنظام الحكم في العراق، وبالوحدة مع سـوريا التي أجهضـت مـن فـور وصولـه إلى السـلطة، وبـدأ بسلسـلة مـن الاتهامـات الموجهة إلى سوريا بالتآمر على وحدة العراق، ثم بدأ مخططاً آخر فيما بعد هو دعم عصابات الإخوان المسلمين في سوريا، وتقديم المال والسلاح والتدريـب لها بغية ضرب الشعب السوري وتحطيم وحدته.

وبعد ذلك التفت إلى إيران، وقرر فجأة إعلان الحرب على إيران، وطالبها بعدة مطالب منها إعطاء إقليم عربستان العربي حريته، والتنازل عن شط العرب بكامله للعراق. ولم ينتظر جواباً بل دفع بجيشه فجأة، وعبر الحدود العراقية الإيرانية مؤذناً ببداية حرب شاقة، كلفت العرب مليارات الدولارات، ومئات الآلاف من القتلى، وحطمت الجبهة العربية المنشودة، حيث العراق وإيران تنزفان بشدة المال والبترول والدماء، وسوريا غرقت في صراع على جبهتين، الجبهة الداخلية مع عصابات الإخوان المسلمين، وجبهة المواجهة مع إسرائيل، بعد أن بقيت صامدة بقيادة الرئيس الأسد لوحدها على الساحة العربية، في مواجهة الهجمة الصهيونية الشرسة على الشعب العربي والإسلامي.

كل ذلك تم بضربة واحدة من رجل خائن، عميل للدول الاستعمارية هو صدام حسين.

لقد وقف حكام العرب جميعاً مع صدام حسين في حربه ضد إيران باستثناء السيد الرئيس حافظ الأسد، الذي كان على وعي كافٍ ورؤية سياسية واضحة لهذه الحرب وأبعادها.

فقد وقف مع ثورة إيران، ومع الشعب العربي في العراق، ومع مصلحة الأمة العربية والإسلامية، ضد صدام حسين المجرم.

لقد زين صدام حسين لدول الخليج العربي الضربة القاضية والسريعة التي سيوجهها لإيران، وللثورة الإسلامية هناك. وكان قد أقنع حكام الخليج العربي بأن لديه معلومات عن أجهزة استخباراته بأن الثورة الإيرانية لديها مخططات للهجوم على الخليج العربي، وعلى تلك الدول الخليجية. وهكذا

وقفت أكثر الدول العربية في المنطقة، وبدافع من القومية العربية، مع صدام في حربه المجنونة ضد الشعب الإيراني، والشعب العراقي في الوقت نفسه وجميع الشعوب العربية.

وهنا وقف السيد الرئيس حافظ الأسد، وبدافع من فهمه العميق لهذا المخطط الإمبريالي الغاشم، يشرح للدول العربية حقيقة تلك المؤامرة الصهيونية الغاشمة على العرب.

لقد كان السيد الرئيس حافظ الأسد يريد أن يعلموا أن الحرب ليست ضماناً لأمن الخليج من إيران، بل إن الضمانات هي علاقة السيد الرئيس حافظ الأسد السياسية الممتازة، مع قيادات الثورة الإيرانية، التي كان لدعمه لها أثراً عظيماً في انتصارها وتحطيم نظام الشاه الموالي لإسرائيل وحلفائها.

هذه العلاقة التي كان يستطيع الرئيس الأسد تسخيرها في إنشاء علاقات عربية إيرانية على أسس أخوية واضحة، كانت هي الضمان الأقوى لأمن الخليج.

لقد صرح الرئيس حافظ الأسد في لقاءاته مع الحكام العرب، وفي مؤتمرات القمة العربية جميعها، بأن النظام العراقي بقيادة صدام حسين عدو من ألد الأعداء لشعوب المنطقة الإسلامية بشكل عام، وللشعب العربي بشكل خاص، وهو النظام الذي يقف في صف إسرائيل، ينفذ لها مخططاتها في المنطقة، دون أن يكلفها عناء تنفيذها، وهو يد الإمبريالية والصهيونية الدموية القذرة.

لقد صرح السيد الرئيس حافظ الأسد علانية، بأن صدام حسين سيلتفت يوماً ما ويضرب الدول العربية المجاورة، وليس الثورة الإيرانية

الإسلامية هي التي ستقوم بذلك. لم يصدق أحد من الحكام العرب الحقائق التي وضعها أمام أعينهم الرئيس حافظ الأسد. وهذا الأمر كلف العرب مليارات الدولارات، والعراق مئات الآلاف من القتلى، في حرب دامت عدة سنوات مع الثورة الإسلامية الإيرانية. وقد تذرع صدام حسين في حربه بأهداف تحريرية لأراض تخلى هو نفسه عنها للشاه من خلال معاهدة ١٠ مارس عام ١٩٧٥، حيث كان نائباً لرئيس الجمهورية العراقية، وحيث قدم في معاهدة طهران التنازل للشاه عن نصف شط العرب، وعن إقليم عربستان، وعن الجزر العربية في الخليج. وعاد صدام حسين يطالب بها عسكرياً، في وقت كانت الثورة الإسلامية سترضى بتعديل تلك الاتفاقية عن طريق المفاوضات والحلول السلمية.

وهكذا مرت السنون لتبرهن النظرة الأعمق بالنسبة لتلك المسألة السياسية العربية، هل هي وجهة نظر السيد الرئيس حافظ الأسد، أو وجهة نظر حكام الدول العربية، الذين أثارتهم القومية العربية من جهة، والخوف من امتداد الثورة الإسلامية الإيرانية من جهة أخرى، فأخذوا مواقفهم تلك.

ففي عام ١٩٩٠، وبعد مدة بسيطة من وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، والوقوف على الحدود التي وقف عندها الطرفان بقرارات من مجلس الأمن الدولي، قدم صدام حسين، عن طريق قنوات سرية كل الأراضي الإيرانية والعربية، التي كان قد كسبها من الحرب على مدى سنواتها الطويلة وزيادة عليها، ليأمن جانبه من إيران، وقام بغزوه الغاشم على دولة الكويت الشقيقة، وبعد قتل وتشريد الآلاف من شعبها الآمن في أبشع عملية قرصنة في التاريخ. وراح يوجه صواريخه الغادرة على الدول العربية الشقيقة، التي استنكرت الغزو الغاشم، وراحت تناديه وتناشده الرجوع عن فعلته النكراء.

وهكذا راح الحكام العرب يؤنبون أنفسهم مما اقترفوه من خطأ فادح في تقييم الوضع السياسي للمنطقة، ومما غفلوا عنه في عملية تحليل شخصية صدام حسين، حيث لم يتم تحليلها تحليلاً منطقياً واعياً وسليماً.

لقد كان سيادة الرئيس حافظ الأسد يرى الأحداث بعين الخبير في أولها، ويضع النتائج التي لايمكن أن تحيد في استقراء منطقي دقيق.

فكم كانت الأمة العربية ستوفر من الأرواح والأموال لو مشت قياداتها برأيه، وصدقت نبوءته، خصوصاً بعدما عرفت تلك القيادات عن السيد الرئيس حافظ الأسد من قدرة على التحليل، وموهبة سياسية فذة ورأي بالغ الحكمة، وإخلاص عظيم لقضايا الأمة العربية ومشكلاتها في أكثر من موقع وأكثر من حادثة.

لقد خرج صدام حسين في نهاية الأمر مهزوماً من الكويت، ولا نريد هنا أن نطيل الشرح عن حرب تحرير الكويت، أو ما دعيت باسم عاصفة الصحراء.

ولكن ماذا كان الثمن ؟.

لقد تم جر مئات الآلاف من جيوش الدول العظمى، التي كان همها الوجود منذ زمن بعيد ولو اقتصادياً على هذه المنطقة الاستراتيجية والغنية بثرواتها الباطنية، وخاصة النفط، لتحقق مجموعة كبيرة من مصالحها، فكيف الحال وقد أصبح وجودها عسكرياً؟

إن الفائدة التي قدمتها هذه الحرب للدول الاستعمارية عظيمة، حيث إن محاولات هذه الدول المستميتة للسيطرة على المنطقة اقتصادياً، قد كرستها هذه الحرب احتلالاً عسكرياً وتسلطاً سياسياً.

لقد دفع العرب مليارات الدولارات من الخسائر المادية، ومئات الآلاف من القتلى والجرحى والمصابين والمشردين.

لقد عادت الدول العربية بعد هذه الحروب المجنونة إلى أبشع مما كانت عليه قبل الاستقلال، من فرقة وتجزئة وظروف قاسية.

لقد تناسى العالم بعد هذه الحرب القضية الفلسطينية وانتفاضتها الباسلة، وما تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني خاصة، والعربي عامة من اضطهاد وقتل وتعذيب وقمع وتشريد.

وإذا كان من خاسر في هذه الحرب فهم العرب، وإن كان من منتصر فهي إسرائيل والصهيونية العالمية من خلفها.

فلماذا إسرائيل منتصرة ؟

لقد تحولت أنظار العالم عن القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي الغاشم للأرض العربية إلى قضية أخرى، لم تكن أبداً في الحسبان، هي قضية غزو الكويت.

لقد تحول الصراع في المنطقة إلى صراع عربي عربي، وهذا ما أرادته إسرائيل منذ زمن بعيد، لتثبت للعالم أن الدول العربية معتدية غاشمة، تعتدي حتى على أخواتها من دول عربية أخرى.

ودخلت الفرقة والتجزئة بين الدول العربية مرة أخرى، كما أرادت إسرائيل،حيث اختلفت الدول العربية بين مؤيد للغزو ومستنكر له، وعادت الأحقاد القديمة بين هذه الدول، بل لقد خلقت أحقاد وخلافات جديدة، تحتاج لزمن طويل حتى تبرأ منها الأمة العربية وتشفى.

في كل مرة تقوم إسرائيل بدور المنفذ الوفي لجميع العمليات، التي تطلبها منها الدول الاستعمارية، فيما يحقق مصالح الطرفين. ولكن في تلك الحرب نفذت الدول الاستعمارية من دون أن تحرك إسرائيل ساكناً، أو حتى دون أن تكلف نفسها عناء التعب، أو الدخول في مشقة الحرب.

إن حقيقة هذه الكارثة قد بينها السيد الرئيس حافظ الأسد قبل وقوعها بسنوات طويلة، ولكنها لم تلق من الحكام العرب آنذاك آذانا صاغية. وهكذا كان الأمر نكسة عربية جديدة، وجرحاً آخر سيبقى زمناً طويلاً قبل أن يندمل.

حرب تشرين التحريرية

تعد حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ أعظم مشروع عسكري نفذه العرب في العصر الحديث بنتائجها، وهي بذاتها معركة من أعظم المعارك، التي تجلت فيها القدرات العربية في خوض الحروب.

إن ما يهمنا في هذا المجال ظهور قائد عسكري في هذه المعركة من طراز نادر في أسلوبه العسكري، يضاهي أعظم القادة العسكريين في التاريخ الحديث، هو القائد الرئيس حافظ الأسد.

لقد بدأ الرئيس حافظ الأسد الإعداد لمعركة تشرين قبل عدة أعوام، أي منذ نكسة حزيران، وظهور الجيش الإسرائيلي جيشاً متفوقاً، استطاع أن يربح الحرب خلال عدة أيام. لقد رأى الرئيس حافظ الأسد نفسه هو المعني بهذا التحدي، على الرغم من أنه لم يتسلم مهام منصبه وزيراً للدفاع إلا قبل فترة وجيزة من الحرب، بجيش سيئ الإعداد والعتاد، وليس ذلك فحسب، بل كانت القيادات المتصارعة في الدولة قد أنهكت قوة الجيش وانضباطه، واعتماد قيادات الدولة على الحرب الشعبية. جميع هذه الأسباب أدت إلى خسارة محتمة، مقارنة بجيش حديث لديه كامل الإمكانيات المادية والمعنوية للانتصار مثل الجيش الإسرائيلي.

لقد كان على السيد الرئيس حافظ الأسد أن يبدأ بإعداد جيش على الطراز الحديث، مبنياً بناءً عقائدياً، يعتمد على التدريب والانضباط في الوصول إلى جاهزية قتالية عظيمة، وقدرات رائعة. وبدأت الخطوات تزداد نجاحاً مع الزمن. وقد توجت هذه الجهود بعد الحركة التصحيحية، حيث

نستطيع القول إن إعداد الجيش السوري بعد عام ١٩٧٠ قد أخذ ينضج، حتى أصبح جيشاً قوياً، سواء في الإعداد العقائدي والانضباط والمعدات والعتاد، والتمرس العملي على خطط القتال والحروب الحديثة.

لقد كان القائد الرئيس حافظ الأسد يشرف بنفسه على إعداد هذا الجيش، وتهيئته للمعركة القادمة مع إسرائيل، من أجل استرجاع الأراضي المسلوبة، واسترجاع الكرامة المهدورة.

لقد كان القائد الرئيس حافظ الأسد يحلم منذ زمن بحرب كاسحة تستهدف الجيش الإسرائيلي وقواعده العسكرية. وقد راح هذا الحلم يراوده لعدة أسباب منها:

١ - كان يعلم أن أسلوب الحرب الصاعقة في تلك الفترة، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، قد أظهر أن التفوق في الحرب لايعود لكبر الجيش أو صغره، بل يعود لتكتيك محكم، ينفذ بطريقة مباغتة وبسرعة كبيرة، يجعل الخصم غير قادر على التحرك إلا بصعوبة بالغة. هذا الأسلوب استطاعت ألمانيا أن تهزم به قوات الحلفاء في بداية الحرب العالمية الثانية، ثم تخسر في نهاية الحرب.

٢ - كان يعلم أن إسرائيل اعتمدت هذا الأسلوب في جميع الحروب التي خاضتها ضد العرب، فكان لابد من اعتماده في الحرب المقبلة معها، حتى يتم حرمانها من التفوق الذي يحققه لها هذا الأسلوب، من مباغتة وسيطرة على مجريات المعركة.

٣ - لقد كانت إسرائيل، خلال جميع حروبها مع العرب هي التي تتسلم زمام المبادرة، وتضرب العرب في الأراضي التي يتمركزون فيها، مما

يجعل العرب غير قادرين إلا على الانسحاب من مواقعهم والتقهقر، فكان على العرب مباغتتها هذه المرة في مواقعها.

العمليات العسكرية :

لقد قاتل العرب في تلك المرحلة على جبهتين، الأولى خاضها الجيش المصري على جبهة سيناء، والثانية خاضها الجيش السوري على جبهة الجولان.

فقد تم خلال واحدة من أبرز عمليات العبور نقل أكثر من مائة وعشرين ألف جندي مصري، وأكثر من ألف ومئتي دبابة عبر قناة السويس، حيث تم تحطيم خط بارليف الشهير، ثم تشييد خمسة مواقع دفاعية كنقاط انطلاق لاجتياح سيناء بكاملها.

أما على الجبهة السورية فقد استطاعت سوريا أن تلقي في أرض المعركة أكثر من خمسين ألف جندي وألف دبابة، ضد التحصينات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، فاجتاحوها في عدة نقاط، وكادوا يصلون إلى بحيرة طبريا ونهر الأردن، وبات الجيش السوري يهدد شمال إسرائيل بقوة.

لقد كانت الجبهة السورية تمتد لمسافة ٦٥ كيلو متراً، وكانت العقبات مخيفة، فعلى طول خط الجبهة كانت إسرائيل قد حفرت خندقاً مضاداً للدبابات عمقه أربعة أمتار، وعرضه بين أربع وست أمتار، محاطاً بدشم ترابية مرتفعة، ومحمياً بحقول ألغام على جميع الجوانب، وكانت هناك أجهزة إلكترونية يطل عليها مرصد قابع على ارتفاع ألفي متر على جبل الشيخ، حيث تبقى هذه الدفاعات تحت رقابة دائمة.

وتوجد خلف مصيدة الدبابات شبكة من ١١٢ دشمة محصنة، ووراء ذلك دبابات وبطاريات مدفعية ومشاة الجيش الإسرائيلي في الجولان.

كان القائد الرئيس حافظ الأسد قد قام بدراسة الجبهة بشكل وافٍ، حيث قامت المخابرات العسكرية برسم خرائط تفصيلية لأجزاء الجبهة عن طريق إرسال دوريات استطلاع، لمعرفة كيفية انتشار القوات الإسرائيلية ومواقعها. وطوال أشهر كانت القوات السورية تجري التدريبات المستمرة على نموذج يشبه المواقع الحصينة الحقيقية.

وأما الجولان، فهي هضبة بازلتية، وبوصفها جبهة قتال كانت محصورة بين لبنان في الشمال والأردن في الجنوب، وتشرف على سوريا وسهل دمشق وعلى إسرائيل من الجانب الأخر.

حشد القائد حافظ الأسد على هذه الجبهة جيشاً قوامه ٦٠ ألف مقاتل على صفين، الأول متقدم والآخر احتياطي. وكان الجيش يحوي ١٥٠٠ دبابة، و ٧٠٠ قطعة مدفعية، و ٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات، و٢٥٠ بطارية صواريخ سام من مختلف الحجوم.

لقد بدأ السيد الرئيس حربه الكاسحة بقصف مدفعي على طول الجبهة، مستهدفاً مواقع العدو وتحصيناته، ثم قام بالهجوم بثلاث فرق مشاة هي الخامسة والسابعة والتاسعة، وألحق بكل منها لواءً مدرعاً لضرب الحواجز الإسرائيلية على شكل أنساق متلاحقة بتزامن دقيق.

في الوقت نفسه أنزلت طائرات الهيلوكوبتر قوات كوماندوس، استطاعوا السيطرة على مرصد جبل الشيخ في قتال بالسلاح الأبيض. هذه الضربة الصاعقة الجريئة حرمت الإسرائيلين من مركز هام لتصويب مدفعيتهم،

ومكنت المدفعية السورية من إصابة تشكيلات الدبابات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من شدة القتال على طول الجبهة، فقد تمكنت القوات المدرعة من التقدم في جميع مناطق الجبهة بشكل متفاوت، حيث في الشمال والوسط، وفي مقابل القنيطرة، كانت الدفاعات الإسرائيلية بقوتها الأساسية. ومع ذلك استطاعت الفرقتان السابعة والتاسعة أن تعبرا الخندق المضاد للدبابات، وأن تشتبكا مع قوات العدو بضراوة وتقدم ملموسين.

وهنا، ومن خلال التركيز الإسرائيلي على الدفاع في هذه المنطقة الشمالية والوسطى من الجبهة، تحت تأثير الضغط عليها من قبل القوات السورية، تم دفع الفرقة الخامسة في الجنوب، حيث حطمت الخطوط الإسرائيلية بنجاح، وتوزعت على ثلاثة محاور، وراحت تضرب الجزء العميق من الجبهة، وتم تراجع الإسرائيليين من أجزاء كبيرة من الجولان الأوسط والجنوبي.

وفي صباح ٨/٧/ تشرين الأول وصلت طلائع احتياطي الدبابات الإسرائيلية على عجل، واشتبكت مع قوات الفرقة الخامسة في الجنوب، لوقف التقدم في هذه القطاع. هنا أمر القائد الأسد الفرقة الأولى الاحتياطية بالتدخل في القطاع الأوسط، إلى الشمال من محور تقدم الفرقة الخامسة، حيث هاجمت مقر القيادة الإسرائيلية في الجولان في كفر تفاح.

هذا الاقتحام والالتفاف حول القوات الإسرائيلية المشتبكة مع الفرقة الخامسة جعل هذه القوات تتراجع متقهقرة، حتى لاتقع في الحصار بعد أن تكبدت خسائر فادحة.

وأصبحت الفرقتان، الأولى والخامسة قادرتين على ضرب الشاطئ

الشرقي لبحيرة طبريا والجسور على نهر الأردن.

لقد جرى بعد ذلك ما لم يكن بالحسبان، حيث توقفت قوات مصر على الضفة الشرقية لقناة السويس و لم تتقدم، محطمة بذلك الخطة الاستراتيجية للحرب على جبهتين، معطية لإسرائيل القدرة والوقت الكافيين لإعادة تشكيل قواتها وخطوطها الدفاعية وتنبهت إسرائيل بسبب هذا التوقف إلى أن قوات مصر لن تتحرك لتحتل مواقع أخرى متقدمة، وأن أهداف السادات في خوضه الحرب متواضعة جداً. واستطاعت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية أن ترى بأن العمليات التي تجريها مصر في المنطقة التي احتلتها إنما هي عمليات استحكام ودفاع محصنة، وتأكد لها الأمر عندما راح السادات يقوم عن طريق الأقنية السرية مع الولايات المتحدة بطلب وقف إطلاق النار، والقيام بمفاوضات سلام عاجلة بعدها.

وهنا بعد أن كانت إسرائيل تنتظر ضربة ساحقة من الجيش المصري، الذي كان يقدر في تلك الآونة أن يوجه ضربة صاعقة، ويحتل الممرات في سيناء، حيث لم يكن باستطاعة إسرائيل أن توفر دبابة أو طائرة إضافية واحدة، بسبب حشدها في الجولان لمنع انهيارها المحتم بسبب الضغط الشديد هناك، وضراوة المعارك مع الجيش العربي السوري.

إن إسرائيل كانت تتوقع أن يكمل المصريون هجومهم على سيناء، ليصلوا إلى منطقة الممرات وتحرير سيناء، وتهديد قلب إسرائيل، كما كان الجيش السوري يفعل في الشمال، ولكن هذا التوقف المفاجئ غير ميزان القوة، ونبه إسرائيل والعالم أجمع إلى الطموحات الهزيلة التي خاض السادات من أجلها الحرب. يقول السفير السوفياتي في ذلك الوقت في مصر لمحمد

حسنين هيكل:"أنا لاأعرف لماذا لاتتقدم قواتكم. لماذا لم تعززوا مكاسبكم وتبدؤوا بالاندفاع إلى الممرات ؟ .

ثم يتابع ويقول إن القيادة العامة في الاتحاد السوفياتي، والأمين العام نفسه يتساءل عن ماهية أهدافكم المحدودة التي خضتم بها هذه الحرب الكبيرة. يقول حسنين هيكل أحد أبرز المقربين للسادات، من خلال شعوره بأن فرصة كبيرة قد ضيعت في ذلك التوقف المفاجئ:" أعتقد أنه لو تم الوصول إلى الممرات واحتلالها لتحررت سيناء بكاملها، مع النتائج السياسية الهائلة بلا حساب، التي كانت ستنجم عن مثل هذا النصر.

وهكذا، وفي يوم ٧ تشرين الأول، أمر موشي ديان سلاحه الجوي بالعمل فوراً على الجبهة السورية بأقصى طاقاته، مع دفع الاحتياطي الكامل إلى تلك الجبهة، بعد أن اطمأن على استقرار الوضع في الجبهة المصرية.

وعلى حد اعتراف الكولونيل دويوي، بأن طلعات الطيران الإسرائيلي ضد سوريا منذ ٧ تشرين قد أصبحت أكثر من ٧٠٠ طلعة في اليوم، وراحت تتصاعد يوماً بعد يوم حتى أصبحت اكثر من ١٠٠٠ طلعة، مقابل أقل من خمسين طلعة على الجبهة المصرية.

هذا عدا عن الجسر الجوي الذي بدأت آلياته ودباباته الحديثة تنصب من الولايات المتحدة نفسها على الجبهة السورية، لوقف الزحف السوري الكاسح، الذي وضع وجود دولة إسرائيل في الميزان. يقول هنري كيسنجر في مذكراته: تعاملت مع الحرب ببرودة أعصاب، لأنني ما كنت أشك بقدرة إسرائيل العسكرية خصوصاً في التصدي لسوريا وحدها، بعد اليوم الأول من الحرب، ولكن التقارير التي وصلتني بعد ذلك غيرت نظرتي كلياً، فقد كانت

إسرائيل تخسر دبابة واحدة كل نصف ساعة في مرتفعات الجولان، فقررت التحرك لمد إسرائيل بجسر جوي منعاً لانهيارها كلياً.

هنا وأمام هذا الموقف، تعامل القائد الأسد ببرودة أعصاب عظيمة. لقد علم متأخراً أن القيادة المصرية لن تحرك ساكناً بعد هذا التوقف، فبدأ يعد العدة للعمل منفرداً وبجرأة بالغة، وبدأ يحضر لخوض معركة طويلة تنهك العدو، دون التخلي عن شبر واحد من الأرض. صحيح، كما قال الرئيس الأسد، بأنها كانت أعظم خيبة أمل في حياته، ولكن ببرودة أعصابه كقائد عسكري فذ جعلته يكمل المعركة لوحدة حتى نهايتها.

إن تركيز إسرائيل على الهجوم في القطاعين الأوسط والجنوبي، بغية وقف تقدم الجيش السوري هناك، مكنت القائد الأسد برؤيته الشمولية من أن يحرز تقدماً آخر في ظل تلك الظروف القاسية، التي بدأت تسيطر على الجبهة السورية.

ففي القطاع الشمالي للجبهة، بدأت الفرقة السابعة في ١٩٧٣/١٠/٨ في حركة التفافية، مخترقة خطوط العدو المنهكة هناك، مستفيدة من تركيز الدفاع الإسرائيلي في القطاع الأوسط والجنوني. وهكذا كانت هذه الحملة التي حدثت في الليل، تجنباً لطيران العدو، معتمدة على أنظمة الرؤية الليلية، قد أحرزت تقدماً ملموساً، ولكن شاءت الأقدار أن تصاب دبابة القائد العميد الركن عمر الأبرش، حيث استشهد دون أن ينفذ كامل ما طلب منه فاضطرت القوات السورية إلى التوقف هناك لإعادة تجمعها.

هنا كان على القائد الأسد أن يتصرف بطريقة أخرى، ولوحده أيضاً، حيث كان قد تأكد تماماً من أن مصر لن تحرك ساكناً أبداً. فقد طلب من

القيادة المصرية أن تقوم بشن غارات جوية على المواقع الاقتصادية والمدنية الإسرائيلية، لتساعد القاذفات السورية في عملها، رداً على القاذفات التي ضربت الأهداف الاقتصادية والمدنية في العمق السوري. ولكن رفضت القيادة المصرية هذا الطلب، بحجة عدم قدرة بطارياتها الصاروخية على حماية القاذفات المصرية من المقاتلات الإسرائيلية بسبب البعد.

ماذا يفعل القائد الأسد؟ طيران لم يقصف فقط المواقع العسكرية ولكن قصف المدن والأهداف الاقتصادية بغية التأثير في القوات السورية وإجبارها على التراجع من مواقعها، وجسر جوي يقذف كل يوم بمئات الدبابات والطائرات إلى ساحة المعركة. هنا قرر الرئيس الأسد الصمود، وعدم التراجع عن أي شبر من الأرض التي ربحها.

وهكذا أعطى للمشاة دوراً زائداً في هذه المرحلة من الحرب. وبدأت الحرب ضد الدبابات تتصاعد باستخدام معدات المشاة المضادة للدبابات، مثل قذيفة صاغر المضادة للدروع، وغيرها من العمليات الفدائية، التي أذهلت العالم بشجاعة الجندي السوري، وبراعة استخدام المشاة في قلب الحروب الميكانيكية.

وبعد أسبوع، في صباح ١٤ تشرين، قرر السادات القيام بهجوم على عمق سيناء. لقد كان هذا الهجوم هزيلاً ومتأخراً عن موعده أسبوعاً كاملاً، وكلف الجبهة المصرية اختراقاً أدى إلى حصار الجيش الثالث المصري، وهنا توقف القتال نهائياً على تلك الجبهة بينما سوريا كانت ثابتة في مواقعها التي كسبتها خلال الحرب. وتدخلت في النهاية الأمم المتحدة والدولتان العظميان في عملية وقف إطلاق النار، في ٢٢ تشرين الأول، حيث كانت الجبهة

السورية مشتعلة طيلة أيام الحرب، تكبدت خلالها إسرائيل خسارة آلاف الجنود ومئات القطع المدرعة، بعد أن كان عمقها على وشك الوقوع في قبضة الجيش السوري.

إن من يظن أن إسرائيل كانت لا تعلم شيئاً عن الحشود العسكرية السورية فهو مخطئ؛ لأن سوريا على حد تعبير موشي ديان هي العدو الأكثر خطراً على إسرائيل، حيث يقول:" على الحدود مع الأردن يوجد لدينا مستوطنات مدنية، ولكن ليس لدينا عدو، وعلى الحدود مع مصر لديناعدو، ولكن ليس لدينا مستوطنات، أما على الحدود مع سوريا فلدينا الاثنان معاً. فإذا وصل السوريون إلى مستوطناتنا فستكون كارثة".

إذا كانت الجبهة السورية في حالة السلم منطقة مدججة بالسلاح، فكيف يمكن أن يتصور المرء تلك الجبهة في ظل حروب ومعارك متلاحقة، وحروب استنزاف طويلة ودامية؟ لقد تم في حرب تشرين مكاسب عظيمة للسوريين خاصة، وللعرب عامة. لقد تم تحرير القنيطرة المدينة ومناطق من هضبة الجولان.

لقد برهن المقاتلون العرب على شجاعة لم يسبق لها مثيل، ولقد تحررت الكرامة العربية، وأصبح يخيم على إسرائيل شبح التهديد الحقيقي لوجودها لأول مرة. يقول موشي ديان:" لم نكن معتادين مطلقاً على حملة يمسك فيها عدونا زمام المبادرة".

تقول غولدامائير عن الجسر الجوي الأمريكي، الذي بدأ يصل إلى إسرائيل بعد الاختراق السوري للجبهة :" لقد ذهبت بنفسي لأتأكد من أن المعدات قد وصلت بالفعل إلى المطارات، وبدأت عند رؤيتها بالبكاء، لقد

علمت أن حلفاءنا لن يتركونا نمـوت في قبضـة السـوريين" إن أعظـم مـا بـرز خلال حرب تشرين هـو قـائد عسـكري قلمـا يوجـد مثلـه في التـاريخ، قـائد استخدم الحرب الصاعقة ونفذها ببراعة لاتصدق، قائد عسكري له عقل مـرن غير متحجر، يستخدم المدرعات تارةً والمشاة تارةً، والاثنين معاً تـارة أخـرى. استطاع أن يكسب احترام العالم قبل أن يكسب احترام وثقة شـعبه وأمتـه بـه وآمالها فيه.

قادة العالم العسكريين والحرب الخاطفة

تعود فكـرة الحـرب الصاعقـة إلى الحـرب العالميـة الأولى، حيـث نـادى الكاتب والناقد العسكري البريطاني الشهير "بـ هـ ليـدل هـارت" باسـتراتيجية الاقتراب غير المباشر في المعارك، التي تقوم في جوهرهــا علـى التقـدم في الخـط الأقل توقعاً بالنسبة للعدو. ويجب على الجيوش التي تنفذ هذه الخطة أن تعتمـد على السرعة في التنفيذ، والتأثير البالغ في توجيه الضربات العنيفة في المواقع التي لايتوقعها العـدو. هـذا مـا دفـع الـرواد الأوائـل لهـذه الطريقـة الحربيـة، مثـل فولروديغول إلى ضرورة تجميع الوحدات المدرعة في تشكيلات ضاربة سـريعة الحركة.

هذه النظرة للحرب الميكانيكية لم توضع موضع التنفيـذ العملي، إلا في الجيش الألماني، حيـث أعيـد تنظيـم هـذا الجيـش في عـام ١٩٣٥، وفـق هـذا التشكيل الجديد الفذ الجريء، وعلى يـد جنرالات شـبان نـابغين، مـن أمثـال "هاينز غوديريان" خبير المدرعات الشهير، وروميل، ورينهاردت، وغيرهم.

وهكذا أنشئت فرق وفيالق وجيـوش كاملـة مـن المدرعـات والدبابـات والمصفحات والمدافع سريعة الحركة، عرفت باسم فرق البانزر، حيث إن هـذه التشكيلات هي التي أعطـت الجيـش الألمـاني كفاءتـه في تطبيـق مبـدأ الحـرب الخاطفة، وكانت حجر الزاوية في تفوق الجيش الألماني على الجيوش الأخرى، على الرغم من ضآلته أمامها بالعدة والرجال، حيث لم يسـتطع الألمـان حشـد سوى ١٢٦ فرقة في عملية هجومهم على الحلفاء في فرنسا، مقابل ١٦٠ فرقة للحلفـاء، و ٢٨٠٠ دبابـة، مقـابل ٤٠٠٠ دبابــة، تتفـوق عليهـا بـالتدريع

والتسليح. أما في الطيران فكان هناك تفوق بسيط من جانب الألمان على الحلفاء.

تعد عملية الاختراق الألماني الكبير لخط ما جينو عند سيدان إحدى أبرز العمليات العسكرية، التي جرت خلال الحرب العالمية الثانية. لقد وضع أسس هذه الخطة الجنرال فون مانشتين، قائد الفيلق ٣٨ مشاة، في مجموعة جيوش فونرونشتد المتمركزة عند سيدان، حيث كانت خطته تقضي بإعطاء مجموعات الجيوش الألمانية المرابطة على خط سجفريد والمواجهة لقوات الحلفاء المهام التالية:

– تقوم مجموعة الجيوش (ب) في الشمال بقيادة فون بوك بدور المطرقة، حيث تقوم بتوجيه الضربات في بلجيكا، معتمدة على جذب قوات الحلفاء إلى شمال بلجيكا وهولندا.

– تقوم مجموعة الجيوش (أ) بالهجوم الرئيس في منطقة الوسط، بعد دعمها بالمدرعات والفرق الميكانيكية، بغية القيام بعمليات الاختراق الواسعة، والالتفافات العميقة والسريعة.

وفق هذا الأمر ستقوم قوات "فون بوك" بدور المطرقة في الشمال، وستصبح قوات "فون رونشتد" بمنزلة السندان في الجنوب

– أما مجموعة الجيوش (ج) بقيادة فون ليب، فقد عهد إليها حماية تحصينات خط "سيجفريد" في المنطقة الممتدة من اللوكسمبرغ إلى سويسرا، في المنطقة الجنوبية من الجبهة.

هذه الخطة الاستراتيجية الكبيرة، لم يكن الهدف منها تحقيق نصر جزئي على الحلفاء، بل تحقيق نصر نهائي للقوات الألمانية في الحرب. ولقد اعتمدت

القيادة الألمانية هذه الخطة بدلاً من خطة "المشروع الأصفر"، التي وضعها "هالدر"، رئيس أركان الحرب الألمانية، التي تقضي بالهجوم على القطاع الشمالي لتحقيق مكاسب جزئية هناك.

وهكذا اعتمدت القيادة العامة هذه الخطة، وبدأ التنفيذ التكتيكي لمراحلها من خلال حشد مجموعة كبيرة من الجيوش في الهجوم الأساس عند سيدان، ومن خلال القيام بالهجوم الثانوي في بلجيكا، بغية إيهام الحلفاء أنه الهجوم الأساس للألمان في هذه الحرب، والقيام بعملية جذب جيوشهم، لإيقاف التقدم الألماني في هذا القطاع.

لقد كان الهجوم الذي قام به الجيش الألماني على هولندا وعلى بلجيكا بعد ذلك صاعقاً. ففي ١٠ مايو عام ١٩٤٠، بدأ الهجوم العمودي باستخدام القوات المحمولة جواً، التي كانت غايتها في هولندا احتلال الجسور. وهي سليمة بأي ثمن، حيث كان تدميرها سيعيق العمليات العسكرية للجيش الألماني هناك، ويؤخره لمدة طويلة.

ولقد تجلت هذه الخطة بأعظم ما فيها خلال اجتياح بلجيكا، حيث إن جيش فون راينهاو " السادس، الذي يتكون من ٢٠ فرقة مشاة وفرقتي بانزر كان عليه أن يجتاز أكبر خندق مائي مضاد للدبابات في أوروبا، وهو قناة ألبرت، التي يبلغ اتساعها نحو ٦٠٥ متر، قبل أن يستطيع التقدم في سهول بلجيكا. وقد كان على الجيش الألماني أن يقوم باحتلال قلعة "إيبين - إيمايل" والجسرين الكبيرين الموجودين على القناة، ليقدر على تحقيق تقدمه الملموس. وهكذا راحت القوات المحمولة جواً بالطائرات الشراعية تهبط على هذه القلعة والجسور الموجودة في القناة، تساندها طائرات الشتوكا، حيث تم تعطيل

مدافع القلعة، التي تسيطر على القناة بكاملها خلال ١٧ دقيقة بواسطة القوة المحمولة جواً، بقيادة العريف "وينزيل"، والملازم "ويتزيج" الذي لم يستطع الوصول إلى ساحة المعركة، إلا بعد سيطرة العريف" وينزيل" على القلعة بشكل تام.

لقد تم بعد هذه العملية تراجع الجيش البلجيكي، بأمر من الملك ليوبرلد إلى خط الدفاع الثاني، الواقع على نهر "ديل"، ويمتد مباشرة أمام العاصمة بروكسل.

هذه العملية أدت إلى زحف الجيوش الفرنسية والإنكليزية باتجاه خط ديل، لوقف الزحف الألماني الكبير هناك. وحشدت قوات الحلفاء ٣٦ فرقة عسكرية على خط ديل، مقابل ٢٢ فرقة يتكون منها جيش "فون ريختاو" السادس، حيث بلغ عددهم في جبهة تمتد ٦٠ ميلاً من "تامر" إلى "أنفير" مليون مقاتل ثم وقف التقدم الألماني على هذه الجبهة.

ولكن بالمقابل فقد كان الحلفاء قد ابتلعوا الطعم الألماني، وأصبحت المنطقة عند سيدان ضعيفة جداً، حيث كان يتمركز على نهر الموز جزء من الجيش التاسع، وجزء من الجيش الثاني، الذي كان فيه ٥ فرق من الخيالة، أجبروا على التراجع عند بدء الهجوم الألماني على سيدان، بسبب نيران الدبابات الألمانية، التي وقع على عاتقها الاختراق.

عندما علمت القيادة الألمانية بالوضع الذي آلت إليه الخطوة الأولى من الخطة، بدأت تعمل على تنفيذ الخطوات الأخرى بسرعة ودقة بالغتين، حيث اندفع الفيلق التاسع عشر بقيادة "جوديريان" المكون من ٣ فرق مدرعة، والفيلق "الواحد والأربعون" المكون من فرقتين مدرعتين بقيادة "رينهارات"،

باجتياز حدودُ اللكسمبورغ، حيث لم تصادف هناك عقبات سوى موانع الطرقات في مجموعة الجيوش (أ)، بقيادة فون رونشيد لاقت مقاومة من حراس الأردين البلجيكيين، لكنها سحقتها، كما أُجبرتْ فرق من الخيالة الفرنسية التابعة للجيش الثاني على التراجع تحت غزارة نيرانها.

في صباح ١٢ مايو كانت قد وصلت إحدى فرق "جوديريان" إلى الحدود الفرنسية، حيث عبرتها وتوغلت في غابات سيدان. وبعد وقت قصير كانت تطل على نهر الموز، وراحت الطائرات تقصف المدفعية الموجودة حول سيدان، التي كانت تقصف غابات سيدان لإيقاف زحف الألمان المدرع هناك.

لقد دخلت قوات جيش كليست المدرعة والميكانيكية مجتازة غابات الردين، متوزعة في زحفها على ٣ محاور، هي "أرلون" "وتينتين" و"فلور انيفل" في ثلاثة طوابير، امتدت ١٠٠ ميل خلف نهر الراين. راحت قوات المشاة تسير بسرعة، وتقوم بتطهير الثغرة وتوسيعها ووصلت إلى نهر الموز بعد يوم واحد من وصول القوات المدرعة إليه.

راحت الفرق المدرعة لفيلق غوديريان تعبر نهر الموز بعد صدام حسم نهائياً مع الفرقتين "٥٥- ٧١" الضعيفتين، وهما فرقتا مشاة من جنود الاحتياطي ومن كبار السن في الجيش الثاني، وناقصتا التسليح حيث احتلتا مواقع شرق سيدان. وإلى جانبهما كانت توجد الفرقة "٥٣" مشاة، وفرقة المشاة الإفريقية الرابعة، التابعتان للجيش التاسع، تحتلان جبهة ممتدة من نافور حتى غرب سيدان.

وعلى هذه المفصلة الضعيفة بين الجيش التاسع في بلجيكا، والجيش الثاني في فرنسا، وقع الهجوم الألماني الساحق. و لم تدم الصدامات كثيراً حتى

نجح الاختراق، وعبرت دبابات، غوديريان نهر الموز. وإلى الشمال منه دبابات فيلق "رينهاردت"، حيث إنه بعد معارك متفرقة ومقاومات ضعيفة راحت الدبابات الألمانية تقوم بالزحف غرباً باتجاه بحر المانش، قاطعة مسافة ٥٠ ميلاً باليوم. و لم تستطع قوات الحلفاء إيقاف الهجوم أو اعتراضه على الرغم من كل المحاولات. وعندما علمت القيادة العسكرية الألمانية بنجاح الاختراق دفعت بفيلق الجنرال "هوث" إلى الشمال من جيش "كليست"، حامياً الجناح الشمالي لذلك الجيش، واستطاعت إحدى فرقه بقيادة الجنرال رومل أن تخرق الجبهة عند دنيان، بعد عبورها نهر الموز هناك، واستولت على دنيان، وأجبرت فرقة إنكليزية على الوقوع أسيرة في يد الجيش الألماني المتقدم.

وفي ٢٢ مايو استطاعت أن تتشكل جبهة باتجاه بحر المانش شمالاً، تضم فيلق غودريان، وفيلق راينهاردت إلى جانبه وشماله، وفيلق هوث الذي يضم فرقتي رومل إلى الشمال والشرق منه، وسحب الحلفاء جيوشهم من جبهة خط ديل، وبدأوا هجومهم باتجاه الجنوب، لفك الحصار. وهذا ما سهل لفيلق هونبر المدرع، وفرق الجيش السادس بقيادة "رايخناو"، وللجيشين ٦- ١٨ التابعين لمجموعة فان بوك في الشرق، التقدم عبر بلجيكا.

هذه العملية لم تؤد إلى سقوط المواقع والمدن بيد القوات الألمانية فحسب بل إلى حصار مجموعة من جيش الحلفاء، بلغ عددها مليون مقاتل. وتم سحب الفرق، التي لم تصب بأذية في الهجوم من دنكرك بوساطة الأسطول البريطاني، وسقطت بلجيكا وشمال فرنسا، ثم فرنسا بالكامل فيما بعد.

هذه الخطة الرائعة التي وضعها فون مانشتين، وتبنتها القيادة الألمانية،

ونفذها بمجموعة من قادة الجيوش مثل فون بـوك، وفـون رونشـتد، ونخبـة مـن قادة الفيالق والفرق المدرعة، مثل غوديريـان ، هونـبر ، راينهـارت ، هـوث ، وروميل ، تجلت بوساطتهم خطة من أعظم الخطط في تاريخ الحروب وأكثرهـا بساطة وسهولة.

نتيجة

لقد أخذنا لمحة عن كلا المعركتين، حرب تشرين التحريرية، بقيادة الرئيس حافظ الأسد، ومعركة اختراق خط ماجينو، بقيادة نخبة من العسكريين الألمان. وسنرى مدى التشابه في الخطتين وتنفيذ كل منهما:

١ ـ التمويه في الخطة الألمانية كان الضغط في الجناح الأيسر لجبهة الحلفاء، حيث قامت بكل العمليات الخاطفة التي جعلت فرق الحلفاء تتجه نحو الشمال لملاقاتها، وهكذا تقدمت فرق الألمان في سيدان، بعد الضعف الذي أصابها في هذا القطاع.

كذلك اقتضت الخطة السورية القيام بالضغط على القطاع الشمالي والأوسط للجبهة، وعندما ابتلعت القوات الإسرائيلية الطعم، وتقدمت لصد الهجوم السوري هناك، تقدمت الفرقة الخامسة في القطاع الجنوبي مخترقةً خطوط الدفاع الإسرائيلية هناك.

٢ ـ إن الإنزال المظلي للقوات المحمولة جواً، الذي مكن الألمان من السيطرة على قلعة "إيبين إيمايل"، وجسور قناة ألبرت، وجهت أنظار الحلفاء إلى أن هذا الجهوم الصاعق العمودي، هو أساس الهجوم الألماني في الحرب، فابتلعت الطعم، وتقدمت لملاقاته في هذا الجزء الأيسر من الجبهة، هذا عدا عن توفير الكثير من الخسارة في الرجال والمعدات لو لم تقم قوات الألمان بمهاجمته بالطرق العادية.

كذلك الأمر بالنسبة للقوات السورية المحمولة جواً التي استطاعت السيطرة على مرصد جبل الشيخ بخطة جريئة، وفرت على جيشنا

خسائر عظيمة لو أراد اللجوء إلى الطرق العادية للاستيلاء عليه، لمناعته وتحكمه بتوجيه المدافع الإسرائيلية على طول الجبهة. أضف إلى ذلك أنه وجه أنظار الإسرائيلين للتصدي للهجوم السوري على هذا القطاع الشمالي بأغلب قواته، مما أضعف خطوطه العسكرية في الجنوب.

٣ - لقد زحفت فرقتا "روملي" العسكريتان، ومن خلفهما بقية قوات فيلق هوت إلى اليمين من قوات جيش كلست، مهاجمة الجبهة عند دنيان، بعد أن دفعتها القيادة الألمانية إلى الزحف بين فيلق "هوبنر" من مجموعة فون بوك في الشمال، وبين قوات كليست في الجنوب، مما وفر حماية لجناح قوات كليست الأيمن، وبالتالي استطاعت الزحف والتقدم، حتى وصلت قواتها بقيادة "غوديريان" و "راينهارت" إلى مشارف بحر المانش. كذلك دفعت القيادة السورية، عند نجاح الفرقة الخامسة باختراق خطوط العدو في الجنوب، بالفرقة الأولى، لتزحف إلى يمينها بينها وبين قوات الجبهة الوسطى، حيث هاجمت مقر القيادة الإسرائيلية في كفر تفاح. وهذا الأمر مكن الفرقة الخامسة من التوغل، حتى وصلت إلى مشارف بحيرة طبريا، بعد أن تمت حماية ميمنتها من الهجوم.

٤ - عندما عاد الحلفاء لحماية جناحهم الأيمن عن طريق هجومهم من الشمال إلى الجنوب، لفك الحصار عن ميمنة جيوشهم المحاصرة، استطاعت جيوش الجبهة الشمالية، المكونة من جيش "فون كوخلر" الثامن عشر و "فون رايخناو" السادس، من تحقيق الضغط على الجبهة في شمالها، حيث استطاع فيلق هوبنر المدرع أن يحقق اختراقاً مهماً على هذا القسم من الجبهة، مؤدياً إلى زيادة الحصار على قوات الحلفاء المتقهقرة.

وهكذا أيضاً، وبعد أن تمكنت القوات السورية من تحقيق الاختراق في الجنوب، وتحول الجهد الإسرائيلي لمنعها من التقدم أكثر بأي ثمن، حتى لايسقط شمال إسرائيل، الذي بات مهدداً، دفعت القيادة السورية بقوات من الفرقة السابعة ليلاً لتجنب القصف الإسرائيلي الجوي، حيث اخترقت خطوط العدو هناك، وحققت تقدماً سورياً آخر في الحرب عزز موقفها، وقوى خطوطها ومواقعها العسكرية في الجبهة.

٥ - دور الطيران الألماني في معركته تلك كان دوراً فعالاً، فقد كان متفوقاً بشكل واضح على طيران الحلفاء، حيث لم يشل حركة طيران الحلفاء فقط، بل استطاع توجيه الضربات القاتلة على قوات الحلفاء وقوافل مؤنهم حتى مدنهم، عن طريق استخدام قاذفاتهم كمدافع متحركة.

وأما دور الطيران السوري الرئيس، فقد كان تحييد الطيران الإسرائيلي المتفوق في المعركة، بالمؤازرة مع وسائل الدفاع الجوي. وبالدرجة الثانية، فقد كان دوره ضرب المواقع العسكرية الإسرائيلية لمساعدة الأسلحة الأخرى.

وفي النهاية، لابد لنا أن نذكر بأن الخطة السورية في حرب تشرين كانت أصعب بكثير من الخطة الألمانية، حيث جابه الألمان بأسلوبهم الحربي غير المباشر جيوشاً تعتمد أسلوباً كلاسيكياً، مختلفاً تماماً عن أسلوبهم، وغير قادر على مجابهة أسلوب الحرب الصاعقة، التي اعتمدها الألمان ضدهم.

أما أسلوب سوريا، فقد تم تنفيذ خطتها الصاعقة على جيش عقيدته العسكرية هي الحرب الصاعقة، حيث تبناها خلال جميع حروبه ضد العرب ونفذها بطريقة أفضل من قيادات الجيش الألماني نفسه، على حد قول

البريطاني "ليدل هيرت".

وهكذا، كان صعباً جداً بجابهة جيش والتغلب عليه بأسلوبه الذي قد حفظه عن ظهر قلب.

ثم إن الألمان كانوا يجابهون جيشاً تفوق عليهم في بعض المجالات، في العدة والعتاد، وتفوقوا عليه بمجالات أخرى.

أما سوريا، التي لم تجابه قوات أفضل منها تسليحاً فقط، بل كان من خلفها دولة عظمى هي الولايات المتحدة، التي راحت تمدها بالعدة والعتاد، منذ بداية الحرب، عن طريق الجسر الجوي الأمريكي.

لقد كانت خطة تحرير الجولان، التي وضعها السيد الرئيس حافظ الأسد، من أعظم الخطط وأسهلها على الإطلاق على الرغم من الصعوبات والعقبات البالغة، التي وقفت في طريق تنفيذها، إلا أنه قدر لها أن تنفذ على أكمل وجه، بإيمان عميق من شعبنا وجيشنا بقدرة الرئيس الأسد الاستراتيجية والعسكرية. وقد قدر للعرب جميعاً أن ينعموا من خلال نجاحها بمكاسب عظيمة، لم تتعلق بالربح المادي فحسب، بل بالربح المعنوي، الذي أعاد للعرب كرامتهم المهدورة منذ قرون عديدة، في الوقوف بوجه مغتصبيهم ومستعمريهم.

المراجع

- تاريخ ألمانيا الهتلرية، الجزء الأول، وليام شيرر، تعريب خيري حماد.
- تاريخ ألمانيا الهتلرية، الجزء الثاني، وليام شيرر، تعريب خيري حماد.
- تاريخ ألمانيا الهتلرية، الجزء الثالث، وليام شيرر، تعريب خيري حماد.
- تاريخ ألمانيا الهتلرية، الجزء الرابع، وليام شيرر، تعريب خيري حماد.
- مذكرات ديغول ١- الوحدة، ترجمة عبد اللطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات.
- مذكرات ديغول ٢- الوحدة، ترجمة عبد اللطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات.
- مذكرات ديغول ٣- الخلاص، ترجمة عبد الطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات.
- مذكرات ديغول ٤- الأمل، ترجمة عبد اللطيف شرارة، مراجعة أحمد عويدات.
- مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ١- ترجمة خليل فريحات.
- مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ٢- ترجمة خليل فريحات.
- مذكرات هنري كيسنجر في البيت الأبيض ٣- ترجمة خليل فريحات.
- القادة - تأليف ريتشارد نيكسون، وترجمة خضر إبراهيم
- فرنسا والإسلام - جاك فريمو

- عاصفة على الشرق الأوسط، تأليف نذير فضة.
- يوميات قادة العدو "جولداماثير" الحقد، ترجمة منير بهجت حيدر، وسميا أبو الهيجا.
- دراسات في الحرب الخاطفة، تأليف محمود عزمي.
- النفط والعلاقات الدولية "وجهة نظر عربية" تأليف الدكتور محمد الرميحي
- الأحزاب السياسية في العالم الثالث، تأليف الدكتور أسامة الغزالي حرب.
- الأسد والصراع على الشرق الأوسط - باتريك سيل.
- اللعبة الكبرى، هنري لورنس.
- التاريخ لاتحركه الصدفة "قراءة في فكر الأسد" تأليف عادل رضا.
- حافظ الأسد وعالمه الرحيب، تأليف صفوان قدسي.
- البعث والثورة المتجددة، تأليف عبد الله الأحمر.
- منهاج التثقيف الحزبي، الجزء الأول - منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري.
- منهاج التثقيف الحزبي، الجزء الرابع - منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري.
- استراتيجية الصهيونية وإسرائيل، "منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري.

- دراسات تنظيمية "١٩٧٠- ١٩٨٠، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي "القيادة القومية"
- الحركة التصحيحية في عيدها العشرين "وقائع وأرقام" القيادة القطرية
- سوريا التصحيح "عشرون عاماً" من البناء والعطاء "١٩٩٠، وزارة الإعلام.
- البيعة الشعبية الاجتماعية للرفيق المناضل الأمين حافظ الأسد - القيادة القطرية.
- تاريخ سوريا القديم، الدكتور أحمد داوود.
- كتب شتى في علم التاريخ القديم والتاريخ الوسيط والتاريخ الإسلامي.
- مجموعة مقالات من مجلات شتى.

الفهرس